



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: علوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد كمي

دراسة العلاقة التبادلية بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2022

المشرف الاستاذ الدكتور:

إعداد اللبة:

❖ جديدي موسي

❖ حساسه مراد الامين

❖ ضيف الله نور الدين

❖ شوشاني محمد عبد العاطي

لجنة المناقشة

رئيساً	أستاذ محاضر صنف أ	د. عقبة ريمي
مشرفاً ومقرراً	أستاذ محاضر صنف ب	د. جديدي موسي
ممتحناً	أستاذ محاضر صنف أ	د. بن أحمد أحمد

السنة الجامعية: 2024/2023



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: علوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد كمي

دراسة العلاقة التبادلية بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2022

المشرف الاستاذ الدكتور:

❖ جديدي موسي

إعداد الطلبة:

❖ حساسه مراد الامين

❖ ضيف الله نور الدين

❖ شوشاني محمد عبد العاطي

لجنة المناقشة

رئيساً	أستاذ محاضر صنف أ	د. عقبة ريمي
مشرفاً ومقرراً	أستاذ محاضر صنف ب	د. جديدي موسي
ممتحناً	أستاذ محاضر صنف أ	د. بن أحمد أحمد

السنة الجامعية: 2024/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



شكر والتقدير

الشكر الكثير والحمد الكثير لله العلي القدير الذي وفقنا وأعاننا على إتمام هذا العمل المتواضع.

ويسعدنا أن نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف " جديدي موسى " الذي لم يخل علينا بتوجيهاته التي كانت السبيل في هذا العمل المتواضع.

كما نتقدم بالشكر إلى الأساتذة المناقشين على قبولهم مناقشة هذه المذكرة.

ونشكر كذلك الطاقم الإداري بالمعهد على متابعتنا طيلة سنوات الدراسة وصولاً إلى التخرج وإلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة في إنجاز هذا العمل.

وفي الأخير نسأل الله تعالى أن يبارك لنا في عملنا هذا ويجعل فيه فائدة لغيرنا.



إلى من قال فيهما الحق سبحانه " وبالوالدين إحسانا "

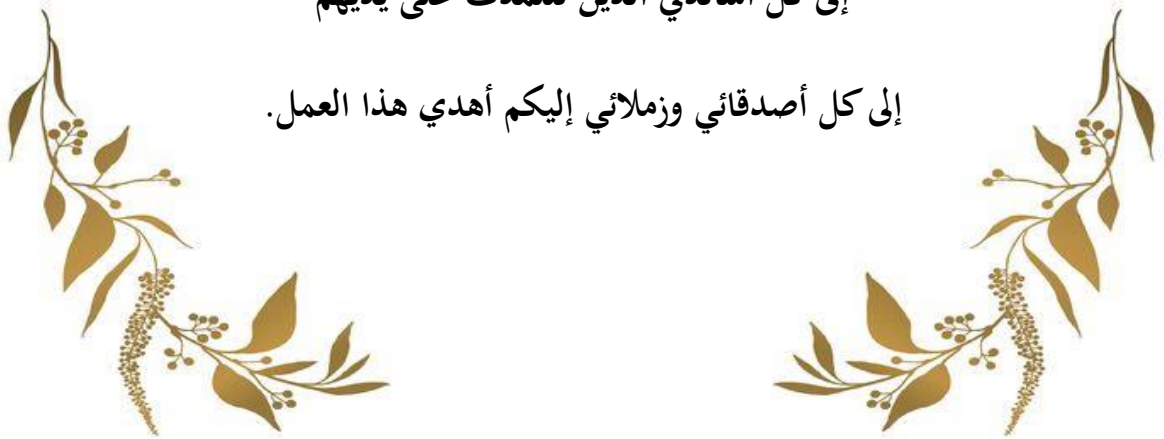
إلى من تعلمت منهم الصبر والتحمل إلى من علموني أن النجاح يأتي بالتضحية
إلى من تحملا بؤس وشقاوة الحياة من أجلي إلى لولا وقفهم بجاني ودعمهم لي أتممت
هذا العمل.

والذي حفظهما الله لي وأطال في عمرهما.

إلى أخواني لأعزاء إلى كل فرد من أفراد العائلة.

إلى كل أساتذتي الذين تتلمذت على أيديهم

إلى كل أصدقائي وزملائي إليكم أهدي هذا العمل.



فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الشكر وتقدير

الاهداء

مقدمة:.....أ

الفصل الأول: التأصيل النظري للنفقات العامة والنمو الاقتصادي

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للنفقات العامة.....6

المطلب الأول: مفهوم النفقات العامة.....6

المطلب الثاني: التطور التاريخي لمفهوم النفقات العامة.....8

المطلب الثالث: ضوابط وحدود النفقات العامة وتقسيماتها.....10

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي.....18

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي.....18

المطلب الثاني: خصائص النمو الاقتصادي ونظرياته.....20

المطلب الثالث: أنواع النمو الاقتصادي و عوامله.....32

المبحث الثالث: العلاقة بين النمو الاقتصادي و النفقات العامة.....37

المطلب الأول: العلاقة الطردية بين النفقات العمومية و النمو الاقتصادي.....37

المطلب الثاني: العلاقة العكسية بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي.....38

خلاصة الفصل:.....40

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية للعلاقة التبادلية بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي	
المبحث الأول: دراسة استقراريه السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.....	44
المطلب الأول: دراسة وصفية لمتغيرات الدراسة للفترة (1990-2019)	44
المطلب الثاني: نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF) ونتائج اختبار فيليبس بيرون ..	50
المبحث الثاني: نتائج تقدير أثر هيكله القروض المصرفية على النمو الاقتصادي والتضخم	
.....	56
المطلب الأول: تقدير نموذج أثر هيكله القروض المصرفية على النمو الاقتصادي	56
المطلب الثاني: دراسة استقراريه السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة والتحليل الوصفي	
لمتغيرات الدراسة	81
المبحث الثالث: دراسة وصفية لسلسلة ADF	83
المطلب الأول: نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF) و فيليبس بيرون	83
المطلب الثاني: تقدير النموذج واختبارات جودته	85
الخاتمة.....	101
قائمة المراجع.....	104
الملخص	107

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

تسعى كل دولة في العالم، وخاصة الدول النامية، إلى تعزيز اقتصادها في ظل الحركة الكبيرة التي تشهدها الساحة الاقتصادية الدولية، حيث يظهر حضورها ومشاركتها في الحياة الاقتصادية من خلال صياغة القوانين والأنظمة لضبط الحياة الاقتصادية. إطار ينظم النشاط الاقتصادي ويوفر الاتجاه العام للسياسة الاقتصادية حتى يتحقق ما يسمى بالاستقرار الاقتصادي، أو تنعكس مساهمته الفعلية في الاقتصاد في جميع جوانب الإنفاق العام. مع الأخذ في الاعتبار أن الاقتصاد الجزائري ليس بمعزل عن هذه التطورات ويعتبر جزءا لا يتجزأ من تنشيط الاقتصاد العالمي، حيث أنه يتأثر ويتأثر بشكل ما بالاقتصاد العالمي، كما يسعى إلى تحسين اقتصاده على الصعيد العالمي. الأساس الاقتصادي للبلاد هو دور القطاعات المختلفة، وهو ما يتجلى من خلال ضخ الأموال الضخمة من قبل الدولة إلى مختلف القطاعات لتنظيم أنشطتها وتسريع النمو الاقتصادي.

من وجهة النظر هذه، ازداد الاهتمام مؤخرا بدراسة نظرية الإنفاق العام، التي تبحث في آلية الإنفاق الحكومي وعلاقته بالنمو الاقتصادي، وأصبح تحليل النماذج النظرية المختلفة للنمو الاقتصادي، وخاصة تلك التي تفسر وجود الدولة في الحياة الاقتصادية، مهما للغاية..

على وجه الخصوص، حيث أشارت هذه النظرية إلى الدور الفعال للإنفاق العام في تحقيق النمو، فإن ظهور نظرية النمو الداخلي، والتي أدت إلى تغييرات كبيرة في تفسير النمو الاقتصادي، أعطت الدولة جانبا مهما من خلال مساهمتها في تطوير النشاط الاقتصادي حيث يعتبر النمو الاقتصادي وسيلة لزيادة فرص العمل وزيادة مستويات المعيشة المادية، وأصبح المؤشر الرئيسي للتقدم في البلد والمجتمع، لأنه يمكن أن يلبي احتياجات الوفاء بالالتزامات الحكومية.

الإشكالية:

كيف أثرت النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1990 إلى 2022، وما هي العلاقة التبادلية بينهما؟

الأسئلة الفرعية:

مما سبق تبرز مجموعة من الأسئلة الفرعية، التي يمكن ذكرها كالتالي:

- ما هي أهم النظريات والنماذج التي يستند عليها النمو الاقتصادي؟

- كيف تؤثر النفقات العامة بالنمو الاقتصادي في الجزائر؟

أهداف الدراسة:

و عليه فإن الهدف من هذا البحث هو محاولة دراسة العلاقة التبادلية بين النفقات العمومية و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1990 إلى 2022 وكذا فهم ما إذا كانت النفقات العامة تؤثر على النمو الاقتصادي أو العكس، وتحديد اتجاه العلاقة.

أهمية الدراسة:

وتتجلى أهمية هذه الدراسة أيضا في دراسة العلاقة بين الإنفاق العام الجزائري والنمو الاقتصادي، وتطبيق أدوات القياس الاقتصادي المختلفة من طرق الاختبار والتقدير إلى بيانات الاقتصاد الجزائري، بما يضمن صياغة أقرب إلى الواقع الاقتصادي الجزائري في تفسير النمو الاقتصادي.

المنهج المستخدم في الدراسة

و لمعالجة الإشكالية المطروحة سابقا سيتم الاعتماد على المنهج التاريخي لعرض الأدبيات النظرية التي تتعلق بالنفقات العمومية و النمو الاقتصادي، المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب لتقديم صورة وصفية تحليلية لمتغيرات الاقتصادية.

حدود الدراسة و مصادر المعطيات

ستغطي الدراسة الفترة الممتدة بين 1990 إلى 2022 تناسبا مع المعطيات الإحصائية والتي تعبر عن معطيات سنوية تمثل سلاسل زمنية لكل من نفقات التسيير نفقات التجهيز إجمالي النفقات العمومية و الناتج الداخلي الخام أي النفقات العمومية للجزائر و العلاقة النمو اقتصادي بها.

هيكل البحث

في سبيل الإلمام بجميع جوانب الموضوع تم تقسيم البحث إلى فصلين: يتعلق الفصل الأول بالتأصيل النظري للنفقات العمومية والنمو الاقتصادي، حيث يشتمل على ثلاث مباحث يخصص الأول لأدبيات النظرية للنفقات العامة، أما الثاني فيستعرض مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي، في حين يظهر المبحث الثالث العلاقة النظرية بين النمو الاقتصادي و النفقات العامة.

في حين سيتطرق الفصل الثاني الدراسة التطبيقية للعلاقة التبادلية بين النفقات العامة و النمو الاقتصادي، إذ سيقسم بدوره إلى مبحثين يهتم الأول بالطريقة و الأدوات الإحصائية المعتمدة، كما يتم تخصيص المبحث الثاني بدراسة تحليلية و تفسير للناتج الدراسة ومناقشتها.

الفصل الأول:

التأصيل النظري للنفقات العامة

والنمو الاقتصادي

لقد تزايد الاهتمام بالنفقات العامة نظرا لتطور مفهوم الدولة و إسهامها في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية، إذ كانت نظرة للنفقات العامة نظرة كمية تهتم بتحديد حجمها وكيفية صرفها بغض النظر عن الآثار الناجمة عنها لاقتناعهم بحيادها وإيماننا منهم بقدرة السوق على تحقيق التوازن دون اللجوء إلى عوامل خارجية بما فيها الدولة التي حصرت وظيفتها الرئيسية في توفير الأمن، صيانة المنشآت و تحقيق العدالة.

و لم تتغير هذه النظرة إلى النفقات العمومية إلا بعد حدوث أزمات اقتصادية متكررة مع مطلع القرن العشرين و عجز قوى السوق في إحداث التوازن، بالإضافة إلى تطور الفكر الاقتصادي الذي أقر بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لاستحالة حدوث التوازن دونها.

لذلك تم التحول لدراسة النفقات العامة و الإلمام بمختلف جوانبها الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية و القانونية كذا طبيعتها و آثارها لاعتبارها من أهم وسائل السياسة المالية تأثيرا في النشاط الاقتصادي والحياة الاجتماعية.

ولا تزال ظاهرة النمو الاقتصادي من أهم المواضيع إثارة للجدل منذ ظهوره غداة الحرب العالمية الثانية، إذ يعتبر من أهم الانشغالات الحالية للدول النامية و المتقدمة على حد سواء، لما له من أثر بالغ على مستويات المعيشة، لذلك أصبح لزاما تعظيم معدلاته أو الحفاظ عليها في مستويات مقبولة من خلال البحث عن أهم مسبباته و كشف العوامل المؤثرة فيه.

و عليه تتميز دراسة النمو الاقتصادي بطابع من الأهمية والتعقيد في آن واحد، لاختلاف الرؤى المتعلقة بالنظريات المفسرة له و التي ركزت على عوامل الإنتاج كـمه و بيئته، بالإضافة إلى ضبط دور السياسات الاقتصادية في محاولة تحديد معدلات النمو، وعلى هذا الأساس قامت مختلف التيارات الفكرية بصياغة نماذج نظرية ورياضية متدرجة الصعوبة وقابلة للاختبار بغرض دراسة النمو الاقتصادي.

من خلال هذا الفصل سيتم التطرق لمختلف المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي والنفقات العامة والعلاقة النظرية التي بينهما، و تم تقسيمه إلى:

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للنفقات العامة

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

المبحث الثالث: العلاقة النظرية بين النمو الاقتصادي والنفقات العامة

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للنفقات العامة

من خلال هذا المبحث قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مطالب المطلب الأول مفهوم النفقات العامة، أما المطلب الثاني تطرقنا إلى التطور التاريخي للنفقات العامة و المطلب الثالث الى تقسيماتها.

المطلب الأول: مفهوم النفقات العامة

تعتبر النفقات العامة أداة فاعلة في تمويل مختلف المشاريع التنموية، فهي بمثابة القناة التمويلية الفاعلة في تحسين أداء اقتصاديات مختلف الدول، لنجد أن تعاريف النفقات العامة تتنوع كل حسب المجال الذي يرى منه هذا المفهوم ومن خلال هذا سوف نعرض أهم التعاريف النفقات العامة على النحو التالي:

تعرف النفقة العامة على أنها مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص عام يقصد إشباع حاجة من الحاجات العامة¹.

كما نجد أن النفقة العامة هي مبلغ من المال يخرج من الذمة العامة للدولة، أو إحدى المؤسسات التابعة لها حيث يهدف للإشباع الحاجات العامة².

في حين أن النفقة العامة هي صرف إحدى الهيئات والإدارات العامة مبلغ معين لغرض سداد إحدى الحاجات العامة³.

¹ امجدي شهاب، أصول الاقتصاد العام المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004 ص 193.

² نوار بومدين، النفقات العامة على "التعليم" دراسة حالة قطاع التربية الوطنية للجزائر (1980-2008)، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2010، ص 11.

³ محمد الطيب ذهب، دور سياسة الإنفاق العامة على الاستثمارات العمومية في الجزائر دراسة حالة الجزائر (2001-2014)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي الجزائر 2015، ص 03.

ومن خلال التعاريف السابقة التي تطرقنا إليها نستخلص أن النفقات العامة هي عبارة عن مبلغ مالي يخرج من شخص معنوي بهدف تحقيق إشباع الحاجات العامة.

ووفقا لهذه التعاريف يمكن للنفقة العامة أن تشتمل على ثلاث عناصر أساسية وهي:¹

النفقة العامة مبلغ نقدي: تقوم الدولة بواجباتها في الإنفاق العام باستخدام مبلغ من النقود ثمنا لما تحتاجه من منتجات سلع وخدمات من أجل تسيير المرافق العامة وثمرنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بمشروعات الاستثمارية التي تتولاها ولمنح مساعدات والإعانات المختلفة من اقتصادية واجتماعية وثقافية وغيرها.

النفقة العامة يقوم بها شخص عام: وعليه فإن النفقات التي ينفقها أشخاص خاصة، طبيعية أو اعتبارية لا تعتبر نفقة عامة حتى ولو كانت تهدف إلى تحقيق نفع عام.

وقد استند الفكر المالي في سبيل تحديد طبيعة هذا الإنفاق الى معيارين وهما قانوني ووظيفي:²

(1) المعيار القانوني (المعنوي): أي الطبيعة القانونية للجهة التي تقوم بالإنفاق ما إذا كانت عامة أو خاصة، فالنفقات العامة هي : تلك النفقات التي يقوم بها أي شخص يخضع للقانون العام أو شخص معنوي عام وهي الدولة وكل هيئة عامة تابعة لها. أما النفقات الخاصة إذا قام بها الأفراد والمؤسسات الخاصة بغض النظر عما تهدف اليه من مقاصد بخلاف النفقة العامة الصادرة عن شخص معنوي بهدف تحقيق منفعة عامة.

(2) المعيار الوظيفي: ويستند على طبيعة الوظيفة الاقتصادية للشخص قائم بالإنفاق وليس على الطبيعة القانونية للشخص القائم به، كما لا تعتبر جميع النفقات التي تصدر عن الأشخاص

¹ سوزي عدلي ناشد أساسيات المالية العامة، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، 2008، ص 25

² بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990/2009 ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارية، جامعة في بكر بلقايد تلمسان، الجزائر 2010، ص 15.

العامة نفقات عامة وبالتالي فتعتبر النفقة العامة التي تقوم بها الدولة أو الهيئات العامة في الظروف نفسها التي يقوم القطاع الخاص للإنفاق فيها فإنها نفقات خاصة.

تحقيق منفعة عامة: يمثل هذا العنصر الغرض من إنفاق الدولة وهو إشباع الحاجات العامة، ويقصد بالحاجات العامة. جميع الخدمات والأعمال التي يحقق إشباعها منفعة جماعية ويدخل القيام بها ضمن واجبات الدولة، حيث تتأثر كمية ونوعية الحاجات العامة في بلد ما بالفلسفة السياسية، وبوضعه المالي فقد تكون الحاجات العامة في نطاق ضيق كان تقتصر على الدفاع الخارجي، والأمن الداخلي وتأمين العدالة بين المواطنين وبعض الأشغال والخدمات العامة.

وقد تتسع الحاجات العامة فتشمل بالإضافة إلى الحاجات الأساسية خدمات أخرى كالصحة، التعليم، النقل... الخ، ويؤثر الوضع المالي للدولة على كمية ونوعية الحاجات التي تستطيع الدولة إشباعها، فإذا كانت موارد الدولة المالية وفيرة فإنها تستطيع إشباع عدد كبير من الحاجات العامة، إما إذا كانت قليلة فتكون مقدرتها على تقديم وإشباع الحاجات العامة ضعيفة¹.

المطلب الثاني: التطور التاريخي لمفهوم النفقات العامة

لقد تطور مفهوم النفقة العامة مع تطور الدولة وتدخلها في الاقتصاد إذا تسع نطاق الإنفاق في ظل الدولة المتدخلة والاشتراكية عما كان عليه في ظل الدولة الحارسة وعلية نتطرق إلى هذا التطور وفق تطور تدخل الدولة في الاقتصاد على النحو التالي:

1- مفهوم النفقات العامة في ظل الدولة الحارسة (التقليدي): لقد ساد في الفكر الاقتصادي التقليدي مفهوم الدولة الحارسة الذي اقتصر دورها في تأمين الدفاع والأمن والعدالة إضافة إلى بعض أوجه النشاط المحدود وقد ترتب على ذلك اقتصار الإنفاق على تأدية هذه الوظائف التي تستهدف توفير بعض الخدمات والمرافق العامة التي لا تتعارض مع مبدأ مذهب الفردي الحر، حيث نادى المفكرون التقليديون بضرورة الرشادة والعقلانية في النفقات العامة إلى أبعد الحدود وكان تبريرهم لذلك أن الإنفاق الحكومي ما هو إلا استهلاك غير إنتاجي من ثروة

¹ عصفور محمد شاكر، اصول الموازنة العامة ط1، دار الميسرة، مصر، 2008، ص 278-279.

المجتمع وان الدولة تقوم بتغطية نفقاتها من خلال الضرائب وان التوسيع في النفقات يعني التوسيع في تحصيل المزيد من الضرائب وهذا يؤثر على استهلاكاتهم ومدخراتهم حيث يمكن للإفراد استخدام المبلغ الذي دفع كضريبة في الحصول على سلع استهلاكية وادخارية¹.

وقد ظهرت عدة مبادئ للفكر الكلاسيكي التي أثرت في مفهوم النفقات العامة أهمها²:

- أفضل النفقات العامة هي أقلها حجماً، لأن النفقات العامة يترتب عنها تحويل الموارد الإقتصادية القيمة من قطاع خاص المنتج إلى القطاع الحكومي غير المنتج ولذا فإن زيادة حجم هذه النفقات يعني تحويل موارد من قطاع يتحقق به عائد إلى قطاع آخر غير منتج.

-أولوية التحديد لجانب النفقات العامة في الموازنة العامة وذلك من اجل تحقيق المبدأ الأول وحتى لا نقلل من رفاهية الأفراد فنحدد أولاً حجم الإنفاق ثم نبحث عن ذلك عن مصادر الإيرادات العامة الأقل تكلفة لتمويل هذه النفقات.

- حيادية النفقة العامة وهذا يعني إن النفقة العامة لا يجب أن تؤثر على الأنشطة الاقتصادية المختلفة الزراعية الصناعية التجارية وغيرها أعلى مراكز على أصحاب الدخل المختلفة في المجتمع.

- توازن الميزانية العامة سنوياً حيث لا يجب سحب موارد اقتصادية من أفراد المجتمع تزيد أو تقل عن حجم الإنفاق العام المقدر لا نه في الحالة الأولى تبدد الموارد الاقتصادية وفي الحالة الثانية لا تستطيع الدولة القيام بوظائفها الأساسية مثل: الأمن.

2- مفهوم النفقات العامة في ظل الدولة المتدخلة (الحديثة): يعتبر تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية دلالة هامة ودالة على ضرورة التخلي عن مفهوم الدولة الحارسة الذي

¹ علي خليل سليمان أحمد اللوزي المالية العامة دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2000 ص 92

² حامد عبد المجيد ودرار المرسى الحجازي، المالية العامة، بدون ذكر دار النشر ، الإسكندرية مصر ، ص

انتشر بدله مفهوم الدولة المتدخلة خاصة بعد أن ساد العالم أزمة الكساد الكبير 1929 وفي الوقت ذاته برزت أفكار النظرية الكنزية للاقتصادي الإنجليزي " جون مينارد كينز خلال" ثلاثينيات القرن العشرين التي قامت على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال الإنفاق باعتباره مضخة التي تنشط الدورة الدموية للنشاط الاقتصادي والتخلي عن الحياد المالي وإحلال محله المالية الوظيفية والذي يقرر بتحديد الإنفاق العام المطلوب أولاً ولأمانع من أن يتحدد إنفاق عام أكبر من الإيرادات العامة. ليكون في ظل الدولة الاشتراكية والمنتجة التي تتحمل مسؤولية النشاط الاقتصادي في مجموعة نتيجة سيطرتها الفعلية على وسائل الإنتاج، ازداد حجم النفقات العامة وذلك لاتساع نطاق نشاط الدولة، الذي يهدف إلى توزيع موارد الإنتاج بين مختلف الاستخدامات وتنسيق أوجه النشاط الاقتصادي بين الإنتاج والاستهلاك، أما الدول النامية تتحمل الدولة مسؤولية أحداث التغيرات الهيكلية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.¹

المطلب الثالث: ضوابط وحدود النفقات العامة وتقسيماتها

أولاً: ضوابط وحدود النفقات العامة

على الرغم من السلطة السيادية التي تمتلكها الدولة إلا أن هذا لا يجيز لها أن تمضي في قرار الإنفاق العام إلى مدى غير محدد، فهناك ضوابط وحدود ترسم نطاق ومدى الإنفاق العام كما يلي:

1- ضوابط الإنفاق العام: تحاول السلطة التنفيذية مراعاة ضوابط معينة عند شروعها في الإنفاق لكي تدعم من شرعية هذا الإنفاق هذه الضوابط هي: ضابط المنفعة وضابط العقلانية الاقتصادية.

1-1- ضابط المنفعة: ونعني به ضرورة توفر الأهمية والفائدة والنفع الاجتماعي في الإنفاق العام، إذ

بغياض المنفعة يصبح الإنفاق العام غير مجدي وعشوي ويفقد أحد أركان شرعيته وهناك اتجاهات متعددة اهتمت بقياس المنفعة في الإنفاق العام نورد منها ما يلي:

¹ حامد عبد المجيد ودرار المرسى الحجازي، نفس المرجع السابق، ص 221

الاتجاه الشخصي يرى أنصار هذا الاتجاه أن قياس المنفعة في الإنفاق يتم من خلال المقارنة ما بين الناتج الاجتماعي المتولد من ممارسة الحكومة للإنفاق العام والناتج المتولد عندما يترك هذا الإنفاق بيد الأفراد إلا أنه يؤخذ على هذا الاتجاه صعوبة تطبيقه من الناحية العملية فليس من السهولة إجراء هكذا مقارنة لذلك برز اتجاه جديد في قياس المنفعة هو الاتجاه الموضوعي.

الاتجاه الموضوعي: يرى أنصار هذا الاتجاه أن المنفعة في الإنفاق العام يتم قياسها من خلال متابعة معدلات النمو الاقتصادي والزيادة المتحققة في الدخل القومي فإذا كان هناك زيادة في الدخل القومي مرافقة للزيادة في الإنفاق العام يمكن أن يوصف هذا الإنفاق بأنه نافع، وعلى الرغم من سهولة هذا المعيار إلا أنه يؤخذ عليه أنه يركز على الاعتبارات الاقتصادية فقط ويهمل الجوانب الأخرى كالاقتبارات الاجتماعية مثلاً. ومع عدم وجود معيار قاطع يحدد ويقيس المنفعة في الإنفاق العام تم الاتفاق على مؤشرات لمظاهر عامة في المجتمع تعكس مقدار المنفعة في الإنفاق العام وهي:

- مستوى التفاوت في توزيع دخول الأفراد.
- المستوى الصحي ومتوسط أعمار السكان.
- عدد الوحدات السكنية المخصصة للمواطنين
- مستوى الخدمات الاجتماعية المقدمة للمواطنين.

2-1- ضابط العقلانية الاقتصادية: ونعني بها الرشادة وحسن التدبير في إدارة الأموال العامة أي الابتعاد عن مظاهر الهدر والتسيب المالي في أنفاق الأموال العامة، علماً بأن هذه المظاهر هي أحد الأسباب المولدة لظاهرة التهرب الضريبي، لذلك تعد العقلانية الاقتصادية ركناً وضابطاً أساساً من ضوابط الإنفاق العام. وهناك مؤشرات يمكن استخدامها لقياس ضابط العقلانية الاقتصادية هي: مؤشر إنتاجية الإنفاق العام ويعبر عن العلاقة بين الناتج الاجتماعي المتولد من الإنفاق العام والموارد المالية المولدة للناتج الاجتماعي فارتفاع إنتاجية الإنفاق العام يتطلب تقليص الموارد المالية المولدة لهذا الناتج، وهذا يتحقق من خلال توفر العقلانية الاقتصادية في الإنفاق العام واستخدام معايير الجدوى الاقتصادية.

مؤشر الإنفاق العام الاستثماري: ويمكن الوصول إلى هذا المؤشر من خلال قياس ما يلي:

- مدى قدرة المشروع الاستثماري على استيعاب العمالة الوطنية.

- مدى قدرة المشروع على توفير رصيد من العملات الأجنبية.

- مدى قدرة المشروع الاستثماري على سد احتياجات السوق المحلية.

إن توفر ضوابط المنفعة والعقلانية في الإنفاق العام لا يمكن ضمانها إذا لم تتوفر وسائل تجير المؤسسات الحكومية على التقيد بهذه الضوابط وأن هذه الوسائل لكي يمكن استخدامها يتعين وجود تشريعات وقوانين توضح تسلسل إجراءات الإنفاق الحكومي في المؤسسات الحكومية، وهذه العملية تسمى تقنين النشاط المالي للدول (أي وضعه في إطار قانوني وبعد ترسيخ هذه القوانين يتم تمهيد العمل للرقابة المالية والتي تأخذ المراحل التالية:

الرقابة الإدارية:

تعتبر المرحلة الأولى من مراحل التأكد من وجود ضوابط الإنفاق العام وعادة ما تكون وزارة المالية هي المشرفة على تنفيذها وتشمل الرقابة الإدارية التأكد من أن الصرف في المؤسسات الحكومية يتم ضمن الاعتماد المالي المخصص وضمن الأبواب المعتمدة وأن أوامر الصرف تصدر من جهة تمتلك صلاحية الصرف التي يمنحها القانون وعادة ما تتم الرقابة الإدارية قبل تنفيذ الإنفاق الحكومي.

الرقابة المحاسبية المستقلة:

وهي المرحلة الثانية من مراحل الرقابة المالية ويقوم بتنفيذها محاسبون مستقلون لديهم صلاحيات واسعة في التدقيق والمراقبة يحاولون التأكد من أن إجراءات الصرف تمت ضمن السياقات المعتمدة للعملية المالية في الحكومة وعادة ما تتم الرقابة المحاسبية بعد تنفيذ الإنفاق الحكومي ويقوم المحاسبون المستقلون بإعداد تقرير يتضمن التجاوزات المالية إن وجدت وتقديمها إلى الجهات المختصة لتطبيق القوانين بحق المخالفين.

الرقابة الشعبية (البرلمانية)

وهي المرحلة الأخيرة التي يتم فيها مناقشة الحساب الختامي (كشف النفقات والإيرادات العامة المنقذة خلال السنة المنتهية الذي تعده وزارة المالية وبعد التأكد أن النفقات العامة توفرت فيها عناصر النفقة الأساسية وضوابط الإنفاق العام يتم المصادقة على الحساب الختامي لغرض التهيؤ لمناقشة الميزانية العامة للعام القادم.

2- حدود الإنفاق العام: هناك عوامل ترسم حدود وحجم النفقات العامة للدولة وتتمثل هذه العوامل:

1-2- الفلسفة الاقتصادية للنظام السياسي

إن الفلسفة الاقتصادية للمجتمع والدولة هي التي تحدد النظام الاقتصادي ونمط إدارة الدولة، وعلى الرغم من أن هناك عدة أنماط لإدارة الاقتصاد الوطني إلا أن جميع هذه الأنماط تندرج ضمن الأشكال الرئيسة للدولة: الدولة الحارسة، الدولة المتدخلة، الدولة المنتجة).

ففي ظل الدولة الحارسة التي تتبنى أسلوب المالية المحايدة والتي تحصر مهامها في الوظائف الأساسية للدولة (الأمن الدفاع القضاء) فإن حدود الإنفاق العام سوف تضيق لتقتصر على تمويل نشاط الدولة في تنفيذ المهام الأساسية المشار إليها لهذا سوف نشهد حدود ضيقة للنفقات العامة تتناسب مع شكل الدولة الحارسة.

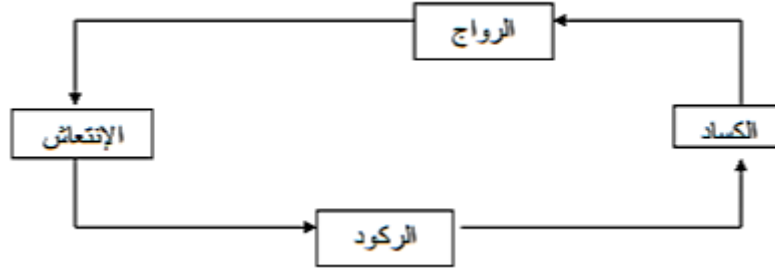
أما في ظل الدولة المتدخلة التي تستخدم أسلوب المالية الوظيفية والتي تسعى إلى تحقيق دور اقتصادي مؤثر في النشاط الاقتصادي فإنها تستدعي حدود أوسع للنفقات العامة لكي يتناسب مع الدور التدخلية للدولة لذلك يزداد التخصيص المالي للنفقات العامة في مرحلة الدولة المتدخلة بشكل يفوق ما هو عليه في ظل الدولة الحارسة. وينطبق التحليل نفسه في ظل الدولة المنتجة التي تسيطر على عملية الإنتاج والتوزيع والتي تستخدم أسلوب التحليل المالي حيث تتسع حدود النفقات العامة لكي تصبح قادرة على استيعاب النشاط المتصاعد للدولة المنتجة.

2-2- تقلبات مستوى النشاط الاقتصادي وحركة الدورة الاقتصادية: عادة ما يخضع النشاط الاقتصادي

إلى تقلبات تبعا لحركة الدورة الاقتصادية، وهذه الأخيرة تخضع لنوبات متعاقبة من مستوى النشاط الاقتصادي مختلف الاقتصاديون في تحديد مدتها الزمنية وأسباب حدوثها لكن اتفق الجميع أنها تأخذ المسار التالي:

الركود والانتعاش له تأثير واضح في رسم حدود النفقات العامة ويبرز هذا بقدر ما تعكسه النفقات العامة

من درجة استجابة لتقلبات مستوى النشاط الاقتصادي والذي يوصف بحساسية النفقات العامة.



3-2- المقدرة المالية للدولة: وهي عامل حاسم في رسم حدود الإنفاق العام، فهي بمثابة السيولة المالية المتاحة التي في ضوءها يتقرر إلى أي مدى تذهب الدولة لإقرار التخصيصات المالية المخصصة للإنفاق العام وتتوقف المقدرة المالية للدولة على العوامل التالية:

1-3-2- المقدرة التكاليفية: هي مستوى القدرة التحملية للدخل لتمويل الضرائب، أي على المشرع الضريبي أن يصل ويتعرف على المقدرة التكاليفية للدخل لكي يستطيع أن يحدد نسبة الضريبة المفروضة والقابلة للدفع ومن الطبيعي كلما زادت القدرة التكاليفية للدخل ازدادت الحصيلة الضريبية وتعززت المقدرة المالية للدولة ولدراسة المقدرة التكاليفية ينبغي التمييز بين مستويين من التحليل هما:

- المستوى الكلي في ظل هذا المستوى يتم دراسة القدرة التحملية للدخل القومي بغرض الوصول إلى الحصيلة الضريبية المثلى والتي تحققها أعلى قدرة تحملية للدخل القومي.

- المستوى الجزئي في التحليل في المستوى الجزئي فإن المشرع الضريبي يدرس عوامل مؤثرة في المقدرة التكاليفية للدخل الفردي وهي طبيعة الدخل وطرق استخدام الدخل.

2-3-2- المقدرة الافتراضية للدولة: ونعني بها قدرة الدولة في الحصول على الإيرادات المالية من الأفراد أو الشركات من خلال الاقتراض منهم بواسطة طرح السندات الحكومية للبيع. وتستطيع الدولة الوصول إلى أعلى قدرة اقتراضية بالاستناد إلى العوامل التالية:

- **حجم الادخار الفردي**

تزداد رغبة الأفراد في الإقبال على شراء السندات الحكومية المطروحة للتداول مع زيادة مستوى الادخار لديهم وهذا من شأنه رفع المقدرة المالية للدولة.

- طرق توزيع الادخار ما بين القطاع الخاص والقطاع العام:

برزت في الأونة الأخيرة ظاهرة طرح السندات الحكومية في الأسواق المالية البورصات وتنافس هذه السندات سندات مطروحة من قبل شركات خاصة، ومن الطبيعي أن يحاول الأفراد توجيه مدخراتهم للاستثمار في السندات ذات الفائدة المرتفعة لذا يتعين على الحكومة الأخذ بعين الاعتبار معدل الفائدة الممنوحة على السندات الحكومية ومدى قدرتها في منافسة السندات الخاصة لان هذا من شأنه أن يؤثر على المقدرة الافتراضية للدولة وبالتالي على مقدرتها المالية.

ثانيا: تقسيمات النفقات العامة

تختلف النفقات العامة فيما بينها، سواء من ناحية مضمونها أو من ناحية آثارها الاقتصادية ونتائجها المالية، فقد وضع علماء المالية العامة تقسيمات متعددة للنفقات العامة ونوضح فيما يلي أنواع هذه التقسيمات أساسيين وهما:¹ التقسيمات الاقتصادية والتقسيمات الوضعية.

1- التقسيمات الاقتصادية للنفقات العامة

أولاً: من حيث أغراضها. وفقا لهذا التقسيم يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع مختلفة للنفقات العامة وهي:

النفقات الإدارية وهي: النفقات المتعلقة بسير المرافق العامة واللازمة لقيام الدولة وهي تشمل على نفقات الادارة العامة والدفاع والامن والعدالة والتمثيل السياسي واهم بنود هذا النوع من النفقات هي نفقات الدفاع الوطني.

النفقات الاجتماعية: حيث يغلب على هذه النفقات الطابع الاجتماعي حيث يكون الغرض من هذه النفقات هو زيادة الرفاهية للأفراد المجتمع، حيث تشمل على نفقات التعليم والصحة والسكن والإعانات النقدية الاجتماعية.

¹ سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام لمالية عامة مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، 12003 الإسكندرية، مصر، ص460.

النفقات الاقتصادية: وهي النفقات التي تقوم الحكومة بإنفاقها من أجل تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية كالتشجيع وحدات القطاع الخاص من أجل زيادة الإنتاج أو تحقيق الكفاءة، بزيادة الموارد وزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد وذلك من خلال تشجيع وتحفيز الاستثمارات وزيادة كفاءتها ثانياً: من حيث طبيعتها. حيث نجدها كالآتي".

النفقات الحقيقية (الفعلية): ويقصد بها تلك النفقات التي تصرفها الدولة في مقابل الحصول على سلع وخدمات أو رؤوس أموال الإنتاجية كالرواتب والأجور وإثمان التوريدات والمهمات اللازمة لسير المرافق العامة، سواء التقليدية أو الحديثة التي يقتضيها تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والنفقات الاستثمارية أو الرأسمالية.¹

النفقات التحويلية: يقصد بها تلك النفقات التي لا يترتب عليها حصول الدولة على سلع وخدمات ورؤوس أموال إنما تمثل تحويل لجزء من الدخل القومي عن طريق الدولة من بعض الفئات الاجتماعية كبيرة الدخل إلى بعض الفئات الأخرى المحدودة الدخل ومثال على ذلك الإعانات و المساعدات الاجتماعية المختلفة كالضمان الاجتماعي والإعانات ضد البطالة والشيخوخة وإعانات غلاء المعيشة.

ثالثاً: من حيث دوريتها وهي كالآتي:

النفقات العادية: ويقصد بها تلك النفقات التي يتكرر صرفها دورياً وبشكل منتظم سنوياً، دون أن يعني هذا الانتظام والتكرار ثبات مقدار النفقة أو تكرارها بنفس الحجم ذاته ومثالها الرواتب والأجور، نفقات الصيانة، ويلزم لتغطيتها الإيرادات العامة العادية من أملاك الدولة، الضرائب والرسوم.

النفقات غير العادية: وتعني بها تلك النفقات العامة التي لا تتكرر بانتظام ولا تتميز بالدورية، فهي تحدث على فترات متباعدة وبصورة غير منتظمة ومثالها النفقات الاستثمارية الضخمة،

¹ محمد خالد المهابني، محاضرات في المالية العامة، المعهد الوطني للإدارة سوريا 2013، ص 18-19.

نفقات الحروب والنفقات اللازمة لمواجهة الكوارث الطبيعية من الفيضانات والزلازل، ويتم تمويلها من الإيرادات العامة غير العادية كالقروض والإصدار النقدي.

رابعاً: من حيث شموليتها بحيث تتمثل فيما يلي:¹

النفقات المحلية: وهي النفقات التي تختص بها الجماعات المحلية كالبديية والولايات، وتختص لخدمة سكان إقليم أو منطقة معينة وذلك داخل حدود الدولة ويكون حسب التقسيم الإداري للدولة (ولاية دائرة، بلدية....الخ).

النفقات المركزية: وهي تلك النفقات التي ترد في ميزانية الدولة وتقوم الحكومة بهذه النفقة، فهي تلك النفقة الموجهة للمصلحة القومية ومصالح الأمة برمتها، ويكون هدفها تحقيق المصلحة العليا للدولة كالدفاع والأمن والقضاء.

2- التقسيمات الوضعية للنفقات العامة:

إن التقسيمات الوضعية للنفقات العامة هي تلك التي تتبناها الموازنات العامة للدول المختلفة استناداً إلى الاعتبارات الواقعية أو العملية وخاصة الاعتبارات الإدارية والوظيفية التي تدعو في الغالب إلى عدم

الالتزام بالتقسيم العلمي (الاقتصادي) للنفقة.

ويهتم التقسيم الإداري للنفقات العامة تبعاً للهيئات الإدارية التي تقوم بها، وبغض النظر عن أوجه النشاط والوظائف التي بها هذه الهيئات، وقد اخذ على التقسيم الإداري صفته الإدارية البحتة وعدم اهتمامه بتجميع النفقات حسب موضوعها. أما التقسيم الوظيفي فهو يهتم بتقسيم النفقات العامة حسب الوظائف التي تقوم بها الدولة دون الاهتمام بطبيعة النفقة، وهذه الطريقة تسمح بجمع كافة النفقات التي تهدف إلى تحقيق نفس الغرض في قسم واحد حتى ولو كانت

¹ سعيد عبد العزيز عثمان مرجع سبق ذكره، ص 461.

موزعة على عدة وزارات او مصالح، ويتميز هذا التقسيم في كونه لا ينظر إلى مشتريات الدولة في حد ذاتها وإنما ينظر إليها في نطاق الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه من ورائها.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي هو أحد المفاهيم المركزية في علم الاقتصاد، ويشير إلى زيادة قدرة اقتصاد ما على إنتاج السلع والخدمات، يُعتبر النمو الاقتصادي محركًا أساسيًا لتحسين مستويات المعيشة ورفع جودة الحياة للأفراد في المجتمع، و من خلال هذا المبحث سنتطرق حول تعريف و أنواع النمو الاقتصادي و خصائصه.

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي

يعرف النمو الاقتصادي في غالب الأحيان بأنه الزيادة في المجمعات الاقتصادية التي تعبر عن الثروة المادية داخل دولة أو مجتمع ما وخلال فترة زمنية محددة، مثل الدخل الوطني الخام PNB، الإنتاج الداخلي الخام PIB... والتي تؤدي إلى زيادة في متوسط نصيب الفرد من هذه الثروة المادية، بغض النظر عن الحديث حول أثر هذه الزيادة على نمط ومستوى معيشة الأفراد، أي التركيز على ما هو اقتصادي لكن ما دام أنّ هذا الأخير أي النمو الاقتصادي يشير لنصيب الفرد من الدخل الكلي في المتوسط، فهذا لا يحدث إلا إذا فاق معدل نمو الدخل الكلي معدل النمو السكاني، فإذا حدث وكان معدل نمو الدخل الكلي مساويا لمعدل النمو السكاني فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل الكلي سوف يظل ثابتا، أي أن مستوى معيشة الفرد لن تتغير وفي هذه الحالة لا يوجد هناك نمو اقتصادي، بل أكثر من هذا إذا زاد الدخل الكلي (الناتج الكلي) بمعدل أقل من معدل النمو السكاني فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل الكلي سوف ينخفض وبالتالي يتدهور مستوى المعيشة، وتمثل هذه الحالة نوع من التخلف الاقتصادي إذا ما استمرت مدة زمنية معتبرة لكن إن لم تفوق السنة فهي تعبر عن حالة من الركود الاقتصادي تختفي مباشرة بعد استئناف النمو .

لكن الأدب الاقتصادي لم يهتم كثيرا بمشكلة النمو الاقتصادي والنمو السكاني منذ مالتيس وريكاردو نظرا لمحدودية الموارد الاقتصادية والزراعية خاصة في تحقيق الحاجات المتزايدة آنذاك لكن سرعان ما تم القضاء على هذا المشكل خاصة بعد قيام الثورة الصناعية وما صاحبها من زيادة كبيرة في الإنتاج الزراعي والتوسع الكبير في التجارة الخارجية، ويذهب Hansen هانسن أبعد من ذلك في نظرية النضج الاقتصادي التي من شروطها ضرورة تحقيق معدلات مرتفعة للزيادة السكانية أي أن نمو السكان كمتغير أصبح كاملا تابعا للنمو الاقتصادي أكثر من عائقا في تحقيق وزيادة هذا الأخير. لكن المشكلة بقيت وزادت حدة في الدول النامية كثيفة السكان¹ ويلاحظ أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي.

فالدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة (عادة ما تكون سنة) مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها. أما الدخل الحقيقي فهو يساوي الدخل النقدي تقسيم المستوى العام للأسعار، أي أنه يشير لكمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة، فإذا زاد الدخل النقدي بنسبة معينة وزاد المستوى العام للأسعار بنفس النسبة فإن الدخل الحقيقي سيظل ثابتا ولا يحدث هناك تحسن في مستوى معيشة الفرد في هذه الحالة، وإن ازداد الدخل النقدي بنسبة أقل من معدل زيادة الأسعار (معدل التضخم) هذا يعبر عن انخفاض وتدهور في مستوى معيشة الفرد، ومن ثم لن يحدث هناك نمو اقتصادي إلا إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم.²

¹ محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، مفهومها-نظرياتها-سياساتها، ط1، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 1988، ص343-344.

² د. كوبيبي حفصة و د. بوزيان العجال، النمو، التنمية، التنمية المستدامة مراجعة مفاهيم، مجلة مواقف للبحوث و الدراسات في المجتمع و التاريخ، مجلد 17، عدد خاص، مستغانم، 2021، ص166.

المطلب الثاني: خصائص النمو الاقتصادي ونظرياته

أولاً: خصائص النمو الاقتصادي

- النمو هو بمثابة حركة تصاعدية لبعض المتغيرات الاقتصادية (PNB، المداخيل...) على مدة زمنية معتبرة فهو ظاهرة طويلة المدى ومستمرة وليست ظاهرة عارضة أو مؤقتة، فعلى سبيل المثال تقديم دولة غنية إعانة لدولة فقيرة تزيد من متوسط الدخل الحقيقي لها لمدة عام أو عامين غير أن هذه الزيادة المؤقتة لا تعبر عن النمو الاقتصادي. في هذه الحالة من الأحسن أن نستعمل مصطلح التوسع Expansion.

- النمو ظاهرة لا رجعة فيها: بفضل الخاصية المتمثلة في أنه يجدد نفسه بنفسه، وهذه الأخيرة تترجم بتغيرات تراكمية لشروط الإنتاج) ارتفاع في الاستثمار الصافي، تغير في تأهيل اليد العاملة، إدماج التطور التقني عن طريق الآلات الجديدة، عادات استهلاكية جديدة، تغير طموحات المقاولين وأرباب العمل).

- النمو هو عبارة عن حركة تحول هيكلية: يمكن الإشارة إلى هذا ليس فقط عن طريق مؤشرات بسيطة الارتفاع كالإنتاج والمداخيل، لكن عن طريق التحولات القطاعية حيث النمو يغير من الحصة النسبية لمختلف القطاعات، حيث تظهر الصناعات الجديدة وترتفع القيمة المضافة بالنسبة لكل أجير (عامل).

- النمو يترافق بتغيرات وتحولات اجتماعية تجعل من الزيادة المستدامة لتدفقات الإنتاج جد ممكنة: من حيث علاقات ملكية جديدة، تكنولوجيا جديدة، تزايد سلع الإنتاج... إلخ.

- الانخفاض المؤقت للمؤشرات لا يمثل توقف للنمو فالركود هو جزء مندمج في النمو الاقتصادي، أي أنه مرحلة حتمية يمر بها النمو الاقتصادي.¹

ثانياً: نظريات النمو الاقتصادي

¹ د. كويبي حفصة و د. بوزيان العجال، المرجع السابق، ص167.

هناك العديد من الإسهامات النظرية التي حاولت تفسير النمو الاقتصادي، سنحاول التطرق إليها من خلال هذا المبحث في المطلب الأول، وكذلك سنتطرق نظريات التنمية المستدامة في المطلب الثاني.

المطلب الأول: نظريات النمو

تتمثل نظريات النمو فيمايلي:

1. نظرية النمو الكلاسيكية

من أهم رواد نظرية النمو الكلاسيكية، آدم سميث ديفيد ريكاردو، روبرت مالش وكارل ماركس.

1.1. آدم سميث (Adam Smith 1776)

تعتبر آراء A. Smith بداية التفكير الاقتصادي المنظم والمتصل منه بعملية النمو الاقتصادي بصورة

خاصة. ومن أكبر مساهماته هي فكرة زيادة عوائد الإنتاج وثروة الأمة المستندة إلى تقسيم العمل والتخصص. إذ يقول في كتابه ثروة الأمم: "إن التزايد الكبير لمنتجات الصناعة كلها، على اختلافها، جراء تقسيم العمل، هو الذي يمنح المجتمعات المدبرة تلك الثروة العامة التي تنتشر لتبلغ أدنى الناس".¹

حسب A. Smith فإن هذه الزيادة في عوائد الإنتاج والثروة من جراء تقسيم العمل يعزى إلى ثلاثة عوامل مختلفة:²

- زيادة المهارة لدى كل عامل متخصص؛
- الاقتصاد في الوقت الذي يهدر عادة في الانتقال من نوع معين من العمل إلى نوع آخر؛

¹ آدم سميث، "ثروة الأمم" 1985، ترجمة حسني زينة معهد الدراسات الإستراتيجية، العراق، 2006، ص.20.

² آدم سميث [1985]، مرجع سابق، ص.16.

- اختراع عدد أكبر من الآلات التي تسهل العمل وتختزله، وتمكن رجلا واحدا من القيام بعمل عدة رجال.

يؤكد A. Smith أن زيادة ثروة الأمم تعتمد على تراكم رأس المال الذي يتأتى أساسا من الادخار. فهو يقول: "إن تراكم رأس المال يفتح أسواقا جديدة ويوسع القائم منها ويزيد الطلب الفعال وبالتالي فهو القوة الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية".

حسب A. Smith فإن عملية النمو متجددة ذاتيا، حيث يرفع تقسيم العمل من مستوى الإنتاجية فتزيد الدخول والأرباح، فتخصص أجزاء إضافية للادخار والاستثمار (تراكم رأسمالي) فمزيد من تقسيم العمل مع تكنولوجيا أحدث يزيد الإنتاج وتزيد الأرباح. ولكنه في الوقت نفسه يشير إلى أن هذه العملية التراكمية للنمو حدود، فالمنافسة بين الرأسماليين تقلل الأرباح ومن ثم تكوين رأس المال ليكون بذلك الركود الاقتصادي أمر لها حتمي.

2.1. ديفيد ريكاردو (David Ricardo 1817)

يرى Ricardo أن الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لأنها تساهم في توفير الغذاء للناس، لكنها تخضع لقانون تناقص الغلة. "مع كل زيادة في رأس المال، سيكون هناك انخفاض في معدل الإنتاج¹. وينطوي انخفاض معدل الإنتاج على انخفاض الربحية، لذا فقد تنبأ بأن الاقتصاديات الرأسمالية سوف تنتهي إلى حالة الركود بتناقص العوائد في الزراعة.

يتفق Ricardo مع A. Smith حول أهمية التراكم الرأسمالي في تحقيق النمو، غير أنه يرى أن الأرباح لا تتحقق بالضرورة مع زيادة كمية رأس المال. فهو يرى أن عنصر السكان عندما يكون قليلا بالنسبة للموارد الطبيعية، تتوافر فرص الربحية أمام المستثمرين الرأسماليين فيزيدون من استثماراتهم خاصة في القطاع الزراعي، هذا يؤدي إلى زيادة الأرباح ومعدلات التراكم الرأسمالي، وبالتالي يزيد الإنتاج والريع والطلب على العمل فترتفع الأجور، فيزيد النمو السكاني وتشتد المنافسة على الأراضي الأكثر خصوبة، وباستمرار النمو السكاني تستغل جميع الأراضي

¹ آدم سميث، المرجع السابق، ص.23.

حتى الأقل خصوبة، مما يؤدي إلى ظهور قانون تناقص الغلة، وارتفاع أسعار الغذاء. هنا يطالب العمال برفع أجورهم فتكون النتيجة تناقص الأرباح، ومع كل تناقص في الأرباح يقل الدافع للقيام بموجة استثمارية جديدة ويتباطأ معدل الاستثمار والنمو، ويصل الاقتصاد في النهاية إلى حالة من الركود وبذلك يعتبر ريكاردو من أوائل من وضع أسس اقتصاديات البيئة، وهو تناقص غلة الموارد الطبيعية مع زيادة المستخدم منها بما يفوق قدرتها على التجدد.¹

يقسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث فئات فئة الرأسماليين، فئة العمال وفئة ملاك الأراضي الزراعية. ويرى أن عبء قيادة النمو الاقتصادي يقع على كاهل الرأسماليين من خلال قيامهم بتشجيع المصانع وتشغيل العمال واستثمار الأرباح.. الخ، وأن أجور العمال لابد وأن يتم تحديدها عند مستوى أجر الكفاف، إذ أن رفع الأجور عن ذلك المستوى يعمل على زيادة عرض العمل. هذا وتقوم فئة ملاك الأراضي الزراعية بإمداد المجتمع بالغذاء والطعام الذي تنتجه أراضيهم. ويلاحظ مبالغة ريكاردو في تشاؤمه فيما يخص قانون تناقص الغلة شأنه شأن غيره من الاقتصاديين التقليديين، متجاهلاً ما قد يحدثه التقدم التكنولوجي من تأثير أو إمكانية إحلال عنصري رأس المال والعمل محل الأرض.

3.1 روبرت مالٲس (Robert Malthus 1798)

إن أفكار وطروحات Malthus ركزت على جانبين هما نظريته في السكان وتأكيده على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية. يرى Malthus بأن الطلب الفعال يجب أن ينمو بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج إذا أريد الحفاظ على مستوى الربحية. وقد ركز Malthus على ادخار ملاك الأراضي وعدم التوازن بين عرض المدخرات وبين الاستثمار المخطط للرأسماليين، والذي يمكن أن يقلل الطلب على السلع فيخفض العرض ويتراجع الربح الذي يتراجع معه النمو.

¹ رمضان مقلد وآخرون [2004]: "اقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص.359.

بخصوص "نظرية Malthus للسكان والتي تنص على أن عدد السكان إذا لم يضبط- فإنه يزداد بمتوالية هندسية، في حين لا يتزايد إنتاج الغذاء وفق أحسن الظروف إلا بمتوالية حسابية خلال نفس الفترة".

الأمر الذي يؤدي إلى زيادة السكان بما يتجاوز معدل زيادة الغذاء مما ينتج عنه مجاعة. لذا يعتبر Malthus زعيم المدرسة التشاؤمية، وقد كان السبب الرئيسي وراء النظرة التشاؤمية Malthus إهمال التقدم التكنولوجي الذي ساهم في زيادة إنتاج الغذاء بمعدلات أعلى مما توقع Malthus.

4.1. كارل ماركس (Karl Marx)

كان Karl Marx الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي تتبأ بانهيار الرأسمالية ويتفق جميع الكلاسيك بأن معدل الربح على رأس المال سوف ينخفض مع نمو الاقتصاد، لكنهم اختلفوا على سبب انخفاضه الاقتصاديين فبينما يرى آدم سميث بأن انخفاض معدل الربح يعود إلى المنافسة فيما بين الرأسماليين، فإن ريكاردو يرى بأن مثل هذا الانخفاض يعود إلى تناقص العوائد للأرض، الأمر الذي يقود إلى حالة الثبات. أما ماركس فيرى أن هذه العوامل ما هي إلا أسباب ومشاكل ظاهرية تواجهها عملية التنمية. ومن أجل التعرف على العوامل الأساسية يؤكد ماركس على ضرورة دراسة طبيعة النظام الاقتصادي. وقد ركز ماركس اهتمامه بالطبع على النظام الرأسمالي. وفي رأيه فإن هذا النظام يحتوي على كل أنواع التناقضات الداخلية والتي تحول دون تحقيق عملية تنمية ناجحة بل وتجعل عملية التنمية مستحيلة. ويؤكد ماركس أن هذه التناقضات تعمل على انهيار النظام الرأسمالي. ويرى أن التقدم التكنولوجي السريع والأزمات الدورية المتعاقبة السبب الجوهرى وراء انهيار النظام الرأسمالي.

2. النظرية النيوكلاسيكية

في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر وتحديدا في 1871 تغير الموضوع المركزي للاقتصاد من نمو الثروة في الأمد الطويل إلى دور التغير الحدي في التوزيع الكفء للموارد وأصبح

مفهوم المنفعة الحدية هو المفهوم الرئيسي للاقتصاد الكلاسيكي المحدث والذي طوره كل من (Jevons) و (Menger) و (Walras) وقد عرفت هذه الأفكار بالمدرسة الحدية (Marginalist School). وقد ركز هؤلاء الاقتصاديون على دور الطلب المستند إلى المنفعة الحدية في تحديد قيمة السلع بدلا من دور العرض لتحديد التوازن والقيمة.

تبرز عملية تكوين رأس المال في النظرية النيوكلاسيكية كأهم ما جاءت به النظرية من حيث علاقة ذلك بالنمو الاقتصادي، حيث تم افتراض إمكانية الإحلال بين رأس المال والعمل، وهذا يعني إمكانية تكوين رأس المال دون أن تكون هناك ضرورة لزيادة العمل، وبذلك تحررت نظرية تكوين رأس المال من نظرية السكان.

ترى هذه النظرية أن تكوين رأس المال يعتمد على الادخار وإن الادخار يتحدد من خلال سعر الفائدة ومستوى الدخل، في حين يتحدد الاستثمار بسعر الفائدة بعلاقة عكسية وبالإننتاجية الحدية لرأس المال. ومن العوامل الأخرى المشجعة لتوسيع الإنتاجية هي السكان والتكنولوجيا والتجارة الدولية، وأن التنمية عملية مستمرة تدريجية وتراكمية.

رفض معظم الكتاب النيوكلاسيك قبول فكرة سيادة السكون أو الركود، وقد وافقوا على فكرة (Alfred Marshall) بأنه لا يوجد سبب جوهري يؤدي إلى الاعتقاد باقتراح حالة السكون أو الركود، وقد أسس تقاؤله هذا على عاملين أساسيين هما التقدم التكنولوجي ومرونة الطلب على الأرضة الاستثمارية. كما قدم مارشال فكرة الوفرة الخارجية، وهي من وجهة نظره - تلك الزيادات في احتمالات الربح لصناعة معينة والمترتبة على نشاط اقتصادي خارج نطاق الصناعة ذاتها، فمثلا مع توسع صناعة معينة تزداد متطلباتها من المواد الخام والخدمات من الصناعات الأخرى، بما يتمخض بالتالي عن توسع هذه الصناعات الأخرى. فضلا عن ذلك أشار مارشال إلى أن النمو في قطاع اقتصادي معين يتمخض عن ظهور الوفرة الخارجية في قطاعات أخرى. وقد تمثلت إحدى الإضافات لنظرية النيوكلاسيك في الاهتمام بدراسة العلاقة المتشابكة بين الوحدات الصغيرة. فقد أكدوا أن كل نمو في مشروع أو في صناعة ما

مهما كان صغيرا - يتمخض عن سلسلة من ردود الأفعال والتي تؤثر بدورها في العديد من المشروعات والصناعات، ويؤدي ذلك إلى حدوث نمو إضافي في الاقتصاد القومي ككل.

3. نظرية شومبيتر في النمو الاقتصادي (Joseph Schumpeter)

يعتبر Schumpeter من أبرز الكلاسيكيين الجدد الذين اهتموا بحقل النمو الاقتصادي، حيث اعتبر اتجاه النمو غير مستمر، وإنما يصل بسرعة إلى حدوده بسبب وجود بيئة غير مناسبة للاستثمار الابتكاري، كما أن للعوامل التنظيمية والفنية دورا مهما في عملية النمو، حيث يؤدي خلق منتج جديد وإجراء التحسينات المستمرة عليه إلى التنمية وبالتالي فالنمو الاقتصادي هو عملية تحدث مرة واحدة تبعا لظهور اختراعات وابتكارات جديدة تدخل في الميدان التجاري على شكل استثمارات جديدة تؤدي فجأة إلى زيادة ملموسة في الدخل الوطني.¹

تتضمن نظرية النمو حسب (Schumpeter) ثلاثة عناصر وهي؛ الابتكار والمنظم والائتمان المصرفي، وذلك لأن الاستثمار في الابتكار يمول عن طريق الجهاز المصرفي وليس من الادخار، ما يؤدي إلى زيادة عدد بسبب التغيرات الديناميكية الناتجة عن الابتكار الذي المنظمين، مما يرفع حصة الأرباح عن الأجور في الدخل، يولد الرغبة لدى المنظم ليحصل على أعلى الأرباح بتجديده المنتج والابتكارات فيساهم في عملية النمو التي تحدث بسبب وجود نوعان من الاستثمارات، أحدهما محفز وتابع لحجم النشاط الاقتصادي ويتحدد بالربح والفائدة وحجم رأس المال القائم، وبالتالي فهو يتحدد على أساس الموازنة بين الإيراد الحدي لإنتاجية رأس المال والفائدة المفروضة للحصول عليه، أما الآخر يحدث تلقائيا وهو المحدد الأساسي لعملية النمو في الأجل الطويل ولا يرتبط بالتغيرات في النشاط الاقتصادي وإنما يحدده الابتكار والتجديد.

¹ صلاح الدين نامق [1986]: "قادة الفكر الاقتصادي"، دار المعارف، القاهرة، ص.52.

4. نظرية النمو الكينزية:

شهد العالم الرأسمالي أزمة الكساد العظيم -1929 1933 لتعم البطالة كافة نواحي الاقتصاد، ولىصاب الاقتصاديون بصدمة فكرية قوية. فكما نعلم أن الفكر الكلاسيكي أنكر احتمال حدوث بطالة أو قصور في الطلب الكلي عن العرض الكلي للتوظيف الكامل، رغم موافقتهم لاحتمال ظهور بطالة قصيرة الأجل، تكفل فيها مرونة الأجور إعادة تحقيق التوازن عند مستوى التوظيف الكامل.

قامت النظرية الكينزية على نقد النظرية الكلاسيكية في العديد من الأمور لعل من أهمها ما يلي:

- رفض فرض النظرية الكلاسيكية لقدرة النظام الرأسمالي على تحقيق التوازن تلقائياً عند مستوى التوظيف الكامل، حيث اعتبر كينز أن التوظيف الكامل حالة خاصة وليست دائمة، الحدوث، لكون التوازن قد يتحقق عند مستوى أعلى أو أقل من ذلك، فالتقلبات النشاط الاقتصادي هي الحالة العامة لنمو النظام الرأسمالي الحر.

- معارضة فكرة مرونة الأجور والأسعار بالدرجة التي تكفل إعادة التوازن عند التوظيف الكامل، فمع وجود النقابات العمالية والإضرابات يصعب انخفاض الأجور بالدرجة التي تزيل البطالة وتعيد التوازن عند التوظيف الكامل.

يعرض Keynes نموذج من خلال شرح محددات الناتج القومي والعمالة حيث يتوزع الدخل القومي على بنود الإنفاق الكلي بالنحو التالي:

$$Y = C + I + G + X - M \dots (1)$$

حيث أن:

Y: الدخل القومي

C: الإنفاق الاستهلاكي (طلب القطاع العائلي على السلع الاستهلاكية)

I: الإنفاق الاستثماري (طلب القطاع العائلي على السلع الاستثمار).

G: الإنفاق الحكومي (طلب القطاع الحكومي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية).

M: قيمة الواردات X: قيمة الصادرات.

ولتبسيط النموذج سيقصر التحليل على حالة الاقتصاد المغلق، و عليه تصبح المعادلة (1) على النحو التالي:

$$Y = C + I + G \dots (2)$$

يوضح Keynes أن مستوى الدخل القومي يتحدد بالطلب أو الإنفاق الكلي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية في القطاعين العائلي والحكومي ($G + C + I$) ويرتبط هذا المستوى للدخل بمستوى معين من العمالة L ، والفن التكنولوجي السائد T ، وحجم معين لرأس المال K .

يرى Keynes أن ارتفاع الدخل غالبا ما يصاحبه ارتفاع مناظر في مستوى التشغيل لجميع العناصر خاصة العمالة، هذا مع افتراض ثبات الفن التكنولوجي على ما هو عليه. هذا ويشير كينز إلى أنه هناك حدود للزيادة العمالية التي يمكن أن تحدث نتيجة زيادة الدخل القومي والاستثمار، أي عندما يصل الاقتصاد إلى الحجم الكلي للعمالة، حيث لا يمكن بعدها زيادة الدخل القومي لأكثر من ذلك ويسمى الناتج عند هذا المستوى بالناتج القومي المحتمل، والفارق بينه وبين الناتج الفعلي (الأقل من التوظيف الكامل يمثل مستوى البطالة. فإذا أرادت الدولة زيادة الطلب الكلي فلا بد من قيامها برفع الإنفاق الحكومي لعلاج البطالة أو الكساد، فضلا عن القيام بزيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري عن طريق تخفيض أسعار الفائدة أو منح مزايا ضريبية أو إعانات..الخ.

5. نموذج هارود دومار The Harrod-Domar Model

يمكن اعتبار نموذج Harrod-Domar أسهل وأكثر النماذج المتناسقة شيوعا ولقد تم تطوير النموذج في الأربعينات من هذا القرن عن طريق كل من Harrod و Domar لشرح العلاقة

بين البطالة والنمو في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة. واستعملت الدول النامية هذا النموذج للنظر في العلاقة بين النمو ومتطلبات رأس المال. والفرضية الأساسية لهذا النموذج هي أن ناتج أي وحدة اقتصادية منشأة كانت أو قطاعا صناعيا أو حتى الاقتصاد ككل تعتمد على مقدار رأس المال المستثمر في تلك الوحدة. وهكذا إذا رمزنا للناتج Y ورصيد رأس المال K كانت العلاقة بين الناتج ورأس المال كالتالي:¹

$$Y = K/k \quad (1)$$

حيث أن K مقدار ثابت وتسمى نسبة رأس المال الناتج. ولتحويل هذه العلاقة إلى بيان عن نمو الناتج يستعمل ليعبر عن الزيادة في رأس المال والناتج وتكتب العلاقة الجديدة كما يلي:

$$Y = K/k \quad (2)$$

أما معدل نمو الناتج (g) فهو يعني الزيادة في الناتج مقسومة على المقدار الكلي من الناتج Y/Y فإذا قسمنا طرفي المعادلة على Y أصبح:

$$g = Y/Y = \frac{K/Y}{k} \quad (3)$$

بالنسبة للاقتصاد ككل فإن K تعني الاستثمار (I). وفي اقتصاد يتمتع بتوازن في ميزان المدفوعات وعدم تدفق صافي رأس المال الأجنبي للداخل يكون الاستثمار (I) مساويا للادخار. (S). وبناءا على ذلك فإن

Y/K تصبح Y / ويساوي هذا بالتالي / والتي يرمز لها بـ (S) وهي تمثل معدل الادخار كنسبة من الناتج

القومي. والآن يمكن تحويل المعادلة (3) إلى ما يلي: $g = S/K$

¹ مالكوم جيلز، مايكل رومر وآخرون [1995]: اقتصاديات التنمية، ترجمة طه عبد الله. منصور عبد العظيم، مصطفى دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية ص ص 218، 219.

وهي العلاقة الرئيسية لنموذج هارود - دومار للاقتصاد القومي، وأساس هذه المعادلة هو الرأي القائل بأن رأس المال الذي ينتج عن طريق الاستثمار هو المحدد الرئيسي للنمو، وهو يعتمد على مدخرات الشركات والأفراد الذين يقومون بالاستثمار، أما نسبة رأس المال/الناتج فهي مقياس لإنتاجية الاستثمار أو رأس المال.

إن وجود هذه المعادلة يسهل على المخططين مهمتهم حيث أن الخطوة الأولى هي محاولة الحصول على تقدير نسبة رأس المال الناتج الحدي وهي k . والخطوة الثانية هي الاختيار بين بديلان، إما أن يختار المخططون معدل النمو الاقتصادي (8) كهدف فتكون المعادلة قد أعطتهم مستوى الادخار والاستثمار المطلوب تحقيقه. أو اختيار مستوى الادخار والاستثمار الذي يروونه ممكناً أو مرغوباً فيه وبناءً على ذلك تعطيهم المعادلة معدل نمو الناتج القومي ممكن التحقيق. كما يمكن تطبيق النموذج على الاقتصاد ككل أو على القطاعات الاقتصادية.

6. نموذج سولو (Solow)

يعتبر Solow أحد نماذج النمو النيوكلاسيكي، ويعد امتداداً لنموذج Harrod-Domar، حيث يركز كل منهما على أهمية الادخار والاستثمار كمحدد أساسي لعملية التراكم الرأسمالي، غير أن نموذج Solow يقوم على توسيع نموذج Harrod-Domar، إذ يفترض أن معدل النمو يتحدد عن طريق معدل نمو السكان والتقدم التقني وكلاهما عامل خارجي بالنسبة لتابع النمو الذي يحدد بمعادلة تابع الإنتاج المتجانس من الدرجة الأولى:¹

$$a + B = 1$$

$$Y = TK^a L^B \dots\dots\dots 1$$

Y: الناتج المحلي الإجمالي

K: المخزون الرأسمالي في الاقتصاد الوطني

¹ مالكوم جيلز، مايكل رومر وآخرون، المرجع السابق، ص 218، 219.

L: العمالة في الاقتصاد الوطني

نشق بالنسبة للزمن فنحصل على المعادلة التالية:

$$ry = rt + ark + BrI.....2$$

ry: معدل النمو الاقتصادي

يمثل rt البواقي للمعادلة السابقة و يسمى Total Factor Productivity مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج ويعبر هذا الباقي عن العامل الرئيسي المحدد للنمو الطويل الأجل وهو التقدم التقني و بناء على ذلك وجد Solow أن معظم النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة في النصف الأول من القرن العشرين يعود إلى التقدم التقني. والتبرير أن العائد على رأس المال متناقص بسبب زيادة نسبة المخزون الرأسمالي إلى الناتج حتى يصل إلى مستوى توازني لا يمكن زيادة نسبة رأس المال إلى الإنتاج بعدها. من جهة أخرى لا يمكن أن تستمر زيادة إنتاجية العامل التي تعتمد على زيادة حصة العامل من رأس المال في الأجل الطويل بل ستزداد الإنتاجية بشكل مؤقت وتعود إلى الاستقرار، وبالتالي الاستثمار والعمالة ليسا العاملين المؤثرين في النمو الطويل الأجل.

من ناحية أخرى نلاحظ أن رواد هذه النظرية يعتبرون السياسة الاقتصادية والنظام المؤسسي حياديان بالنسبة للنمو الاقتصادي طويل الأجل، وكذلك تفترض النظرية بأن العلاقة بين حصة الفرد من الدخل مع معدل النمو الاقتصادي علاقة عكسية. أي كلما زاد متوسط دخل الفرد في اقتصاد ما تقل إمكانيات تحقيق مي معدلات نمو مرتفعة والتبرير أن الدول ذات الدخل المنخفض للفرد تملك تراكما رأسمالاً ضعيفا وبالتالي ستحقق الاستثمارات عوائد متزايدة على عكس الدول ذات الدخل المرتفع للفرد. مما قاد للاستنتاج بأن الدول الفقيرة قادرة على التقارب في الدخول مع الدول المتقدمة إذا نجحت في زيادة الاستثمارات المحلية و الأجنبية. وقد نجحت هذه الفرضية في التطبيق العملي في الدول المتقدمة لكنها لم تحقق النتيجة نفسها في الدول النامية.

7. نظرية النمو الجديدة النمو الداخلي (Endogenous Growth):

تعتبر نظرية النمو الحديثة والتي يعتبر Pual Romer رائدها مكوناً أساسياً في نظرية التنمية في الدول الناشئة. وتفترض النظرية أن النمو المستمر يتحدد من عملية الإنتاج نفسها وليس من خارجها. ومن أهم دوافع النظرية عدم إجابة النظرية النيوكلاسيكية عن سبب اختلاف معدلات النمو الاقتصادي بين الدول التي لها نفس المستوى التقني. بالإضافة إلى الدافع إلى اكتشاف مصادر الباقي (TFP) عند Solow.

تفترض النظرية الحديثة زيادة العائد الحدي على الحجم في عوامل الإنتاج من خلال دور الآثار الخارجية لعوائد الاستثمار في رأس المال البشري مما يولد تحسناً في الإنتاجية ويعادل الميل الطبيعي للعوائد المتناقصة. ويرتكز النمو على الادخار والاستثمار في رأس المال البشري والاستثمار في البحث والتطوير وإنتاج المعرفة. يضاف إلى ذلك اعتبار أن السوق الحرة تقود إلى أقل من المستوى الأمثل لتراكم رأس المال المتمم أي الاستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية والبحث والتطوير. وبالتالي قد تحسن الحكومة كفاءة تخصيص الموارد من خلال الاستثمار في رأس المال البشري ومن خلال تشجيع الاستثمارات الخاصة في الصناعات ذات التقنية العالية. إذا السياسة الاقتصادية ليست حيادية بالنسبة للنمو، بل يعتبر Romer البيروقراطيين الأكفاء والحكم الصالح أساساً للنمو طويل الأجل.

المطلب الثالث: أنواع النمو الاقتصادي و عوامله

أولاً: أنواع النمو الاقتصادي

شاع إسناد العديد من الأوصاف لمصطلح النمو الاقتصادي وهذا حسب الهدف أو الأهداف المنشودة من هذا الأخير وكذلك حسب طريقة الإنتاج المتبعة أو حتى حجم الإنتاج والوسائل المستعملة كما وكيفا فنميز حسب هذه الأسباب الأخيرة أنواعاً للنمو الاقتصادي ألفها الأدب الاقتصادي ولا زال يبدع فيها ومنها نذكر:

- نمو واسع النطاق: Croissance extensive

يهدف هذا النوع من النمو إلى الرفع من الإنتاج عن طريق توظيف المزيد من العمال، والمزيد من الآلات (رأس المال)، المزيد من الموارد الطبيعية "المواد الأولية والطاقة". إذن فهو ناتج عن الرفع من العوامل المستعملة بغية الرفع من حجم الإنتاج .

-النمو المكثف أو الكثيف : Croissance intensive

وهذا النوع من النمو يختلف عن سابقه وهو يشير أساسا إلى النمو المتحصل عليه باستعمال جد فعال للقوى الإنتاجية دون الرفع من كميتها المستعملة أو المدخلة في العملية الإنتاجية فهو يركز على الرفع من القيمة المضافة بالنسبة لكل عامل (أجير) وكذلك التطوير من فاعلية الآلات المدمجة بالتطور التقني .

-النمو الفعلي : Croissance réelle

هو ذلك التغير النسبي المحقق فعلا في قيمة الناتج الداخلي الخام لبلد معين خلال سنة، وهو نتيجة الطلب المحقق فعلا في الاقتصاد من طرف الأعوان الاقتصاديين بمعنى آخر فهو النمو المحفز بالطلب والذي يستجيب إلى إشباع الحاجات والرغبات الفعلية لعناصر أو مكونات الطلب في الاقتصاد، وبصفة عامة فالنمو الفعلي هو خلاصة ما توصلت إليه السياسات الاقتصادية المطبقة، ويعبر عن الأداء الفعلي للاقتصاد .

-النمو المحتمل (الكامن) Croissance potentielle

ويشير إلى معدل الارتفاع أو الزيادة الأعظمية للمؤشرات الاقتصادية بالنسبة إلى الموارد المتاحة (العمالة، رأس المال، التكنولوجيا، الموارد الطبيعية... إلخ)، ومن أهم المؤشرات الاقتصادية في الزيادة الأعظمية نجد PNB أو ما يعرف في هذه الحالة بالناتج الكامن، حيث يعرف هذا الأخير بأنه أقصى مستوى من حجم الناتج يمكن تحقيقه تحت فرضية ثبات معدل التضخم.

فهذا النمو الكامن أو المحتمل مرتبط بالاستعمال الأعظم لكل التجهيزات اللازمة للإنتاجية المثلى بالنظر إلى اليد العاملة المؤهلة والمقدر.

-النمو المتوازن la croissance équilibrée

يشير إلى نمو متحصل عليه في إطار التوازنات الاقتصادية الكلية الكلاسيكية كتوازن الميزانية للدولة، توازن ميزان المدفوعات دون ضغوطات تضخمية، العمالة الكاملة ...

-النمو الأسّي La Croissance Exponentielle

وهو نمو يعرف بتزايد بشكل متضاعف، حيث أنه في هذه الحالة يعرف PNB تزايد كبير يمكن أن يخضع إلى قانون متتالية هندسية (آسية).

-النمو الصفري La Croissance Zéro

أو عبارة عن مفهوم تم اتخاذه من قبل M.I.T ومن قبل تقرير نادي روما، بالنسبة لهؤلاء المفكرين، النمو الصفري سيسمح باحترام التوازن البيئي وبالخصوص عدم نهب الموارد الطبيعية "لعالم منتهي"، فالنمو الصفري يشير إلى معدل نمو حيادي لا يعيق التغيرات والتحوللات حيث القطاعات الملوثة تعرف نموا سلبيا بينما القطاعات غير الملوثة تعرف توسعا لكن إذا ما اتخذنا طريقة الضبط أو التنظيم في الاقتصاد Mode de régulation كعامل أساسي في تحديد طبيعة أو نوع النمو الاقتصادي فيمكننا بذلك تمييز ثلاث أنواع من النمو.

النمو التلقائي Croissance spontanée، النمو العابر Croissance Transiter، النمو المخطط Croissance Planifiée .

ويقصد بالنمو التلقائي ذلك النمو الذي يأخذ بأسلوب الحرية الاقتصادية والاعتماد على قوى السوق الذاتية في تحقيق النمو الاقتصادي، وهي النظريات التي تعتمد أسلوبا بعيدا عن التدخل الحكومي المباشر، حيث تقوم ميكانيزمات الطلب والعرض بتخصيص الموارد -المالية،

البشرية، الطبيعية- بتحقيق ما يتطلبه الاقتصاد من تغييرات بنيوية تساعد على نموه وتنميته، وقد اتبعت هذا الأسلوب في النمو الدول الرأسمالية المتقدمة منذ الثورة الصناعية.

أما النمو العابر فلا يملك خاصية الاستمرارية والثبات وإنما يأتي استجابة لبروز عوامل طارئة -عادة ما تكون خارجية- لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته وتقع أغلبية الدول النامية تحت هذا النمط من النمو.

أما النمو المخطط، فيكون نتيجة عملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع اعتماداً على إحصاء موارده وحاجياته للنظر في كيفية تعبئتها وفق خطة مرسومة مسبقاً وقد انتهجت الدول الاشتراكية سابقاً هذه النظرية.¹

ثانياً: عوامل النمو الاقتصادي

عوامل النمو الاقتصادي كثيرة ومتنوعة، ويصعب دراستها وتحليلها جميعاً، إلا أنه يمكن وضع مكونات النمو الاقتصادي على الشكل التالي:

- **تراكم رأس المال:** يتضمن كل الاستثمارات الجديدة في الأرض والمعدات أي أنه حتى استغلال المورد الطبيعي لا يمكن أن يتحقق إذا لم يتوفر رأس المال وعليه فالاستغلال الأعظمي للموارد يوجد حيث توفر المزيد من رأس المال وفعلاً هذا ما نلاحظه في الدول التي تتوفر على عنصر رأس المال بكثرة فهي تستغل أكثر المورد الطبيعي من الدولة التي تفتقد إليه وبالتالي فرأس المال سبب من أسباب الاستغلال الوفير لرأس المال الطبيعي.

- **النمو السكاني:** وبالتالي نمو القوى العاملة: لم يكن النمو السكاني عقبة في طريق النمو الاقتصادي إلا في الآونة الأخيرة، ففي زمن مالتيس R.Malthus وريكاردو Ricardo بدا الخوف واضح من عدم قدرة الزراعة على تلبية الزيادة الحقيقية في حاجات السكان ومن هنا برزت مشكلة عدم التكافؤ بين معدلي النمو لكل من السكان والإنتاج ومن ثم نال هذا الموضوع

¹ د. كويبي حفصة و د. بوزيان العجال، المرجع السابق، ص168.

قدرا كبيرا من الشرح والتحليل في الأدب الاقتصادي - لكن الثورة الصناعية قضت على هذا المشكل نتيجة الزيادة الكبيرة في الإنتاج الزراعي والتوسع الكبير في التجارة الخارجية ومن هنا شيئا فشيئا زادت كميات الإنتاج، وفاقحت حتى الزيادة في السكان وبالتالي بروز الندرة النسبية في عرض عنصر العمل .

ويشير هانسن Hansen في نظريته للنضج الاقتصادي أن من شروط تحقق هذا الأخير أي النمو الاقتصادي ضرورة تحقيق معدلات مرتفعة للزيادة السكانية ما يوضح التحول الكامل في مفهوم مشكلة السكان حيث أن زيادة السكان أصبحت عاملا تابعا للنمو الاقتصادي (خاصة بالنسبة للدول المتقدمة)، ومن هنا لا غرابة أن موضوع اقتصاديات السكان لم يلق اهتماما من قبل المفكرين الغربيين كما كان الوضع أيام مالتيس¹.

-الأرض: هذا العنصر الأخير من عناصر النمو الاقتصادي يعتبر مصدر حقيقي في خلق ثروات الأمم من آدم سميث Adam Smith إلى اليوم إلا أن الأدب الاقتصادي الغربي لم يعطيه حقه من التحليل وظل مجرد هبة من الله يتم استغلالها بشكل أو آخر من أجل تحقيق إنتاج سلع وخدمات رغم أنه العنصر الوحيد الذي لا يقبل الإحلال وكلما توفرت العناصر الأخرى المساهمة في النمو الاقتصادي زاد الضغط أكثر على هذا العنصر -الأرض- باستغلال سطحها وباطنها وفضاءها .

- التقدم التكنولوجي: قد توصلت دراسات إلى أن هناك علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي فهو يساهم في زيادة النصيب الحقيقي للفرد من الدخل القومي في الدول الصناعية وهو ينقسم -التقدم التكنولوجي- إلى عدة أنواع أهمها :

أ-التقدم التكنولوجي المحايد: وهذا النوع من التقدم التكنولوجي يزيد من إنتاجية عنصر العمل ورأس المال بنفس النسبة، لذلك تبقى نسبة رأس المال إلى عنصر العمل ثابتة بعد حدوثه مثلما كانت قبله .

¹ محمد عبد العزيز عجمية، المرجع السابق، ص342.

ب-التقدم التكنولوجي الذي يوفر استخدام عنصر العمل: يحدث التقدم التكنولوجي الذي يوفر عنصر العمل عندما تزيد إنتاجية عنصر العمل، لذلك يتم إحلال عنصر رأس المال بعنصر العمل وبالتالي ترتفع نسبة رأس المال إلى عنصر العمل .

ج-التقدم التكنولوجي المدخر لرأس المال: أما التقدم التكنولوجي المدخر لرأس المال فيحدث عند ازدياد إنتاجية عنصر العمل مقارنة بإنتاجية رأس المال. وعليه نستطيع تقديم أبسط تعريف للنمو على أنه زيادة قدرة الدولة على إنتاج البضائع والخدمات، وبالتالي زيادة إنتاجية كل الأنشطة الاقتصادية للبلاد، وبذلك يظهر كعملية مستمرة سنويا الهدف منها تحقيق تغيرات تراكمية، يمكن قياسها بسهولة (متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني)، ويتحقق النمو الاقتصادي من خلال الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة و كافة عوامل الإنتاج (عوامل بشرية، طبيعية، مادية)

المبحث الثالث: العلاقة بين النمو الاقتصادي و النفقات العامة

قمنا في هذا المبحث بتحليل العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، فبعض الدراسات وجدت ان هناك علاقات طردية بين النمو الاقتصادي و النفقات العامة و البعض الآخر، كشف على أنها علاقة عكسية، و بالتالي سنتطرق في هذا المبحث حول العلاقة الطردية بين النفقات العمومية و النمو الاقتصادي المطلب الأول، العلاقة العكسية بين النفقات العمومية و النمو الاقتصادي في المطلب الثاني.

المطلب الأول: العلاقة الطردية بين النفقات العمومية و النمو الاقتصادي

أكد "Ram" من خلال الدراسة التي أجراها سنة 1986 أن الإنفاق العام له تأثير إيجابي و هام على النمو الاقتصادي كما عرف الناتج الوطني على أنه إجمالي ما ينتجه القطاعين العام والخاص، كما استنتج "Aschaur" سنة 1990 أن الإنفاق العام خاصة من خلال الاستثمار العام ينعكس إيجابا على الناتج الوطني، إضافة إلى دراسة "Alexiou" التي أجريت سنة 2009 على 7 دول من أوروبا الشرقية خلال الفترة (1995-2005) و بينت أن الإنفاق على

تكوين رأس المال يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي. غير أن بعض الاقتصاديين أشاروا إلى محدودية الأثر الإيجابي للنفقات العامة على النمو حيث لا يستمر مع الزيادة في الإنفاق العام، إذ أوضح Chehry " سنة 1993 أن الإنفاق العام يؤثر إيجاباً على النمو الاقتصادي ما لم تتعد نسبته 15% من الناتج الوطني، أما إذا تجاوز هذه النسبة فإن أثر النفقات العامة سيصبح سلبياً.

ان في غياب النفقات العامة يكون معدل النمو ضعيف و يدنو من الصفر لكنه يبدأ في الارتفاع بزيادة حجم الإنفاق العام إلى الناتج الوطني حتى يبلغ أعلى مستوى له عندما تتأخر نسبة النفقات العامة إلى الناتج 15%، يعود بعد ذلك معدل النمو الاقتصادي إلى الانخفاض رغم زيادة حصة الإنفاق العام من الناتج ما يعكس العلاقة السلبية بين النفقات والنمو في حال تجاوز نسبة النفقات العامة 15% من الناتج.¹

المطلب الثاني: العلاقة العكسية بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي

قام "Knob" سنة 1990 بدراسة حول الاقتصاد الأمريكي على طول الفترة (1970-1995) توصل من خلالها إلى أن زيادة حجم الإنفاق العام له أثر عكسي على النمو الاقتصادي، متوافقاً في ذلك مع دراستي "Henrikson" سنة 1999 و "Folster" سنة 2001 حيث قاما كل منهما بدراسة العلاقة بين النفقات العامة و النمو الاقتصادي بأمريكا خلال الفترة (1970-1995)، كما أشار "Guessa" أن تزايد الإنفاق العام يؤثر سلباً على النمو خاصة في الدول ذات النظام الاشتراكي مقارنة بالدول ذات النظام الرأسمالي مستنداً على دراسة أجراها حول 59 دولة من الدول النامية المتوسطة الدخل خلال الفترة (1960-1985)، و ترجع أسباب وجود العلاقة العكسية هذه إلى²:

¹ زكاري محمد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة بومرداس، 2014، ص 78.

² زكاري محمد، مرجع السابق، ص 80.

- النزوح:

يعتبر تأثير النزوح أهم تأثير سلبي بسبب زيادة الإنفاق العام، حيث يؤدي التوسع في الإنفاق العام إلى انخفاض في إنتاج الدولة، مما يؤدي إلى النزوح من النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص.

- مشكل التمويل:

الشغل الأول الذي تواجهه الدولة خلال نيتها زيادة الإنفاق العام هو البحث عن مصدر تمويلها ، وهو أمر له تأثير سلبي على الاقتصاد ، بغض النظر عن مصدر التمويل ، من خلال اللجوء إلى الاقتراض يزيد من أسعار الفائدة وبالتالي ينزح القطاع الخاص عن الاقتصاد ، في حين تؤدي التخفيضات الضريبية إلى انخفاض المدخرات ، مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار والإنتاجية وهذا يقلل من مخاطر التضخم ، وإصدار النقد يمكن أن يؤدي إلى التضخم.

- عدم الكفاءة:

يعتبر القطاع العام أقل كفاءة من القطاع الخاص في تقديم الخدمات لأن القطاع الخاص يريد المنافسة والتوسع ويسعى إلى تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات بشكل أكثر كفاءة وبتكاليف أقل لذلك ينظر إلى الإنفاق العام على أنه الأداة الأقل كفاءة في استخدام الموارد المتاحة.

- قلة الإبداع والابتكار:

يفتقر القطاع العام، سواء كان بطريقة إنتاجه أو جودة منتجاته ، إلى عناصر الإبداع والابتكار ، والسبب في ذلك هو عدم وجود منافسة والرغبة في التوسع ، الأمر الذي يؤدي إلى الركود الفكري والتكنولوجي ويؤثر سلباً على النمو الاقتصادي، تتأثر العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي بشكل عام بخصائص البلد قيد الدراسة (القدرات التالية): (متغير يعكس مستوى التقدم التنظيمي والتكنولوجي) ومدة الدراسة وحجم القطاع العام".

خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل التأصيل النظري للنفقات العامة والنمو الاقتصادي، فتم استخلاص التالي:

- تعتبر النفقات العامة أداة لإشباع الحاجات العامة.
- الإنفاق العام لا يتعلق بالجانب الاقتصادي فحسب بل يتعداه إلى مختلف مناحي الحياة الاجتماعية بغية تحقيق الأهداف والغايات المنشودة من طرف المجتمع.
- نتيجة تطور دور الدولة وانتقالها من الحراسة إلى المتدخلة فضلا عن فشل قوى السوق في تحقيق التوازن، أضحت النفقات العمومية من أهم وسائل السياسة المالية استخداما بغية تفعيل النشاط الاقتصادي و توجيهه.
- تبرز أهمية النفقات العمومية من خلال الآثار التي يمكن أن تحدثها أين يمكن التمييز بين الآثار المباشرة على الإنتاج، الاستهلاك طريقة توزيع الدخل المستوى العام للأسعار و التشغيل أو غير المباشرة من خلال المضاعف، و المعجل زيادة على تأثيرها في إعادة توزيع الدخل الوطني.
- إن حجم النفقات العامة في تزايد مستمر سواء في شكلها المطلق أو نسبة إلى الدخل الوطني، و مآل ذلك تعدد الحاجات العامة و ضرورة الاستجابة لها من طرف السلطات العمومية، قصد تحسين الوضع الاقتصادي و الاجتماعي و كذا تحسين معدلات النمو الاقتصادي و ما ينجر عنه من استثمار، تشغيل و إنتاج، لذلك سنحاول من خلال الفصل الموالي دراسة أهم نظريات و نماذج النمو الاقتصادي.
- أجمعت تعاريف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة الكمية في إجمالي الناتج الوطني بما يضمن نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، إلا أن التنمية الاقتصادية أشمل منه إذ تعني زيادة على نمو الناتج القومي الإجمالي حدوث تغيرات هيكلية واسعة في مختلف المجالات.

- لقد أعتبر التراكم الرأسمالي المسبب الرئيسي للنمو حسب الكلاسيك، غير أن كينز أشاد بدور الاستثمار كسبيل أمثل لتحقيق النمو من خلال أثر المضاعف، في حين قام مفكرو المدرسة النيوكلاسيكية بإدراج علاقة الإحلال بين العمل و رأس المال، كما أثار روستو فكرة انتقال الاقتصاد من مرحلة لأخرى حتى يصل لتحقيق أقصى درجات النمو و لخص تلك المراحل في مرحلة المجتمع التقليدي، التمهيد للانطلاق، الانطلاق، الاندفاع نحو الاكتمال و مرحلة الاستهلاك الوفير.

- و تعد النماذج النيوكلاسيكية للنمو بمثابة تكملة للنماذج التقليدية أين حاول الاقتصاديون من بناء نماذج على المدى الطويل كما اهتموا بدراسة خاصية التقارب، و من أهمها نموذج سولو الذي أرجع التوازن في النمو على المدى الطويل إلى تغيير التوليفة الفنية بين العمل و رأس المال إلى أن ظهرت نماذج النمو الداخلي مع نهاية الثمانينات و أوعزت النمو لأسباب و عناصر داخلية في النموذج كالتمرن عن طريق التطبيق حسب، رومر تراكم رأس المال البشري حسب لوكاس أو تدفق النفقات العامة الموجهة لتمويل المنشآت القاعدية حسب بارو.

الفصل الثاني:

الدراسة التطبيقية للعلاقة التبادلية
بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي

بعد الدراسة النظرية التي تضمنتها الفصول السابقة حول كل من النفقات العامة و النمو الاقتصادي، سنحاول من خلال هذا الفصل الذي يمثل الجانب التطبيقي للبحث القيام بدراسة التطبيقية للعلاقة التبادلية بين النفقات العامة و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)، فبعد التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة النفقات العامة و النمو الاقتصادي سنحاول تطبيق تقنية نموذج شعاع الانحدار الذاتي "VAR" على معطيات الاقتصاد الجزائري باعتباره من النماذج الديناميكية الأكثر ملائمة في أبحاث القياس الاقتصادي الحديثة، مع الاعتماد على المعايير التي يجب أن تراعي من طرف كل دارس للقياس الاقتصادي و المتمثلة أساسا في المعايير الاقتصادية المحددة انطلاقا من النظريات الاقتصادية و المتعلقة بإشارة و حجم مقدرات المعالم المعايير الإحصائية التي تهدف لاختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج إضافة إلى معايير القياس الاقتصادي.

و عليه قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي:

- المبحث الأول: دراسة استقراره السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.
- المبحث الثاني: نتائج تقدير أثر هيكله القروض المصرفية على النمو الاقتصادي والتضخم.

المبحث الأول: دراسة استقراريه السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

إن الهدف الرئيسي لاستخدام تحليل السلاسل الزمنية هو معرفة طبيعة التغيرات التي تطرأ على قيم الظاهرة المدروسة في الفترة الزمنية المخصصة للدراسة، حيث تعتبر دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ضرورية قبل بدء عملية النمذجة.

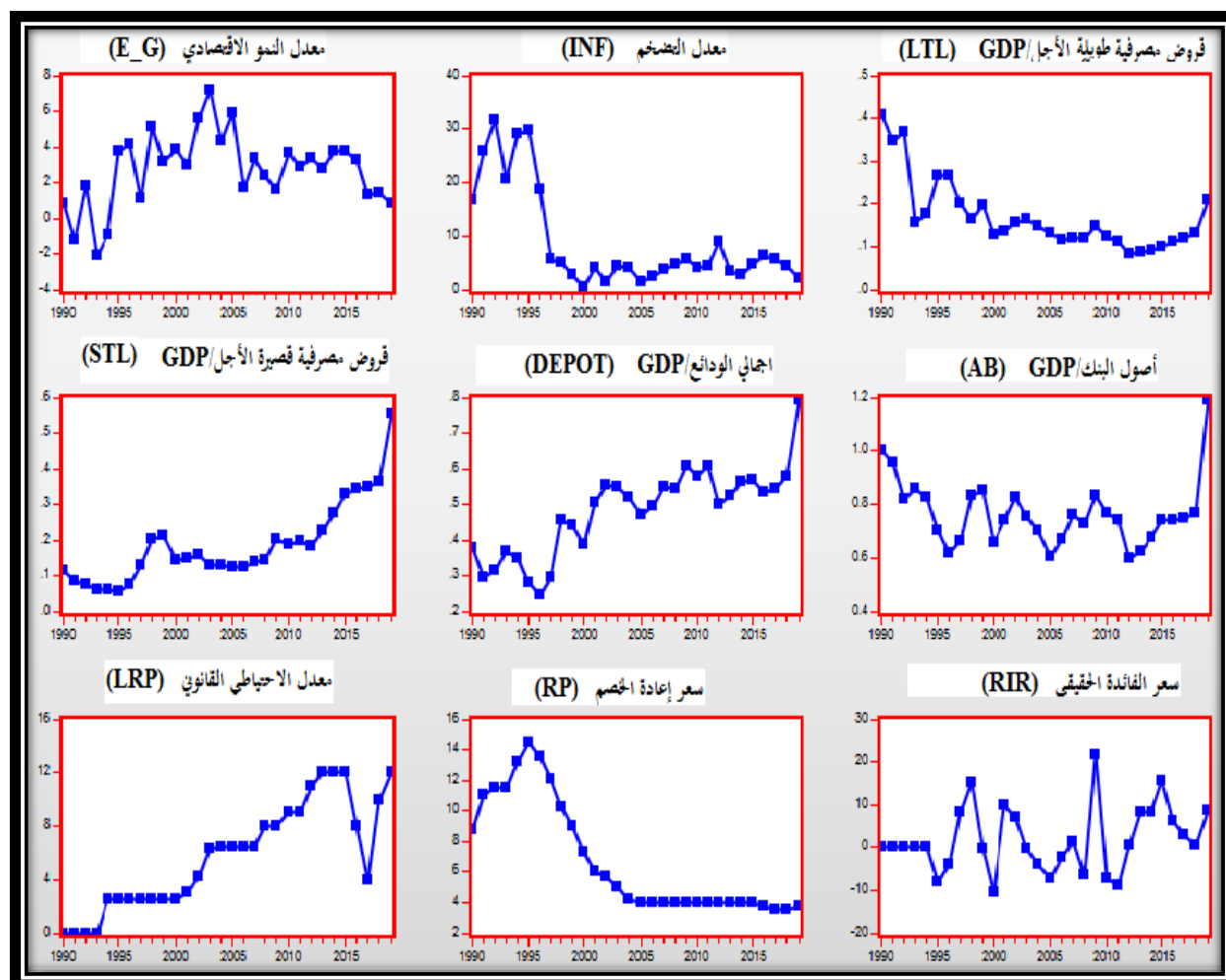
المطلب الأول: دراسة وصفية لمتغيرات الدراسة للفترة (1990-2019)

يعتبر الهدف الأبرز في استخدام السلاسل الزمنية هو معرفة طبيعة التغيرات التي تطرأ على قيم الظاهرة المدروسة إبان فترة الدراسة، بغية معرفة المنحى الذي تتبعه هذه المتغيرات، وسنقوم بدراسة وصفية للسلاسل الزمنية تتطرق من الرسم البياني لمتغيرات الدراسة ثم بعد ذلك نعرض نحو قراءة البيانات الإحصائية للسلاسل الزمنية محل الدراسة.

الفرع الأول: الرسم البياني لمتغيرات الدراسة

تسمح ملاحظة الشكل البياني بالعين المجردة بمعرفة اتجاه تطور السلسلة الزمنية وكذا طبيعة التغيرات التي تطرأ عليها، والشكل التالي يبين الرسم البياني لمختلف متغيرات الدراسة.

الشكل رقم (01-04): تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة (1990-2019)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج EViews12

الفرع الثاني: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

استناد على الرسم البياني رقم (01-04) وبيانات الدراسة سوف نقوم بتحليل معطيات متغيرات الدراسة كما يلي:

« دراسة وصفية لسلسلة النمو الاقتصادي (E_G): يظهر من خلال الشكل رقم (01-04) والملحق رقم (01) أن سلسلة النمو الاقتصادي والتي تتكون من ثلاثين مشاهدة ممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2019، قد تأرجحت قيمها بين أدنى قيمة والتي بلغت (2.1- %) وكان ذلك سنة 1993 وأعلى قيمة والتي بلغت (7.20%) والتي سجلت سنة 2003،

حيث تعكس هاتين القيمتين أكبر نسبي نمو وانخفاض عرفتها معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة المدروسة، في حين بلغ المتوسط الحسابي للسلسلة (2.72%)، فيما ينصف هذه السلسلة مستوى وسيطي بلغت قيمه 3.10، فيما قد بلغ مستوى درجة تشتت قيم السلسلة عن متوسطها والمعبر عنه بالانحراف المعياري 2.07، فيما قد أكدت إحصائية Jarque – Bera أن السلسلة تتوزع توزيعاً طبيعياً.

﴿ دراسة وصفية لسلسلة معدل التضخم (INF): يظهر من خلال الشكل السابق والملحق رقم (01) أن سلسلة معدل التضخم والتي تتكون من ثلاثين مشاهدة تمتد من سنة 1990 إلى غاية سنة 2019، قد تراوحت قيمها بين أدنى قيمة والتي بلغت (0.33%) وكان ذلك سنة 2000 وأعلى قيمة والتي بلغت (31.66%) والتي سجلت سنة 1992، حيث تعكس هاتين القيمتين أكبر نسبي ارتفاع وانخفاض عرفتها معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة المدروسة، في حين تذبذبت قيم هذه السلسلة حول متوسط الحسابي والذي بلغ (8.808)، فيما ينصف هذه السلسلة مستوى وسيطي بلغت قيمته 4.65، فيما قد بلغ مستوى درجة تشتت قيم السلسلة عن متوسطها والمعبر عنه بالانحراف المعياري 9.41، فيما قد أكدت إحصائية Jarque – Bera أن السلسلة محل الدراسة لا تتوزع توزيعاً طبيعياً.

﴿ دراسة وصفية لسلسلة القروض المصرفية قصيرة الأجل كنسبة من اجمالي الناتج المحلي (STL): يظهر من خلال الشكل السابق والملحق رقم (01) أن سلسلة القروض المصرفية قصيرة الأجل كنسبة من اجمالي الناتج المحلي والتي تتكون من ثلاثين مشاهدة ممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2019، قد تراوحت قيمتها بين أدنى قيمة والتي بلغت (0.084) وكان ذلك سنة 2012 وأعلى قيمة والتي بلغت (0.4098) والتي سجلت سنة 1990، حيث تعكس هاتين القيمتين أكبر نسبي ارتفاع وانخفاض عرفتها القروض المصرفية القصيرة الأجل كنسبة من الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة المدروسة، في حين بلغ المتوسط الحسابي للسلسلة (0.169)، فيما ينصف هذه السلسلة مستوى وسيطي

بلغت قيمته 0.143، فيما قد بلغ مستوى درجة تشتت قيم السلسلة عن متوسطها والمعبر عنه بالانحراف المعياري 0.083، فيما قد أكدت إحصائية Jarque – Bera أن السلسلة تتوزع توزيعاً طبيعياً.

﴿ دراسة وصفية لسلسلة القروض المصرفية طويلة الأجل كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (LTL): يظهر من خلال الشكل السابق والملحق رقم (01) أن سلسلة القروض المصرفية طويلة الأجل كنسبة من إجمالي الناتج المحلي والتي تتكون من ثلاثين مشاهدة ممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2019، قد تأرجحت قيمها بين أدنى قيمة والتي بلغت (0.056) وكان ذلك سنة 1995 وأعلى قيمة والتي بلغت (0.5527) والتي سجلت سنة 1990، حيث تعكس هاتين القيمتين أكبر نسبي ارتقاع وانخفاض عرفتها القروض المصرفية الطويلة الأجل كنسبة من الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة المدروسة، في حين بلغ المتوسط الحسابي للسلسلة (0.184)، فيما ينصف هذه السلسلة مستوى وسيطي بلغت قيمته 0.146، فيما قد بلغ مستوى درجة تشتت قيم السلسلة عن متوسطها والمعبر عنه بالانحراف المعياري 0.111، فيما قد أكدت إحصائية Jarque – Bera أن السلسلة لا تتوزع توزيعاً طبيعياً.

﴿ دراسة وصفية لسلسلة إجمالي الودائع كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (DEPOT): يظهر من خلال الشكل السابق والملحق رقم (01) أن سلسلة إجمالي الودائع كنسبة من إجمالي الناتج المحلي والتي تتكون من ثلاثين مشاهدة ممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2019، قد تراوحت قيمتها بين أدنى قيمة والتي بلغت (0.2481) وكان ذلك سنة 1996 وأعلى قيمة والتي بلغت (0.7909) والتي سجلت سنة 2019، حيث تعكس هاتين القيمتين أكبر نسبي ارتقاع وانخفاض عرفتها إجمالي الودائع كنسبة من الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة المدروسة، في حين بلغ المتوسط الحسابي للسلسلة (0.480)، فيما ينصف هذه السلسلة مستوى وسيطي بلغت قيمته 0.511، فيما قد بلغ مستوى درجة

تشنت قيم السلسلة عن متوسطها والمعبر عنه بالانحراف المعياري 0.122 ، فيما قد أكدت إحصائية Jarque –Bera أن السلسلة تتوزع توزيعاً طبيعياً.

﴿ دراسة وصفية لسلسلة أصول البنك كنسبة من اجمالي الناتج المحلي (AB): يظهر من خلال الشكل السابق والملحق رقم(01) أن سلسلة أصول البنك كنسبة من اجمالي الناتج المحلي والتي تتكون من ثلاثين مشاهدة ممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2019، قد تناقلت قيمتها بين أدنى قيمة والتي بلغت (0.599) وكان ذلك سنة 2012 وأعلى قيمة والتي بلغت (1.187) والتي سجلت سنة 2019، حيث تعكس هاتين القيمتين أكبر نسبيتي ارتفاع وانخفاض عرفتها أصول البنك كنسبة من الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة المدروسة، في حين بلغ المتوسط الحسابي للسلسلة (0.766)، فيما ينصف هذه السلسلة مستوى وسيطي بلغت قيمته 0.744، فيما قد بلغ مستوى درجة تشنت قيم السلسلة عن متوسطها والمعبر عنه بالانحراف المعياري 0.124، فيما قد أكدت إحصائية Jarque –Bera أن السلسلة لا تتوزع توزيعاً طبيعياً.

﴿ دراسة وصفية لسلسلة معدل الاحتياطي القانوني (LRP): يظهر من خلال الشكل السابق والملحق رقم(01) أن سلسلة معدل الاحتياطي القانوني والتي تتكون من ثلاثين مشاهدة ممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2019، قد تناقلت قيمتها بين أدنى قيمة والتي بلغت (0.00) وكان ذلك في السنوات الأولى للدراسة وأعلى قيمة والتي بلغت (12) والتي سجلت سنة 2013، 2014، 2015، حيث تعكس هاتين القيمتين أكبر نسبيتي ارتفاع وانخفاض عرفتها معدل الاحتياطي القانوني في الجزائر خلال الفترة المدروسة، في حين بلغ المتوسط الحسابي للسلسلة (5.733)، فيما ينصف هذه السلسلة مستوى وسيطي بلغت قيمته 6.375، فيما قد بلغ مستوى درجة تشنت قيم السلسلة عن متوسطها والمعبر عنه بالانحراف المعياري 3.981، فيما قد أكدت إحصائية Jarque –Bera أن السلسلة تتوزع توزيعاً طبيعياً.

﴿ دراسة وصفية لسلسلة سعر إعادة الخصم (RP): يظهر من خلال الشكل السابق والملحق رقم(01) أن سلسلة سعر إعادة الخصم والتي تتكون من ثلاثين مشاهدة ممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2019، قد تراوحت قيمتها بين أدنى قيمة والتي بلغت (3.5) وكان ذلك في سنة 2018 وأعلى قيمة والتي بلغت (14.5) والتي سجلت سنة 1995، حيث تعكس هاتين القيمتين أكبر نسبيتي ارتفاع وانخفاض عرفها سعر إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة المدروسة، في حين بلغ المتوسط الحسابي للسلسلة (5.740)، فيما ينصف هذه السلسلة مستوى وسيطي بلغت قيمته 4.125، فيما قد بلغ مستوى درجة تشتت قيم السلسلة عن متوسطها والمعبر عنه بالانحراف المعياري 3.689، فيما قد أكدت إحصائية Jarque –Bera أن السلسلة تتوزع توزيعا طبيعيا.

﴿ دراسة وصفية لسلسلة سعر الفائدة الحقيقي (RIR): يظهر من خلال الشكل السابق والملحق رقم(01) أن سلسلة سعر الفائدة الحقيقي والتي تتكون من ثلاثين مشاهدة ممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2019، قد تأرجحت قيمتها بين أدنى قيمة والتي بلغت (-10.33) وكان ذلك في سنة 2000 وأعلى قيمة والتي بلغت (21.56) والتي سجلت سنة 2009، حيث تعكس هاتين القيمتين أكبر نسبيتي ارتفاع وانخفاض عرفها سعر الفائدة الحقيقي في الجزائر خلال الفترة المدروسة، في حين بلغ المتوسط الحسابي للسلسلة (1.895)، فيما ينصف هذه السلسلة مستوى وسيطي بلغت قيمته 0.00، فيما قد بلغ مستوى درجة تشتت قيم السلسلة عن متوسطها والمعبر عنه بالانحراف المعياري 7.710، فيما قد أكدت إحصائية Jarque –Bera أن السلسلة تتوزع توزيعا طبيعيا.

المطلب الثاني: نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF) ونتائج اختبار فيليبس بيرون

الفرع الأول: نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF)

من أجل معرفة استقرار السلسلة الزمنية نقوم بتطبيق اختبار الجذر الأحادي وسوف نعلم على اختبار ديكي فولر المطور (ADF)، من أجل اختبار الفرضية العدمية والتي تنص على وجود جذر وحدوي وبالتالي عدم استقرار السلسلة ضد الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر وحدة وبالتالي استقرار السلسلة، اعتماداً على إحصائية t المحسوبة فإذا كانت t المحسوبة أكبر من t الجدولة نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة وبالتالي السلسلة مستقرة عند مستوى معنوية معين، أما إذا كانت t المحسوبة أصغر من t الجدولة نقبل فرضية العدم وبالتالي السلسلة غير مستقرة عند مستوى معنوية معين، والجدول التالي يبين نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF) للسلاسل الزمنية محل الدراسة.

الجدول رقم (04-03): نتائج اختبار الاستقرار حسب ديكي فولر ADF

المتغير								
No Constant no trend		Constant no trend			Constant and trend			
t-stat	p-value	t-stat	p-value	p-value const	t-stat	p-value	p-value (trend)	P
-0.7319	0.3896	-2.6606	0.0944	0.0183	-2.0362	0.5552	0.2010	I(0)
-8.8093	0.0000	-8.6436	0.0000	0.8284	-5.5513	0.006	0.2006	I(1)
-1.4562	0.1329	-1.9987	0.2856	0.2856	-1.9723	0.5905	0.4560	I(0)
-4.9217	0.0000	-5.1786	0.0003	0.1768	-5.5038	0.0007	0.1373	I(1)

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية للعلاقة التبادلية بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي

-1.7884	0.0704	-2.4393	0.1407	0.1303	-2.9652	0.1590	0.0765	I(0)	LTL
-4.5083	0.0001	4.5040	0.0014	0.4350	4.4378	0.0080	0.3367	I(1)	
2.0268	0.0427	3.3768	0.0203	0.0129	-2.8031	0.2074	0.3758	I(0)	STL
5.7262	0.0000	-5.6701	0.0001	0.5468	-6.1762	0.0001	0.0836	I(1)	
0.9774	0.9088	0.5138	0.8749	0.4613	-2.6938	0.2461	0.0082	I(0)	DEPOT
-3.9943	0.0003	-4.1876	0.0030	0.1940	-4.1463	0.0149	0.5612	I(1)	
0.6875	0.9684	-2.2001	0.2105	0.0347	-1.4492	0.8238	0.2674	I(0)	AB
-3.5609	0.0009	3.4500	0.0175	0.7010	-3.9053	0.0253	0.0763	I(1)	
-2.1294	0.0341	-1.9636	0.3002	0.2908	-1.7100	0.7199	0.4027	I(0)	RP
-2.6677	0.0098	3.3365	0.0238	0.0769	-4.1539	0.0161	0.0138	I(1)	
0.3949	0.3949	1.1218	0.6933	0.1120	-3.7066	0.0386	0.0025	I(0)	LRP
-4.5461	0.0001	-4.8773	0.0006	0.1437	-4.8793	0.0029	0.4079	I(1)	
4.5913	0.0000	-4.7847	0.0006	0.2332	-4.9787	0.0020	0.2306	I(0)	RIR
-5.3945	0.0000	-5.2899	0.0002	0.7950	-5.9038	0.0003	0.9162	I(1)	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

من خلال أعلاه الجدول أعلاه والملحق رقم 03 يتضح جليا أن القيم الحسابية لاختبار ديكي فولر للنماذج (ثابت، ثابت وقاطع، ثابت واتجاه عام) عند المستوى نجد أن كل من: سلسلة النمو الاقتصادي، التضخم، قروض طويلة الأجل إلى إجمالي الناتج المحلي، قروض قصيرة الأجل إلى إجمالي الناتج المحلي، أصول البنك إلى إجمالي الناتج المحلي، سعر إعادة

الخصم، سعر الفائدة الحقيقي هي سلاسل زمنية غير مستقرة عند المستوى، أما سلسلة الودائع إلى إجمالي الناتج المحلي فأظهرت النتائج أنها سلسلة زمنية غير مستقرة عند المستوى، بنما استقرت سلسلة معدل الاحتياطي القانوني عند المستوى مما يمكننا القول أن السلسلة المذكورة متكاملة من الدرجة صفر.

وبعد إجراء الفرق من الدرجة الأولى للسلاسل الغير مستقرة عند المستوى بينت النتائج قبول الفرضية البديلة ($H_0: \varphi \neq 1$)، مما يعني بعبارة أخرى معنوية معلمة الجذر الأحادي φ عند مستوى معنوية 5%، ومنه يمكن القول أن السلاسل الزمنية (إجمالي الودائع إلى إجمالي الناتج المحلي DEPOT، قروض طويلة الأجل إلى إجمالي الناتج المحلي LTL، قروض قصيرة الأجل إلى إجمالي الناتج المحلي STL، معدل النمو الاقتصادي E_G، معدل التضخم INF، أصول البنك إلى إجمالي الناتج المحلي AB، معدل الاحتياطي القانوني LRB، سعر إعادة الخصم RP، متكاملة من الدرجة الأولى.

الفرع الثاني: نتائج اختبار فيليبس بيرون

ولتأكيد النتائج المتحصل عليها في اختبار ديكي فولر المطور سوف نحري اختبار فيليبس بيرون، وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (04-04): نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وفق فيليبس بيرون PP

No Constant no trend		Constant no trend			Constant and trend				المتغير
t-stat	p-value	t-stat	p-value	p-value constant	t-stat	p-value	p-value (trend)	P	
1.514 -3	0.11 96	3.155 -0	0.033 -4	0.01 45	3.118 -4	0.12 10	0.28 08	I(0)	(E_ G)
9.519 -4	0.00 00	9.351 6	0.000 0	0.82 84	18.15 -2	0.00 00	0.19 64	I(1)	
1.460 -7	0.13 18	1.424 -9	0.556 3	0.53 24	2.053 -4	0.54 88	0.24 44	I(0)	INF
5.460 -6	0.00 00	5.482 2	0.000 1	0.36 54	5.675 -9	0.00 04	0.46 62	I(1)	
1.997 -3	0.04 55	2.034 -1	0.271 4	0.13 03	2.403 -3	0.37 00	0.07 65	I(0)	LT L
3.957 7	0.00 03	3.897 44	0.006 3	0.43 50	3.819 -4	0.03 10	0.33 67	I(1)	

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية للعلاقة التبادلية بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي

2.260	0.02	3.664	0.010	0.01	2.477	0.33	0.37	I(0)	ST L
-2	53	7	4	29	-5	58	58		
5.837	0.00	5.864	0.000	0.54	13.34	0.00	0.08	I(1)	
-1	00	-3	0	68	-60	00	36		
2.972	0998	0.408	0.979	0.46	2.647	0.26	0.00	I(0)	DE PO T
9	7	5	9	13	-2	39	82		
3.701	0.00	3.919	0.005	0.19	3.751	0.03	0.56	I(1)	
-9	06	-1	8	40	-0	52	12		
0.087	0.70	1.990	0.289	0.03	0.851	0.94	0.26	I(0)	AB
1	26	-7	0	47	-1	84	74		
3.554	0.00	3.437	0.018	0.70	3.905	0.02	0.07	I(1)	
-2	09	-4	0	10	-4	53	63		
1.016	0.27	0.933	0.762	0.97	2.198	0.47	0.14	I(0)	RP
-9	06	4	8	18	-1	29	14		
3.314	0.00	3.453	0.017	0.20	3.827	0.02	0.23	I(1)	
-8	18	-5	3	54	-0	99	21		
1.024	0.91	0.622	0.850	0.11	2.473	0.33	0.01	I(0)	LR P
8	55	-6	5	20	-2	77	48		
4.500	0.00	7.475	0.000	0.26	6.904	0.00	0.97	I(1)	
-0	01	-8	0	00	-9	00	08		

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية للعلاقة التبادلية بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي

4.533	0.00	4.742	0.000	0.23	7.628	0.00	0.23	I(0)	RIR
-1	01	-5	7	32	-4	00	06		
15.83	0.00	16.23	0.000	0.87	16.31	0.00	0.90	I(1)	
-4	00	-7	1	35	-7	00	41		

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

يظهر الجدول رقم (04-04) نتائج اختبار فيليبس بيرون لاستقرارية السلاسل الزمنية، حيث أكدت نتائج اختبار PP على النتائج التي بينها اختبار ADF، وبالتالي يمكن القول جملة تحليل نتائج استقرارية السلاسل الزمنية لجميع متغيرات الدراسة من خلال مختلف الاختبارات المستخدمة أقرت أن درجة تكامل المتغيرات محل الدراسة مزيج بين الدرجة الصفر I(0) والدرجة الأولى I(1)، وهذا ما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (04-05): نتائج درجة التكامل للسلاسل الزمنية محل الدراسة

RIR	RP	LRB	AB	DEPOT	STL	LTL	INF	E_G	السلسلة الزمنية
I(0)	I(1)	I(1)	I(1)	I(1)	I(1)	I(1)	I(1)	I(1)	درجة التكامل

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدولين رقم (04-04) و (04-03)

المبحث الثاني: نتائج تقدير أثر هيكله القروض المصرفية على النمو الاقتصادي والتضخم

بعد اجراء اختبارات استقراريه السلاسل الزمنية لمختلف متغيرات الدراسة من خلال إجراء الرسم البياني ودالة الارتباط الذاتي والجزئي وكذا اختبارات جذر الوحدة، والتي أقرت بأن متغيرات الدراسة تتصف بالاستقرارية عند درجات مختلفة من المستوى والفرق الأول، أي أن درجة التكامل الخاصة بمتغيرات الدراسة هي مزيج بين الدرجة الصفر $I(0)$ والدرجة الأولى $I(1)$ ، فإنه على هذا الأساس يتضح جليا وفق منهج القياس الاقتصادي أن النموذج الأنسب لقياس وتحليل العلاقة بين متغيرات هذه الدراسة هو نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) الذي لا يشترط أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، كما يسمح هذا النموذج بتقدير العلاقة التوازنية في الأجلين القصير والطويل، وهو ما يتناسب مع أهداف الدراسة التي ترمي إلى ابراز الأثر في الأمدين القصير والطويل.

المطلب الأول: تقدير نموذج أثر هيكله القروض المصرفية على النمو الاقتصادي

عقب تحديد النموذج الأمثل لدراسة العلاقة بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة، سوف نبدأ أولا بتقدير نموذج أثر هيكله القروض المصرفية على النمو الاقتصادي

الفرع الأول: تقدير النموذج ونتائج فترة الابطاء المثلى

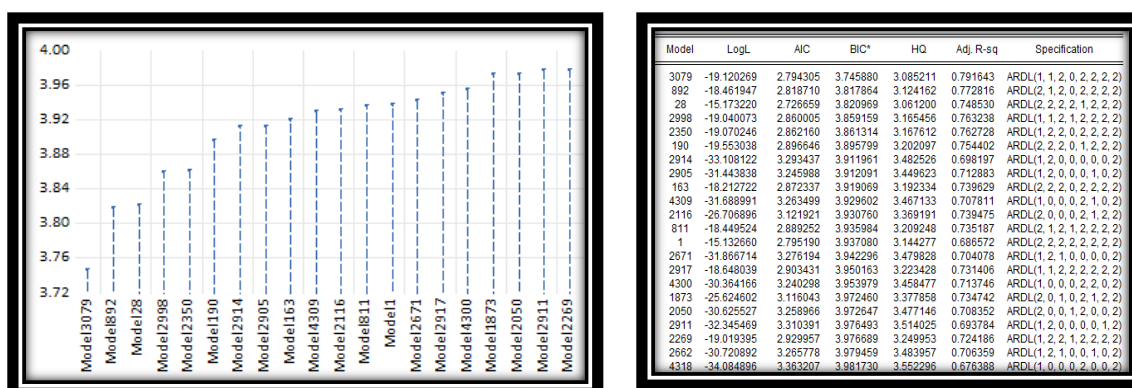
تمر عملية تقدير نموذج ARDL بمرحلتين هما:

أولا: نتائج فترة الابطاء المثلى

قبل تقدير النموذج وتحليل العلاقة في الأجلين القصير والطويل وفق نموذج (ARDL) بين النمو الاقتصادي ومختلف المتغيرات المفسرة للنموذج يستلزم اختيار أفضل نموذج وذلك بالاعتماد على معيار Schwarz* حيث يعتبر النموذج الأمثل هو النموذج التي تكون فيه قيمة Schwarz في أدنى قيمة لها، وهو ما يظهره الشكل الموالي:

*يعتبر معيار Schwarz هو العيار الأمثل لاختيار فترات الابطاء لعدد المشاهدات الصغيرة وذلك وفقا ل:

الشكل رقم (04-03) اختبار فترات الابطاء المثلى لنموذج النمو الاقتصادي



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

من خلال الشكل السابق نجد أن أفضل نموذج بإمكانه تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي وباقي المتغيرات المستقلة المستخدمة في الدراسة هو * $ARDL(1,1,2,0,2,2,2,2)$ من بين 4374 نموذج مقدر، وذلك بالاعتماد على معيار Schwarz والذي بلغ أدنى قيمة له والتي تساوي: (3.745880).

ثانياً: تقدير النموذج

بعد اختيار النموذج الأمثل سوف نقوم بتقدير النموذج والمبين في الشكل أدناه:

Ozturk, I & ,Acaravci, A. Electricity consumption and real GDP causality nexus: Evidence from ARDL bounds testing approach for 11 MENA countries. Applied Energy, (2011) Vol 88(Issue8).

* تم تقدير تحديد فترة التأخير القصوى بقيمة (02)، كونه ينصح باستعمال قيمة (02) كحد أقصى في البيانات السنوية وذلك استناداً على:

Narayan, P. K, Reformulating Critical Values for the Bounds F-statistics Approach to Cointegration: An Application to the Tourism Demand Model for Fiji, Monash University vol 2 issue 4, 2004 , P:11.

الشكل رقم (04-04): نتائج تقدير نموذج ARDL الخاص بالنمو الاقتصادي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
E_G(-1)	-0.851673	0.334184	-2.548518	0.0343
AB	-34.00677	12.80067	-2.656641	0.0290
AB(-1)	-44.07494	17.02859	-2.588290	0.0322
STL	23.80670	8.222664	2.895254	0.0200
STL(-1)	-3.960234	9.190877	-0.430888	0.6779
STL(-2)	19.44572	8.729351	2.227625	0.0565
LTL	12.24419	8.079021	1.515553	0.1681
DEPOT	4.595339	18.62288	0.246758	0.8113
DEPOT(-1)	72.16205	22.04505	3.273390	0.0113
DEPOT(-2)	-20.07004	9.172618	-2.188038	0.0601
RIR	0.047141	0.035762	1.318185	0.2239
RIR(-1)	0.154617	0.048756	3.171207	0.0132
RIR(-2)	0.133832	0.058145	2.301697	0.0503
RP	-2.404531	0.904209	-2.659264	0.0288
RP(-1)	4.401801	1.524072	2.888184	0.0203
RP(-2)	-2.187805	0.885029	-2.472016	0.0386
LRP	-0.656580	0.234221	-2.803251	0.0231
LRP(-1)	0.415862	0.211087	1.970096	0.0843
LRP(-2)	-1.421856	0.324948	-4.375638	0.0024
C	37.70408	10.54387	3.575924	0.0072
R-squared	0.938265	Mean dependent var	2.929266	
Adjusted R-squared	0.791643	S.D. dependent var	1.963173	
S.E. of regression	0.896112	Akaike info criterion	2.794305	
Sum squared resid	6.424128	Schwarz criterion	3.745880	
Log likelihood	-19.12027	Hannan-Quinn criter.	3.085211	
F-statistic	6.399239	Durbin-Watson stat	2.740448	
Prob(F-statistic)	0.005663			

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

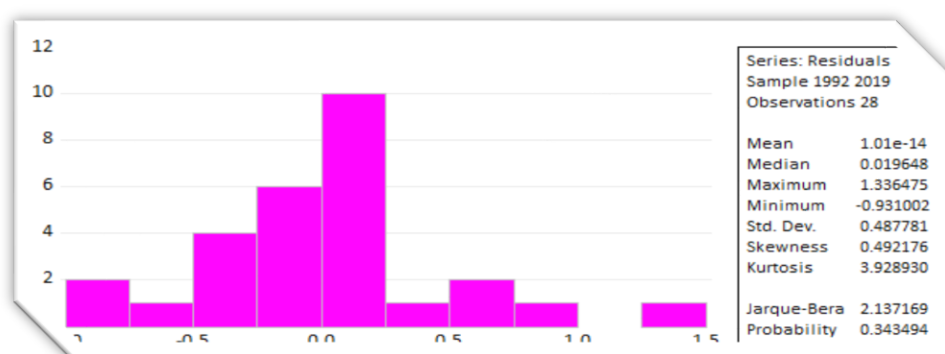
يظهر من خلال الشكل أعلاه النموذج المعنوية الكلية للنموذج وذلك من خلال قيمة فيشر والتي بلغت 6.399239 بمستوى معنوية 0.056 وهي أقل من مستوى المعنوية 5% مما يمكننا القول أن النموذج يفسر الظاهرة المدروسة، بالإضافة إلى ذلك معنوية جميع المعلمات المقدرة في النموذج عند مستوى معنوية 5% ما عدا متغيرتي (RIR) و (DEPOT)، وفيما يخص القوة التفسيرية للنموذج فقد بلغ معامل التحديد $\bar{R}^2 = 0.791643$: أعطى قوة تفسيرية عالية للنموذج، حيث تمثل 79.16% من التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي والمشروحة بالمتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج، أما النسبة الباقية 23.84% تفسرها عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج.

الفرع الثاني: اختبارات جودة النموذج

قبل اعتماد النموذج في قياس وتحليل وتفسير العلاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المستقلة ينبغي التأكد من جودة النموذج الإحصائية حتى يتم اعتماده في تفسير الظاهرة المدروسة

1- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي: يتم استخدام اختبار Jarque-Bera لفحص التوزيع الطبيعي للبواقي في النموذج المقدر، والشكل الموالي يبين نتائج اختبار Jarque-Bera الخاص بنموذج ARDL للنمو الاقتصادي.

الشكل رقم (04-05): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

يتضح من الشكل أعلاه أن قيمة إحصائية Jarque-Bera في نموذج ARDL المقدر بلغت: 2.137169 بقيمة احتمالية قدرت بـ: 0.343494، وهي غير معنوية أي أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يأخذنا إلى قبول فرضية عدم والقول أن طبيعة سلسلة البواقي في نموذج ARDL المقدر تتبع التوزيع الطبيعي.

2- اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test ARCH: هناك عدة

اختبارات للكشف عن ثبات تباين البواقي ومن بين هذه الاختبارات ARCH، ويتم استخدام Heteroskedasticity Test: ARCH لفحص ثبات تباين الأخطاء في

نموذج ARDL المقدر وكانت نتائج اختبار Heteroskedasticity Test: ARCH

لنموذج النمو الاقتصادي كما هي مبينة في الشكل أدناه:

الشكل رقم (04-06): اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.988256	Prob. F(1,25)	0.3297
Obs*R-squared	1.026729	Prob. Chi-Square(1)	0.3109

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

ويشير اختبار عدم ثبات التباين بأن احتمالية فيشر تساوي 0.3297 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يأخذنا لقبول فرضية عدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر.

3- اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي Taste Breusch-Godfrey Serial

Correlation LM: اختبار مضاعف لاجرانج تقضي فرضية عدم وجود ارتباط

تسلسلي بين البواقي، أما الفرضية البديلة تقضي بوجود ارتباط ذاتي بين البواقي، حيث

أن عدم معنوية قيمة F المحسوبة في Breusch-Godfrey Serial Correlation

LM Test ينجم عنه خلو ارتباط ذاتي للأخطاء، والشكل الموالي يبين نتائج اختبار

الارتباط التسلسلي للبواقي.

الشكل رقم (04-07): اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	2.487941	Prob. F(2,6)	0.1634
Obs*R-squared	12.69371	Prob. Chi-Square(2)	0.0018

المصدر: مخرجات برنامج EViews

وتظهر النتائج أعلاه أن قيمة فيشر تبلغ 2.487941، بينما قيمة احتمالية فيشر تساوي 0.1634 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يجعلنا نقبل فرضية عدم القائلة بأنه لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي للبواقي.

4- اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج من حيث الشكل الدالي Ramsey

Reset Test: تقضي فرضية عدم في هذا الاختبار بأن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم التحديد وسوء التوصيف الرياضي، والشكل الموالي يبين نتائج اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج من حيث الشكل الدالي.

الشكل رقم (04-08): اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج من حيث الشكل الدالي

Ramsey Reset Test

	Value	df	Probability
t-statistic	0.399661	7	0.7013
F-statistic	0.159729	(1, 7)	0.7013
Likelihood ratio	0.631735	1	0.4267

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

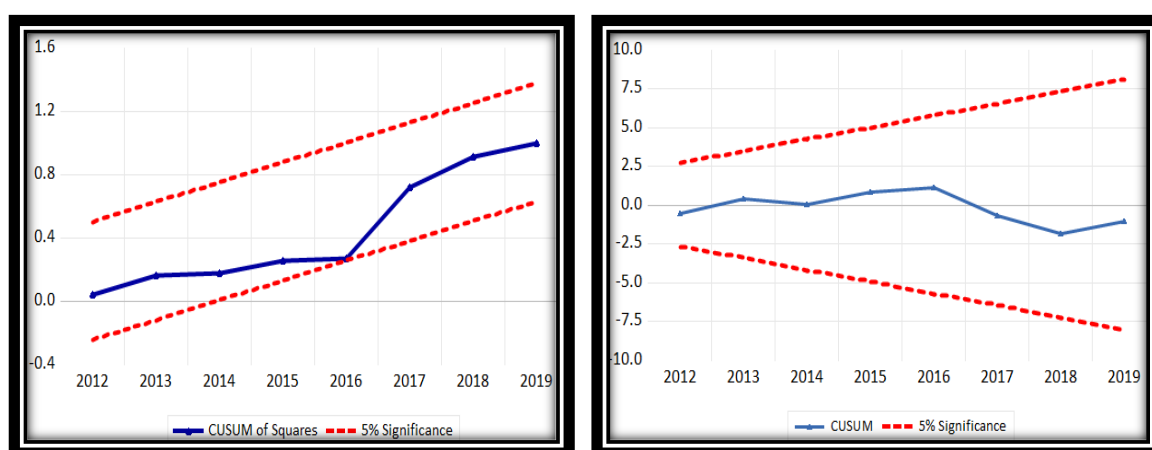
بينت النتائج المقدرة أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.7013 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% مما يؤكد قبول فرضية عدم القائلة بأن النموذج لا يعاني من مشكل التوصيف الرياضي وبالتالي فهو نموذج محدد بشكل ملائم وصحيح.

5- اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL (Stability Test)

يتم التأكد من الاستقرار الهيكلي للنموذج المقدر من خلال اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجلين القصير والطويل، أو بمعنى آخر خُلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود اي تغيرات هيكلية فيها عبر الزمن، ولمعرفة هذا يستلزم اجراء الاختبارين التاليين:

اختبار المجموع التراكمي للبواقي ((Cumulative Sum of Residual (CUSUM)) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (Cumulative Sum of Square (CUSUMSQ)) Recursive Residual, (CUSUMSQ) ، ومما تجدر الإشارة إليه أن الاستقرار الهيكلي بنموذج ARDL يتحقق إذا ما كان الشكل البياني لإحصائية كل من CUSUM و CUSUMSQ تتمحور داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، والشكل التالي يوضح نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL المقدر :

الشكل رقم (04-09): نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

يتضح من خلال الشكلين أن المعاملات المقدرة لنموذج ARDL المستخدم مستقر حيث نلاحظ أن كلا من المجموع التراكمي للبواقي CUSUM والمجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM of Squares) هما عبارة عن خط وسطي يقع تقريبا داخل حدود المنطقة الحرجة مما يشير إلى الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL عند مستوى المعنوية 5% بالنسبة لاختبار (CUSUM of Squares)، أما اختبار CUSUM فقد أظهر استقراره المعلمات عند مستوى معنوية 5%، مما يؤكد وجود استقرار بين متغيرات الدراسة وانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير و الطويل، حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

ومن خلال مختلف اختبارات صحة وجودة النموذج نستنتج أن النموذج المقدر يتسم بالمتانة القياسية وخالي من المشاكل الإحصائية، وبالتالي يمكن الاعتماد عليه في تفسير العلاقة الرابطة بين هيكله القروض المصرفية والنمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل.

الفرع الثالث: نتائج اختبار التكامل المشترك وتحديد العلاقة في الأجلين القصير والطويل

عقب التأكد من صحة ومتانته القياسية، وكذا ملائمة النموذج لتفسير الظاهرة المدروسة، سوف نعرض على أهم الاختبارات المعتمدة في نموذج ARDL.

أولاً: اختبار التكامل المشترك

1- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج **Bonds test**: يجرى هذا الاختبار من

أجل التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل في نموذج الدراسة سوف نقوم بإجراء اختبار Bonds test والذي يتم على اختبار الفرضية التالية:

$$\left[\begin{array}{l} H_0; \varphi_1 = \varphi_2 = \varphi_3 = 0 \\ H_1; \varphi_1 \neq \varphi_2 \neq \varphi_3 \neq 0 \end{array} \right]$$

حيث تمثل فرضية العدم عدم وجود تكامل مشترك، في حين تمثل الفرضية البديلة وجود تكامل مشترك، وذلك عن طريق مقارنة F المحسوبة مع F المجدولة وذلك بعد تحديد عدد الفجوات الزمنية المناسبة للنموذج وفق معيار Schwarz. فإذا كانت قيمة F أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، ونقبل الفرض البديل تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أما إذا كانت القيمة المحسوبة F أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة فإننا نرفض الفرض البديل ونقبل فرضية العدم أي غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل وكانت النتائج المتحصل عليها كما يلي:

الجدول رقم (04-06): اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج Bonds test

قيمة المحسوبة	F	القيم الحرجة	مستوى المعنوية		
			%1	%5	%10
6.2521287		الحد الأدنى (0) 1	4.104	2.875	2.384
		الحد الأعلى (1) 1	6.151	4.445	3.728
قيمة المحسوبة	T	القيم الحرجة	مستوى المعنوية		
			%1	%5	%10
-5.540883		الحد الأدنى (0) 1	-3.43	-2.86	-2.57
		الحد الأعلى (1) 1	-5.19	-4.57	-4.23

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد

على مخرجات برنامج EViews12

حيث خلصت نتائج اختبار الحدود والمبينة في الجدول رقم (04-06) إلى أن قيمة F المحسوبة (6.2521287) تفوق قيمة الحد الأعلى للقيمة الحرجة للاختبار عند مستوى معنوية 1%، ما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرض البديل أي أنه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المفسرة نحو المتغير التابع، أي أن هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات عند مستوى معنوية 1%، والأمر نفسه بالنسبة لاختبار الحدود T-Bound Test حيث قدرت القيمة المطلقة لاحصاء t بـ: (5.540883) وهي أعلى من القيم الحرجة للاختبار عند مستوى معنوية 1%، وبالتالي فإن هذه النتيجة المتحصل عليها تؤكد النتائج المتحصل عليها في F-Bound Test..

2- اختبار التكامل المشترك باستخدام **wald test**: قصد التأكيد على وجود علاقة التكامل المشترك سوف نستخدم اختبار **wald test** والذي يؤكد على معنوية معلمات الأجل الطويل أي وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل من خلال إحصائية فيشر، حيث تقضي فرضية العدم بعدم وجود تكامل مشترك، بينما تقرر الفرضية البديلة بوجود علاقة تكامل مشترك، وكانت نتائج اختبار **wald test** كما هي مدرجة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (04-07): اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار **wald test**

قيمة المحسوبة	F	درجة الحرية	الاحتمالية
9.451563		(7.8)	0.0025

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12

من خلال الجدول أعلاه نرفض فرضية العدم الفاضية بعدم وجود تكامل مشترك وقبول الفرضية البديلة المقرة بوجود علاقة تكامل مشترك.

ومن خلال الاختبارين: اختبار **Bound Test** واختبار **wald test** للتكامل المشترك، تظهر النتائج أنه توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغير التابع وهو النمو الاقتصادي وباقي المتغيرات المفسرة المعتمدة في الدراسة.

ثانيا: تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة القصيرة الأجل

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي وكل من (قروض طويلة الأجل إلى إجمالي الناتج المحلي، قروض قصيرة الأجل إلى إجمالي الناتج المحلي، أصول البنك إلى إجمالي الناتج المحلي، سعر إعادة الخصم، سعر الفائدة الحقيقي، الودائع إلى إجمالي الناتج المحلي، معدل الاحتياطي القانوني)، نخرج إلى الخطوة التي تليها وهي

خطوة تقدير نموذج تصحيح الخطأ في تحليل نموذج ARDL نريد من خلالها إظهار العلاقة بين النمو الاقتصادي ومختلف المتغيرات المفسرة المستخدمة في الدراسة في الأجل القصير، والجدول التالي يظهر النتائج المتحصل عليها:

الجدول رقم (04-08): تقدير معلمات الأجل القصير لنموذج النمو الاقتصادي

Variable	Coefficient	t Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	37.70408	3.925291	9.605421	0.0000
D(AB)	34.00677	-4.018242	-8.463097	0.0000
D(STL)	23.80670	2.715598	8.766651	0.0000
D(STL(-1))	19.44572	-4.586318	-4.239941	0.0028
D(DEPOT)	4.595339	7.409001	0.620237	0.5524
D(DEPOT(-1))	20.07004	3.483339	5.761724	0.0004

D(RIR)	0.047141	0.017871	2.63789 1	0.0298
D(RIR(-1))	0.133832	0.025791	5.18921 4	0.0008
D(RP)	2.404531 -	0.462302	5.20121 5	0.0008
D(RP(-1))	2.187805	0.351708	6.22052 0	0.0003
D(LRP)	0.656580 -	0.103049	6.37153 2	0.0002
D(LRP(-1))	1.421856	0.153865	9.24091 1	0.0000
CointEq(-1)*	1.851673 -	0.191207	9.68410 7	0.0000

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12

قبل تفسير معلمات الأجل القصير لنموذج النمو الاقتصادي، سوف نعرض على حد تصحيح الخطأ $CointEq(-1)$ فإذا كانت هذه الأخيرة سالبة ومعنوية فإن هذا يشير إلى وجود علاقة تكامل مشترك أي أن الانحرافات في الأجل القصير تصحح اتجاه أو اختلالات القيمة التوازنية طويلة الأجل خلال السنة نفسها حيث تأخذ معادلة حد تصحيح الخطأ $CointEq$ الشكل التالي:

$$CointEq = E_G - (-42.1682*AB + 21.2198*STL + 6.6125*LTL + 30.6141*DEPOT + 0.1812*RIR - 0.1029*RP - 0.8979*LRP) \dots(01-04)$$

وبلغت قيمة $CointEq(-1)$ (-1.851673) والتي تقيس سرعة العودة للوضع التوازني في الأجل الطويل، كما قدرت قيمته الاحتمالية بـ: (0.0000) مما يعني تحقق الشرطين الأساسيين بأنه سالب معنوي، وعليه فإن ما قيمته 1.851673 من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة من الزمن لأجل العودة إلى الوضع التوازني طويل الأجل، أي إنه عند تسجيل انحراف في النمو الاقتصادي في الأجل القصير عن قيمته التوازنية قابلة للتصحيح في الفترة الزمنية (t) والمقدرة بحوالي سبعة أشهر.

ومن خلال الجدول السابق يتبين أن جميع معلمات النموذج المقدر ترتبط بعلاقة معنوية احصائياً مع المتغير التابع الممثل بالنمو الاقتصادي حيث:

◀ لم تظهر معلمة النمو الاقتصادي بتأخير سنة في نموذج الأجل القصير، مما يدل على أنه لا يرتبط النمو الاقتصادي بتأخير سنة بالنمو الاقتصادي لهذه السنة، أي أن معدل النمو الاقتصادي للسنة الفارطة سوف لن تنتقل تبعاته للسنة الحالية ولن يؤثر على النمو الاقتصادي لهذه السنة.

◀ ترتبط أصول البنك بعلاقة سالبة معنوية إحصائياً بالنمو الاقتصادي وهذا مرتبط بمتغيرة أصول البنك كنسبة من اجمالي الناتج المحلي حيث كلما زادت أصول البنك سوف ينعكس

ذلك سلبا على النمو الاقتصادي، حيث بلغت قيمة المعلمة $D(AB)$ ما يقدر بـ: (-34.0067) بقيمة إحصائية بلغت 0.000 ، وهي قيمة تأثير سالبة معتبرة، ومن المعلوم أن أصول البنك تتكون بشكل أساسي من القروض والسلفيات بمختلف أنواعها كأصل بارز فإن هذا يأخذنا إلى أن ارتفاع حجم أصول البنك في الجزائر يؤثر بشكل عكسي في النمو الاقتصادي.

◀ ترتبط القروض القصيرة الأجل كنسبة من إجمالي الناتج المحلي لهذه السنة بعلاقة إيجابية معنوية إحصائيا حيث بلغت قيمة معلمة $D(STL)$ ما يقدر بـ: (23.80670) بقيمة احتمالية بلغت (0.0000) وهي نسبة تأثير معتبرة جدا ويمكن تفسير هذا الارتباط الإيجابي بين القروض القصيرة الأجل والنمو الاقتصادي في الأجل القصير بـ:

◀ تطلب القروض المصرفية القصيرة الأجل عادة لتغطية ظروف مؤقتة مثلا كتمويل دورة الاستغلال، أو تمويل التجارة الخارجية بالإضافة للقروض الاستهلاكية، فمختلف الأغراض التي تطلب من أجلها القروض القصيرة الأجل هي أهداف مؤقتة يتطلب تحقيقها في فترة زمنية قصيرة الأجل عادة لا تفوق سنة، ولهذا ترتبط القروض القصيرة الأجل بشكل إيجابي بالنمو الاقتصادي، فعلى سبيل المثال طلب قرض قصير الأجل لتمويل دورة الاستغلال فإن القرض سوف يمول الجانب الذي كان يعاني عجزا وبطبيعة دورة الاستغلال فهي قصيرة الأجل فإن هذا القرض في حال إدارته إدارة رشيدة سوف يحقق هدفه في فترة قصيرة ويحقق العوائد المرجوة منه.

◀ أما بالنسبة لمعلمة $D(STL(-1))$ فقد ارتبطت بعلاقة سلبية مع النمو الاقتصادي بقيمة (-19.44572) معنوية إحصائيا حيث بلغت القيمة الاحتمالية لها: (0.0028) ، ويفسر هذا بانقضاء الفترة المطلوب من أجلها القرض القصير الأجل، لكن الإشارة السلبية تعني التبعات السلبية التي تتركها القروض القصيرة الأجل للسنة التي تلي طلب القروض وهذا بسبب كون أن هذه القروض تكون أحيانا حلول مؤقتة أو حلول ضرفية لمشكل مستديم

يظهر أثره الإيجابي في فترة قصيرة لكن يتعمق المشكل بكثرة القروض ودفع مستحققاتها، هذا من جانب ومن جانب آخر تعتبر القروض الاستهلاكية من القروض القصيرة الأجل فكثرة انتشار منح هذا النوع من القروض يؤثر بشكل كبير على الطلب فيزداد الطلب على المنتجات الممولة من قبل البنوك وبالتالي تقع المؤسسات في ضائقة نوعا ما لتلبية هذا النوع من المنتجات والتي غالبا ماتكون مستوردة مما يؤثر المستثمرات المحلية ومن ثم على النمو الاقتصادي بالسلب.

لم تظهر معلمة القروض المصرفية الطويلة الأجل في نموذج قصير الأجل، مما يدل على أن معلمة القروض الطويلة الأجل كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، لا تؤثر في النمو الاقتصادي في الأجل القصير، وبفسر هذا بأن أثر القروض المصرفية الطويلة الأجل لا يظهر في الأجل القصير، كون أن هذه القروض تطلب عادة لتغطية مشاريع استثمارية طويلة الأجل، لا يتجلى أثرها في الاقتصاد خلال الفترة الأولى من الزمن، بل تتطلب فترة حتى تعطي انعكاسا لها في الاقتصاد.

لا ترتبط معلمة إجمالي الودائع كنسبة من إجمالي الناتج المحلي لهذه السنة $D(DEPOT)$ بالنمو الاقتصادي حيث ظهرت قيمة المعلمة غير معنوية، مما يمكن القول أن إجمالي الودائع لهذه السنة لا يؤثر في النمو الاقتصادي، أما معلمة إجمالي الودائع كنسبة من إجمالي الناتج المحلي بتأخير سنة فهي ترتبط بعلاقة ايجابية معنوية إحصائيا حيث بلغت قيمة المعلمة $D(DEPOT(-1))$ مايقدر بـ: (20.07004) بقيمة إحصائية قدرت بـ: (0.0028)، وعليه يمكن القول أن الودائع تؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي، حيث أن زيادة الادخار تدعم الاستثمار بناء على العلاقة الطردية بين الادخار والاستثمار، فزيادة الودائع المصرفية لدى البنوك سوف تعطي البنوك التجارية فرصة أكبر لمنح عدد أكبر من القروض المصرفية، وبالتالي تمول أكبر عدد ممكن من الاستثمارات التي بدورها تنعكس ايجابا على وتيرة النشاط الاقتصادي ومن ثم النمو الاقتصادي.

ترتبط معلمة سعر الفائدة الحقيقي لهذه السنة بعلاقة إيجابية معنوية إحصائياً بالنمو الاقتصادي، حيث بلغت قيمة المعلمة $D(RIR)$ قيمة (0.047141) بقيمة احتمالية قدرت بـ: (0.0298)، مما يدل على أن ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي سوف يؤثر إيجاباً على النمو الاقتصادي، أي أنه في السنة الأولى ارتفاع أسعار الفائدة لا ينعكس على سلوك المستثمرين بل يستمرون في الطلب على القروض المصرفية بغض النظر عن الزيادة في سعر الفائدة، وذلك كونهم يرون أن الزيادة ظرفية وقد يعود سعر الفائدة إلى ما كان عليه من جهة ومن جهة ثانية تباطؤ استجابة الاستثمار للتغيرات التمويلية، كما أن هناك مشاريع متواصلة تجعل المستثمرين يطلبون القروض مهما تغير السعر في الأجل القصير، أما بالنسبة لمعلمة $D(RIR(-1))$ فقد ارتبطت بعلاقة سلبية مع النمو الاقتصادي بقيمة (-0.133832) معنوية إحصائياً حيث بلغت القيمة الاحتمالية لها: (0.0008)، ويفسر هذا بأنه وعند استمرار الزيادة في سعر الفائدة في السنة الثانية سوف يؤثر ذلك بشكل سلبي على النمو الاقتصادي، أي أن ارتفاع سعر الفائدة على القروض المصرفية سوف يؤثر على حجم القروض المطلوبة سواء أكانت الموجهة للاستهلاك والتي تنشط الطلب، أو الموجهة نحو المشاريع الاستثمارية، هذا التحجيم سوف يساهم في انكماش النشاطات الاقتصادية وينعكس ذلك بالسلب على النمو الاقتصادي.

- يرتبط سعر إعادة الخصم بعلاقة سلبية مع النمو الاقتصادي بقيمة (-2.404531) معنوية إحصائياً حيث بلغت القيمة الاحتمالية لها: (0.0008)، حيث كلما ارتفع سعر إعادة الخصم يؤثر على حجم السيولة المتوفرة لدى البنوك التجارية بشكل سلبي، وذلك من خلال تحجيم لجوء البنوك التجارية إلى البنك المركزي كمقرض أخير "نجاح هذا مرتبط بمدى توافر السيولة وقدرة حصول البنوك التجارية على السيولة من أطراف أخرى وبالتالي هذا سوف يؤثر على مدى قدرة البنوك التجارية على تلبية القروض المطلوبة، مما يؤثر على التوسع في حجم الاستثمار بشكل سلبي ومن ثم النمو الاقتصادي، والعكس بالعكس حيث إذا تم خفض RP فإن ذلك يؤدي إلى زيادة السيولة

وتوسع قدرة البنوك من منح القروض المصرفية، وتوافق النتيجة المتحصل عليها في النموذج المنطق الاقتصادي، إذ أنه في الأجل القصير أن زيادة سعر إعادة الخصم سوف يؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

يؤثر ذلك على حجم السيولة الموجودة لدى البنوك ومن ثم قدرتها على منح الائتمان، وبالتالي التأثير السلبي على وتيرة النشاط الاقتصادي ومن ثم النمو الاقتصادي وهو ما يعرف بالسياسة النقدية الانكماشية والتي ترتبط سلبا بالنمو الاقتصادي.

أما بالنسبة لمعلمة $D(RP(-1))$ فقد ارتبطت بعلاقة إيجابية مع النمو الاقتصادي بقيمة (2.187805) معنوية احصائيا حيث بلغت القيمة الاحتمالية لها: (0.0003)، ويفسر هذا بتلاشي أثر السياسة النقدية المطبقة، إذ أنه يمكن القول أن أثر تحريك سعر إعادة الخصم يؤثر على النمو الاقتصادي لذات السنة لكن في السنة الموالية لا يكون له أثر وإنما تغلب عليه ميكانيزمات الاقتصاد المختلفة ويصبح أثره إيجابيا، وذلك أن الدولة لن تستمر في تطبيق السياسة النقدية الانكماشية بل ستتقل بين سياسة انكماشية وأخرى توسعية حسب الظروف الاقتصادية السائدة وما تتطلبه مجريات مختلف السياسات المطبقة (تجارية، مالية، نقدية).

◀ يرتبط معدل الاحتياطي القانوني بعلاقة سلبية مع النمو الاقتصادي بقيمة (-0.656580) معنوية احصائيا حيث بلغت القيمة الاحتمالية لها: (0.0002)، حيث كلما ارتفع معدل الاحتياطي القانوني سوف يؤثر ذلك على حجم السيولة النقدية المتواجدة لدى البنوك التجارية ومن ثم تحجيم قدرتها على منح الائتمان، وبالتالي التأثير السلبي على وتيرة النشاط الاقتصادي ومن ثم النمو الاقتصادي وهو ما يعرف بالسياسة النقدية الانكماشية والتي ترتبط سلبا بالنمو الاقتصادي.

أما بالنسبة لمعلمة $D(LRP(-1))$ فقد ارتبطت بعلاقة إيجابية مع النمو الاقتصادي بقيمة (1.421856) معنوية احصائيا حيث بلغت القيمة الاحتمالية لها: (0.0000)، ويفسر هذا بتلاشي أثر السياسة النقدية المطبقة في السنة الموالية، حيث أنه وحسب النتائج المتحصل

عليها في النموذج أن أداتي السياسة النقدية (سعر إعادة الخصم ومعدل الاحتياطي القانوني) يؤثران في ذات السنة ويحققن الأهداف المرجوة منهم لكن سعر إعادة الخصم ومعدل الاحتياطي القانوني للسنة السابقة يرتبط إيجابا بالنمو الاقتصادي.

ثالثا: تقدير نموذج العلاقة الطويلة الأجل

عقب التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل وتحليل النموذج في الأجل القصير سوف نقوم بتقدير العلاقة الطويلة الأجل وفقا لنموذج (ARDL)، والذي يتم بموجبه تقدير معلمات العلاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات المفسرة وهي: (التضخم، قروض طويلة الأجل إلى إجمالي الناتج المحلي، قروض قصيرة الأجل إلى إجمالي الناتج المحلي، أصول البنك إلى إجمالي الناتج المحلي، سعر إعادة الخصم، سعر الفائدة الحقيقي، الودائع إلى إجمالي الناتج المحلي، معدل الاحتياطي القانوني) والمتغير التابع وهو النمو الاقتصادي، والجدول الموالي يوضح نتائج تقدير معلمات نموذج الدراسة.

جدول رقم (04-09): نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل لنموذج النمو الاقتصادي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AB	-42.16819	7.935889	5.313606	0.0007
STL	21.21982	6.321482	3.356780	0.0100
LTL	6.612499	4.772859	1.385438	0.2033
DEPOT	30.61412	9.548187	3.206276	0.0125
RIR	0.181236	0.043912	4.127305	0.0033

			-	
RP	-0.102899	0.174453	0.589837	0.5176
			-	
LRP	-0.897876	0.235976	3.804941	0.0052

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10

يظهر الجدول السابق وجود علاقة طويلة الأجل معنوية إحصائياً لمعظم المتغيرات المدرجة في النموذج يمكن توضيحها كما يلي:

- **أصول البنك:** ترتبط أصول البنك كنسبة من اجمالي الناتج المحلي بعلاقة سلبية مع المتغير التابع الممثل بمعدل النمو الاقتصادي حيث قدرت قيمة معلمة **AB** ب: (-) 42.16819 بقيمة إحصائية قدرت ب: (0.0007) وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، مما يدل أن الأصول المملوكة للبنوك التجارية في الجزائر ترتبط بعلاقة عكسية مع النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

- **القروض المصرفية القصيرة الأجل:** ترتبط القروض المصرفية القصيرة الأجل والممثلة بحجم القروض المصرفية القصيرة الأجل كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بعلاقة إيجابية مع المتغير التابع الممثل بمعدل النمو الاقتصادي حيث قدرت قيمة معلمة **STL** ب: (21.21982) بقيمة إحصائية قدرت ب: (0.0100) وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، وهي موافقة للنظرية الاقتصادية حيث أن القروض القصيرة الأجل وأن كانت الأهداف الأولى لها هي أهداف ظرفية تحتاج فترة تحقيقها إلى مدة قصيرة، لكن تبعات هذه التمويلات وعند سير القروض القصيرة الأجل بشكل جيد سوف ترتبط بعلاقة موجبة بالنمو الاقتصادي في الأجل الطويل ويمكن تفسير ذلك من خلال بعض الأنواع للقروض القصيرة الأجل كالتالي:

◀ القروض الاستهلاكية وهي أحد أنواع القروض القصيرة الأجل تعمل على تنشيط الطلب ومن ثم زيادة الإنتاج وعند استجابة الجهاز الإنتاجي للطلب المتنامي فإن هذا سوف يؤثر بشكل إيجابي على حجم الإنتاج الكلي ومن ثم النمو الاقتصادي.

◀ قروض التجارة الخارجية إذا وجهت نحو استيراد المواد الأولية أو المعدات وأدوات وغيرها ما يدعم الجهاز الإنتاجي في الاقتصاد فإن ذلك سوف يؤثر على ازدهار القطاع الإنتاجي المدعم سواء أكان (زراعي، صناعي، خدمي، تجاري) وبالتالي فقروض التجارة الخارجية وإن كانت قصيرة الأجل لكن إن كانت بغية تمويل قطاعات منتجة فإنها تدعم الاقتصاد ويزيد تأثيرها على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

◀ القروض القصيرة الأجل الموجهة لتمويل دورة الاستغلال، فعلى الرغم من أن هذه القروض تطلب لتحقيق أهداف قصيرة الأجل، إلا أن التسيير الجيد لهذه القروض سوف ينعكس على إنتاجية واستمرارية المؤسسات الطلبة لهذا النوع من القروض، وبالتالي التأثير الإيجابي على حجم الإنتاج ومن ثم النمو الاقتصادي.

والملاحظ لحجم الأثر الذي تمارسه القروض القصيرة الأجل على النمو الاقتصادي في النموذج فهو أثر كبير حيث قدرت قيمة المعلمة **STL** ب: (21.21982) وبالتالي يمكن القول أن القروض المصرفية في الجزائر تلعب دورا مهما في الاقتصاد في الأجل الطويل، وذلك لعدة أسباب منها:

◀ عادة ما توجه القروض القصيرة الأجل نحو القطاع الخاص الذي يتميز بانتاجيته مقارنة بالقطاع العام.

◀ منح هذا النوع من القروض من طرف بنوك القطاع الخاص التي تعتمد على دراسة جدوى المشاريع ولا يعطى فيها القطاع العام أولوية عن القطاع الخاص، حيث توجه كل تمويلات البنوك الخاصة في الجزائر نحو القطاع الخاص وذلك حسب تقارير بنك الجزائر المختلفة.

﴿ يوجه هذا النوع من القروض نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تدعم بشكل كبير النمو الاقتصادي كونها تنشط في قطاعات منتجة وإن كانت مردودية هذه المؤسسات منفردة قليلة إلا أنها في حال تسييرها الجيد تعد مؤسسات ناجحة ومشاريع تهدف للنمو وزيادة الإنتاجية.﴾

﴿ نسب نمو القروض القصيرة الأجل الممنوحة حيث عرفت فترة الدراسة نسب نمو متزيدة معتبرة مما جعل هذا يؤثر بالشكل الإيجابي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل

• **القروض المصرفية طويلة الأجل:** لا ترتبط القروض المصرفية طويلة الأجل والممثلة بحجم القروض المصرفية طويلة الأجل كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بالنمو الاقتصادي في الأجل الطويل، حيث قدرت قيمة معلمة LTL بـ: (6.612499) بقيمة إحصائية قدرت بـ: (0.2033) وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، وهي غير موافقة للنظرية الاقتصادية حيث يفترض أن القروض المصرفية طويلة الأجل عادة ماتطلب بغية تمويل مشاريع واستثمارات طويلة الأجل وبالتالي فهي تدعم الاستثمار ومن ثم زيادة حجم النشاطات الاقتصادية ثم النمو الاقتصادي، وهنا حدث العكس، وعليه يمكن القول أن القروض المصرفية طويلة الأجل في الجزائر لا تنعكس إيجابا على النمو الاقتصادي ويمكن تفسير هذا الأثر من خلال بعض النقاط مثل:

- تمويل القروض طويلة الأجل الاستثمارات طويلة الأجل القطاعات الغير المنتجة مما يجعلها لا تنعكس إيجابا على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

- من بين المشاريع التي تمويل بها القروض طويلة الأجل هي البنية التحتية، وإن كانت هذه المشاريع لاتدر مردودا بشكل خاص إلا أن تحسن البنية التحتية للبلاد سوف يشجع المستثمرين سواء أكانو أجانب أو محليين على الاستثمار ويقلل من تكبد التكاليف، حيث تعتبر البنية التحتية من بين محددات النمو الاقتصادي، إلا أنه يبدو في الجزائر أن البنية التحتية لم ترقى لمستوى أن تكون أحد محددات النمو الاقتصادي؛ وبالتالي لا يمكن القول أن القروض

المصرفية الطويلة الأجل في الجزائر تلعب دورا مهما في الاقتصاد في الأجل الطويل، وذلك لعدة أسباب منها:

« اتجاه القروض المصرفية الطويلة الأجل نحو القطاع العام حيث تسيطر البنوك العمومية على حوالي 93% من مجموع القروض المصرفية الطويلة الأجل الممنوحة وهذا سنة 2017، ولا يختلف الأمر كثيرا بالنسبة لباقي السنوات، وبالتالي فإن توجه هذه القروض المصرفية الطويلة الأجل لا يكون بشكل كبير نحو الاستثمارات والقطاعات المنتجة بل نحو أغراض أخرى نادرة الإنتاجية وظئيلة المساهمة في النمو الاقتصادي

« بما أن حصة الأسد تستحوذ عنها البنوك العمومية في عملية منح القروض المصرفية الطويلة الأجل فإن هذا يقودنا أن القروض الممنوحة تتأثر عملية منحها ببعض القرارات السياسية، وتطغى عليها صيغة القرارات الحكومية بدلا من صيغة دراسة جدوى المشاريع من الناحية الاقتصادية، مما يؤثر ذلك على إنتاجية هذه المشاريع

« إتجاه القروض المصرفية الطويلة الأجل نحو مشاريع عديمة الجدوى، أو نحو قطاعات متدنية الإنتاجية، كالصحة والتعليم على الرغم من كونهما يعتبران من بين محددات النمو الاقتصادي بيد أنهما في الجزائر وعلى الرغم من ضخامة الميزانية التي يستحوذ عليهما هاذين القطاعين، إلا أنهما لم يرقيا لمستوى كونهما محددات إيجابية في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك استنادا لعدة دراسات بحثت في الموضوع.

ومن هنا يمكن القول أنه وعلى الرغم من الحجم الكبير الذي تستولي عليه القروض المصرفية طويلة الأجل، حيث تمثل نسبة 75.8% و 74.1% سنتي 2016، 2017 على التوالي والأمر لا يختلف كثيرا على باقي فترات الدراسة إلا أن الأثر الذي تمارسه القروض المصرفية الطويلة الأجل هو ظئيل جدا مقارنة بأثر القروض القصيرة الأجل والتي تبلغ فقط ما نسبته 24.2% و 25.9% سنتي 2016، 2017 على التوالي والأمر لا يختلف كثيرا على باقي سنوات الدراسة، هذا مما يأخذنا بالقول أن القروض المصرفية

الطويلة الأجل في الجزائر مقارنة بحجمها لا تؤثر في النمو الاقتصادي في الجزائر بالشكل المرغوب به، السبب في ذلك بشكل كبير على استحواذ البنوك العمومية على منح هذا النوع من القروض بالإضافة إلى استحواذ القطاع العام على تلقي هذا النوع من القروض، ضف إلى ذلك تدخل الحكومة ببعض القرارات التي تمس طريقة وكيفية منح القروض المصرفية على حساب الدراسة الرشيدة ودراسة جدوى المشاريع الاقتصادية، وتقلص حصة البنوك الخاصة في عملية منح هذا النوع من القروض، وكذا تقلص حصة القطاع الخاص في تلقي هذا النوع من القروض، أدى إلى تحجيم دور القروض المصرفية الطويلة الأجل في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر.

- **إجمالي الودائع:** ترتبط إجمالي الودائع والممثلة بحجم الودائع الاجمالية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بعلاقة إيجابية مع المتغير التابع الممثل بمعدل النمو الاقتصادي حيث قدرت قيمة معلمة **DEPOT** ب: (30.61412) بقيمة إحصائية قدرت ب: (0.0125) وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، وهي موافقة للنظرية الاقتصادية حيث أن زيادة حجم الودائع المستقطبة في الاقتصاد من شأنه أن يدعم السيولة المتوفرة لدى البنوك التجارية، ومن ثم يساهم بشكل كبير في زيادة قدرتها على منح الائتمان، هذا الأخير إذا وجه بشكل رشيد ونحو استثمارات ناجعة سوف ينمي الاستثمارات ويحرك عجلة النشاط الاقتصادي، ومن ثم دعم النمو الاقتصادي، وهذه العلاقة هي موافقة أيضا لما تمليه النظرية الاقتصادية المقرة بالعلاقة الطردية بين الادخار والاستثمار.

والملاحظ لحجم الأثر الذي تمارسه إجمالي الودائع على النمو الاقتصادي في النموذج فهو أثر معتبر حيث قدرت قيمة المعلمة **DEPOT** ب: (30.61412) وهي قيمة معتبرة، وبالتالي يمكن القول أن الادخار في الجزائر يساهم في دعم النمو الاقتصادي، أو أن البنوك التجارية تسير بشكل جيد المدخرات لتوجيهها نحو استثمارات مثلى تدعم من خلالها الاقتصاد الوطني.

• **سعر الفائدة الحقيقي:** يرتبط سعر الفائدة الحقيقي بعلاقة إيجابية مع المتغير التابع الممثل بمعدل النمو الاقتصادي حيث قدرت قيمة معلمة **RIR** بـ: (0.181236) بقيمة احتمالية قدرت بـ: (0.0033) وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، ويمكن القول من خلال النتيجة المتحصل عليها أن سعر الفائدة الحقيقي في الأجل الطويل لا يغير من سلوك المستثمرين ولا يدفعهم نحو الابتعاد عن الاقتراض وأن زيادة سعر الفائدة الحقيقي في الأجل الطويل لا يرتبط إيجاباً مع حجم القروض الممنوحة وعليه يستمر الاستثمار بشكل عادي، ويمكن القول أن النتائج المتحصل عليها تتافي المنطق الاقتصادي إذ يفترض بارتفاع سعر الفائدة الحقيقي أن يقلص من تنامي معدل النمو الاقتصادي وذلك بتأثيره على الاستثمار، لكن في الجزائر أثبتت النتائج في الأجل الطويل عكس ذلك كون أن سعر الفائدة في الجزائر لا يتغير دورياً ويكاد يكون ثابتاً خصوصاً في الفترة الأخير من الدراسة حيث منذ سنة 2004 وسعر الفائدة ثابت عند معدل 8% أي حوالي 16 سنة وهو عند نفس المعدل، هذا الثبات جعل من سعر الفائدة في الأجل الطويل في الجزائر ينعكس طرداً على النمو الاقتصادي.

• **سعر إعادة الخصم:** لا يرتبط سعر إعادة الخصم بالمتغير التابع الممثل بمعدل النمو الاقتصادي حيث قدرت قيمة معلمة **RP** بـ: (-0.102899) بقيمة احتمالية قدرت بـ: (0.5716) وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، حيث أن زيادة سعر إعادة الخصم - والذي يعتبر في هذه الحالة اتباع سياسة نقدية انكماشية - لا تنعكس على النمو الاقتصادي في الجزائر في الأجل الطويل، أي أن سعر إعادة الخصم يؤثر في الأجل القصير فقط ولا تنتقل تبعاته للأجل الطويل.

• **معدل الاحتياطي القانوني:** يرتبط معدل الاحتياطي القانوني بعلاقة سلبية مع المتغير التابع الممثل بمعدل النمو الاقتصادي حيث قدرت قيمة معلمة **LRP** بـ: (-0.897876) بقيمة احتمالية قدرت بـ: (0.0052) وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، وهي موافقة للنظرية الاقتصادية حيث أن زيادة معدل الاحتياطي القانوني -والذي يعتبر في هذه الحالة

اتباع سياسة نقدية انكماشية - سوف يؤثر على السيولة المصرفية بشكل سلبي، هذا الأمر سوف يدفع بالبنوك التجارية لعدم تلبية الائتمانات المطلوبة بشكل كلي، وبالتالي التأثير على مستوى الاستثمارات في الاقتصاد حيث سوف تنقلص وتيرة الاستثمار والنشاط الاقتصادي ومن ثم الإنتاج مما يؤثر هذا على النمو الاقتصادي، وفي الحالة العكسية عند انخفاض معدل الاحتياطي القانوني سوف يؤثر على كم السيولة المصرفية بشكل إيجابي، وعليه هذا الأمر سوف يفتح المجال أمام البنوك التجارية للتوسع في منح القروض المصرفية، وتوافق النتيجة المتحصل عليها في النموذج أنه في الأجل الطويل أن زيادة معدل الاحتياطي سوف يؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

والملاحظ من خلال آخر متغيرين أداتي السياسة النقدية (سعر إعادة الخصم ومعدل الاحتياطي القانوني) في الجزائر قد اختلفت النتائج به، حيث أن سعر إعادة الخصم لا يؤثر في النمو الاقتصادي أما معدل الاحتياطي القانوني فهو يرتبط بشكل عكسي مع النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، مما يمكن القول أن السياسة النقدية المطبقة من خلاله في الجزائر تحقق أهدافها وتسير على منطق النظرية الاقتصادية، فعلى الرغم الوتيرة الضعيفة التي تسير عليها هاتين الأداتين مثلاً سعر إعادة الخصم بقي 12 سنة على حاله من سنة (2004) إلى سنة (2015) بقيمة (4.00)، وكذلك معدل الاحتياطي القانوني فقد ظل مدة 7 سنوات على حاله من سنة (1994) إلى سنة (2000) بقيمة (2.5)، وعلى الرغم من هذا الركود إلا أن معدل الاحتياطي القانوني يرتبط بعلاقة تتوافق والمنطق الاقتصادي، إلا أن هذا التأثير ضئيل جداً، وبالتالي فيمكن القول أن بإمكان السلطة النقدية تفعيل أدوات السياسة النقدية بشكل أكبر لتحقيق الأهداف المرجوة منها.

المطلب الثاني: دراسة استقراريه السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة والتحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

الفرع الأول: دراسة استقراريه السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

إن الهدف الرئيسي لاستخدام تحليل السلاسل الزمنية هو معرفة طبيعة التغيرات التي تطرأ على قيم الظاهرة المدروسة في الفترة الزمنية المخصصة للدراسة، حيث تعتبر دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ضرورية قبل بدء عملية النمذجة.

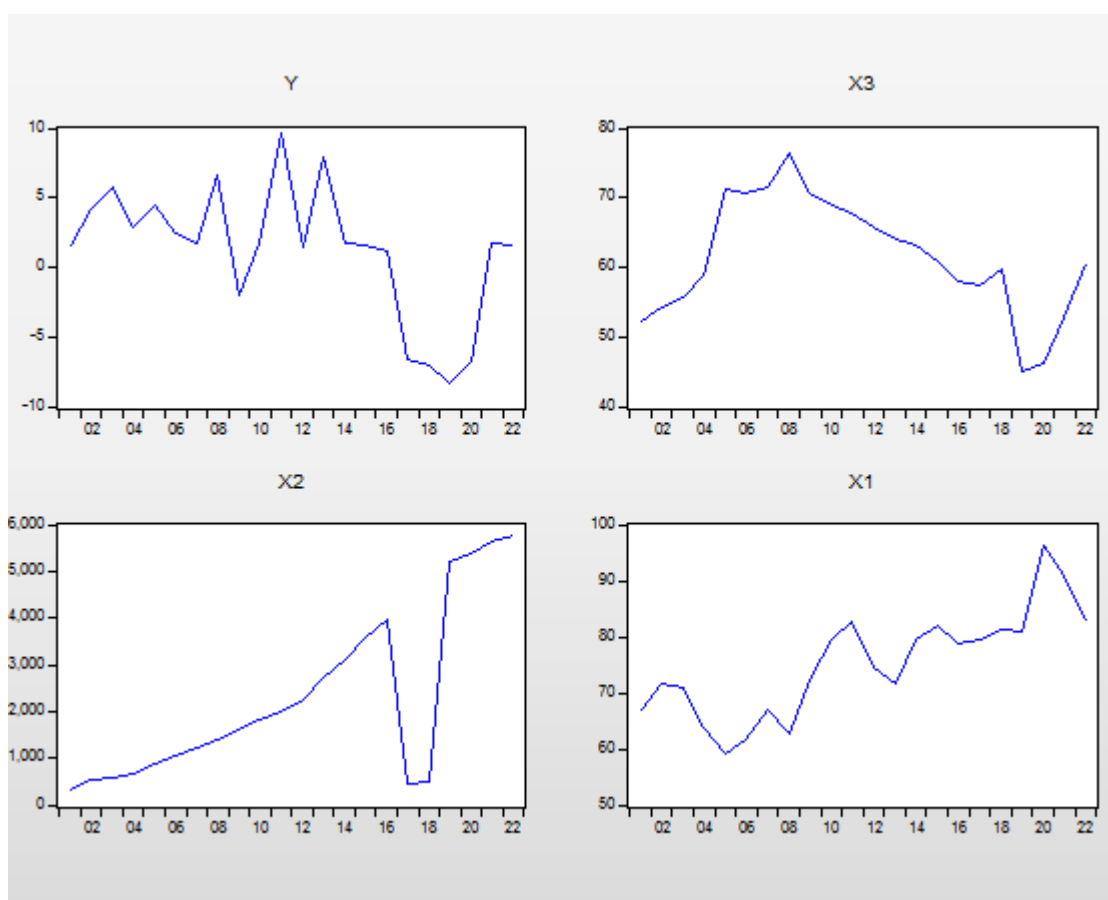
1-1 دراسة وصفية لمتغيرات الدراسة للفترة

يعتبر الهدف الأبرز في استخدام السلاسل الزمنية هو معرفة طبيعة التغيرات التي تطرأ على قيم الظاهرة المدروسة إبان فترة الدراسة، بغية معرفة المنحى الذي تتبعه هذه المتغيرات، وسنقوم بدراسة وصفية للسلاسل الزمنية تنطلق من الرسم البياني لمتغيرات الدراسة ثم بعد ذلك نخرج نحو قراءة البيانات الإحصائية للسلاسل الزمنية محل الدراسة.

1-1-1 الرسم البياني لمتغيرات الدراسة:

تسمح ملاحظة الشكل البياني بالعين المجردة بمعرفة اتجاه تطور السلسلة الزمنية وكذا طبيعة التغيرات التي تطرأ عليها، والشكل التالي يبين الرسم البياني لمختلف متغيرات الدراسة.

الشكل رقم: تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة 2002-2022



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج EViews12

الفرع الثاني: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة: استناد على الرسم البياني رقم (12) وبيانات الدراسة سوف نقوم بتحليل معطيات متغيرات الدراسة كما يلي:

◀ دراسة وصفية لسلسلة المتغيرات الوصفية للفترة (2002-2022):

يظهر من خلال الشكل رقم (12) والملحق رقم (14) أن سلسلة النمو الاقتصادي والتي تتكون من مشاهدة ممتدة من سنة 2002 إلى غاية سنة 2022، قد تأرجحت قيمها بين أدنى قيمة والتي بلغت (60) وكان ذلك سنة 2004 وأعلى قيمة والتي بلغت (100) والتي سجلت سنة 2020، حيث تعكس هاتين القيمتين أكبر نسبي نمو وانخفاض عرفتها معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة المدروسة، في حين بلغ المتوسط الحسابي للسلسلة (02) فيما ينصف هذه السلسلة مستوى وسيطي بلغت قيمه 0.5، فيما قد بلغ مستوى درجة تشتت قيم السلسلة

عن متوسطها والمعبر عنه بالانحراف المعياري 0.458، فيما قد أكدت إحصائية Jarque-Bera- أن السلسلة تتوزع توزيعاً طبيعياً.

المبحث الثالث: دراسة وصفية لسلسلة ADF

المطلب الأول: نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF) و فيليبس بيرون

الفرع الأول: نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF)

من أجل معرفة استقرار السلسلة الزمنية نقوم بتطبيق اختبار الجذر الأحادي وسوف نعتمد على اختبار ديكي فولر المطور (ADF)، من أجل اختبار الفرضية العدمية والتي تنص على وجود جذر وحدوي وبالتالي عدم استقرار السلسلة ضد الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر وحدة وبالتالي استقرار السلسلة، اعتماداً على إحصائية t المحسوبة فإذا كانت t المحسوبة أكبر من t المجدولة نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة وبالتالي السلسلة مستقرة عند مستوى معنوية معين، أما إذا كانت t المحسوبة أصغر من t المجدولة نقبل فرضية العدم وبالتالي السلسلة غير مستقرة عند مستوى معنوية معين، والجدول التالي يبين نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF) للسلاسل الزمنية محل الدراسة.

الجدول رقم (1): نتائج اختبار الاستقرار حسب ديكي فولر ADF

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

من خلال أعلاه الجدول أعلاه والملحق رقم يتضح جلياً أن القيم الحسابية لاختبار ديكي فولر للنماذج (ثابت، ثابت وقاطع، ثابت واتجاه عام) عند المستوى المعروف.

الفرع الثاني: نتائج اختبار فيليبس بيرون

ولتأكيد النتائج المتحصل عليها في اختبار ديكي فولر المطور سوف نحري اختبار فيليبس بيرون، وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (13): نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وفق فيليبس بيرون PP

	A	B	C	D	E	F
1	UNIT ROOT TEST TABLE (PP)					
2	<u>At Level</u>					
3			Y	X		
4	With Con...	t-Statistic	-0.5606	-0.6194		
5		Prob.	0.8658	0.8525		
6			n0	n0		
7	With Con...	t-Statistic	-2.0882	-1.9532		
8		Prob.	0.5325	0.6037		
9			n0	n0		
10	Without C...	t-Statistic	0.8219	0.6280		
11		Prob.	0.8843	0.8468		
12			n0	n0		
13	<u>At First Difference</u>					
14			d(Y)	d(X)		
15	With Con...	t-Statistic	-4.9348	-4.3623		
16		Prob.	0.0004	0.0017		
17			***	***		
18	With Con...	t-Statistic	-4.8501	-4.2759		
19		Prob.	0.0025	0.0102		
20			***	**		
21	Without C...	t-Statistic	-4.7051	-4.0727		
22		Prob.	0.0000	0.0002		
23			***	***		
24						

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

يظهر الجدول رقم (13) نتائج اختبار فيليبس بيرون لاستقرارية السلاسل الزمنية، حيث أكدت نتائج اختبار PP على النتائج التي بينها اختبار ADF، وبالتالي يمكن القول جملة تحليل نتائج استقرارية السلاسل الزمنية لجميع متغيرات الدراسة من خلال مختلف الاختبارات المستخدمة أقرت أن درجة تكامل المتغيرات محل الدراسة .

المطلب الثاني: تقدير النموذج واختبارات جودته

الفرع الأول: تقدير النموذج

بعد اجراء اختبارات استقراريه السلاسل الزمنية لمختلف متغيرات الدراسة من خلال إجراء الرسم البياني وكذا اختبارات جذر الوحدة، والتي أقرت بأن متغيرات الدراسة تتصف بالاستقرارية عند الفرق الأول، أي أن درجة التكامل الخاصة بمتغيرات الدراسة هي الدرجة الأولى (1)، فإنه على هذا الأساس يتضح جليا وفق منهج القياس الاقتصادي أن النموذج الأنسب لقياس وتحليل العلاقة بين متغيرات هذه الدراسة هو نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) الذي لا يشترط أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، كما يسمح هذا النموذج بتقدير العلاقة التوازنية في الأجلين القصير والطويل، وهو ما يتناسب مع أهداف الدراسة التي ترمي إلى ابراز الأثر في الأمدين القصير والطويل.

1: تقدير نموذج

عقب تحديد النموذج الأمثل لدراسة العلاقة بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة، سوف نبدأ أولا بتقدير نموذج أثر هيكله القروض المصرفية على النمو الاقتصادي

1-1: تقدير النموذج ونتائج فترة الابطاء المثلى

تمر عملية تقدير نموذج ARDL بمرحلتين هما:

أولا: نتائج فترة الابطاء المثلى

قبل تقدير النموذج وتحليل العلاقة في الأجلين القصير والطويل وفق نموذج (ARDL) بين 1990-2022 يستلزم اختيار أفضل نموذج وذلك بالاعتماد على معيار Schwarz* حيث

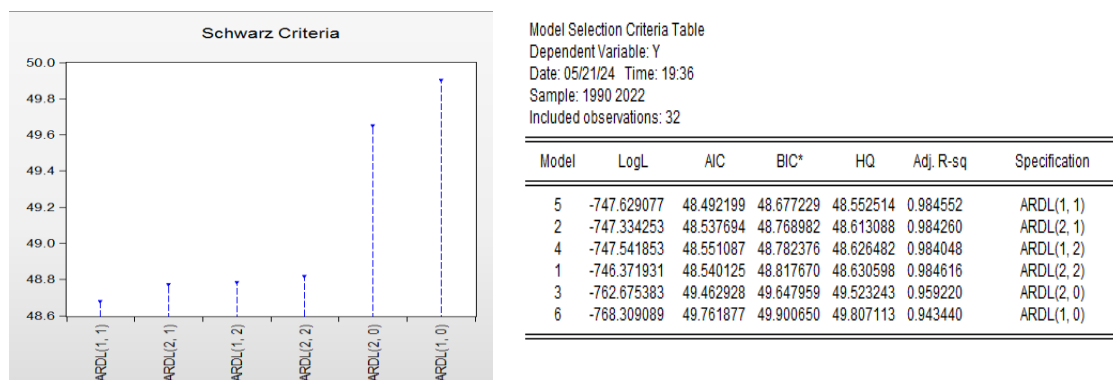
*يعتبر معيار Schwarz هو العيار الأمثل لاختيار فترات الابطاء لعدد المشاهدات الصغيرة وذلك وفقا ل:

Ozturk, I & Acaravci, A. Electricity consumption and real GDP causality nexus: Evidence from ARDL bounds testing approach for 11 MENA countries. Applied Energy, (2011) Vol 88(Issue8).

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية للعلاقة التبادلية بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي

يعتبر النموذج الأمثل هو النموذج التي تكون فيه قيمة Schwarz في أدنى قيمة لها، وهو ما يظهره الشكل الموالي:

الشكل رقم (04-03) اختبار فترات الابطاء المثلى لنموذج النمو الاقتصادي



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

من خلال الشكل السابق نجد أن أفضل نموذج بإمكانه تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي و النفقات العامة هو * $ARDL(1,1)$ من بين 4374 نموذج مقدر، وذلك بالاعتماد على معيار Schwarz والذي بلغ أدنى قيمة له والتي تساوي: (0.943440).

ثانيا: تقدير النموذج

بعد اختيار النموذج الأمثل سوف نقوم بتقدير النموذج والمبين في الشكل أدناه:

* تم تقدير تحديد فترة التأخير القصوى بقيمة (02)، كونه ينصح باستعمال قيمة (02) كحد أقصى في البيانات السنوية وذلك استنادا على:

Narayan, P. K, **Reformulating Critical Values for the Bounds F-statistics Approach to Cointegration: An Application to the Tourism Demand Model for Fiji**, Monash University vol 2 issue 4, 2004 , P:11.

Dependent Variable: Y
Method: ARDL
Date: 05/21/24 Time: 19:38
Sample (adjusted): 1991 2022
Included observations: 32 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Schwarz criterion (SIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): X
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 6
Selected Model: ARDL(1, 1)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y(-1)	0.475398	0.121738	3.905092	0.0005
X	1.506312	0.132088	11.40383	0.0000
X(-1)	-1.030286	0.121224	-8.499002	0.0000
C	6.37E+09	2.97E+09	2.142260	0.0410
R-squared	0.985767	Mean dependent var	1.17E+11	
Adjusted R-squared	0.984242	S.D. dependent var	6.25E+10	
S.E. of regression	7.84E+09	Akaike info criterion	48.52017	
Sum squared resid	1.72E+21	Schwarz criterion	48.70339	
Log likelihood	-772.3228	Hannan-Quinn criter.	48.58090	
F-statistic	646.3977	Durbin-Watson stat	1.321855	
Prob(F-statistic)	0.000000			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

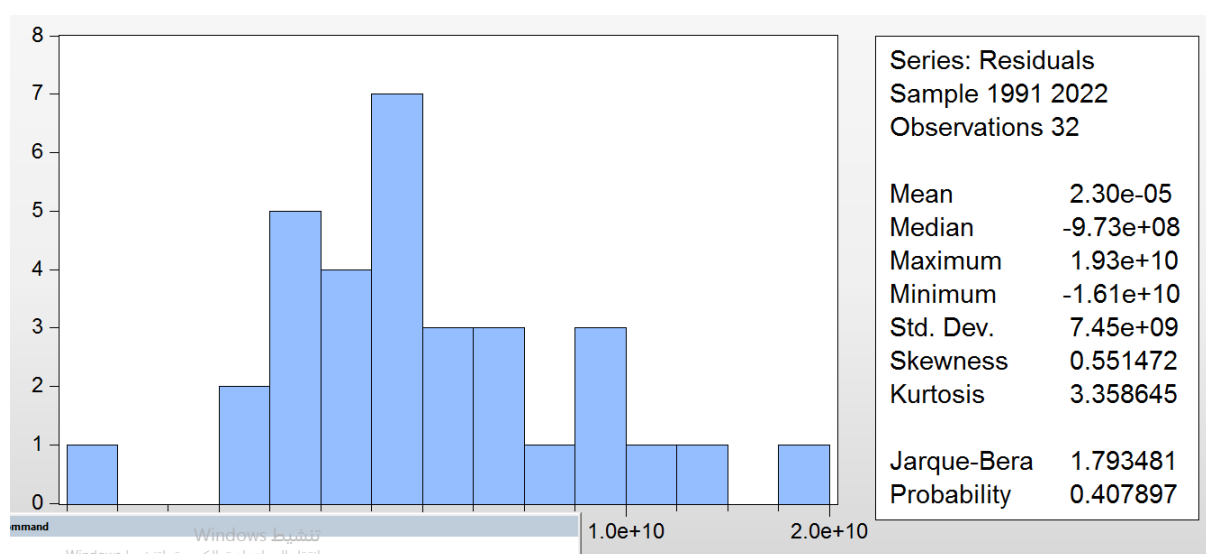
المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

يظهر من خلال الشكل أعلاه النموذج المعنوية الكلية للنموذج وذلك من خلال قيمة فيشر والتي بلغت 23 بمستوى معنوية وهي أقل من مستوى المعنوية 5% مما يمكننا القول أن النموذج يفسر الظاهرة المدروسة، بالإضافة إلى ذلك معنوية جميع المعلمات المقدرة في النموذج عند مستوى معنوية 5% ، وفيما يخص القوة التفسيرية للنموذج فقد بلغ معامل التحديد $\bar{R}^2 = 11$ أعطى قوة تفسيرية عالية للنموذج، حيث تمثل 52 % من التغيرات الحاصلة في 0.0410 والمشروحة بالمتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج، أما النسبة الباقية 0.3% تقسرها عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج.

الفرع الثاني: اختبارات جودة النموذج

6- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي: يتم استخدام اختبار Jarque-Bera لفحص التوزيع الطبيعي للبواقي في النموذج المقدر، والشكل الموالي يبين نتائج اختبار Jarque-Bera الخاص بنموذج ARDL.

الشكل رقم (04-05): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

7- اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test ARCH: هناك عدة اختبارات للكشف عن ثبات تباين البواقي ومن بين هذه الاختبارات ARCH، ويتم استخدام Heteroskedasticity Test: ARCH لفحص ثبات تباين الأخطاء في نموذج ARDL المقدر وكانت نتائج اختبار Heteroskedasticity Test: ARCH لنموذج النمو الاقتصادي كما هي مبينة في الشكل أدناه:

الشكل رقم (04-06): اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.127789	Prob. F(1,29)	0.7233
Obs*R-squared	0.136003	Prob. Chi-Square(1)	0.7123

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي Taste Breusch-Godfrey Serial Correlation LM
Correlation LM: اختبار مضاعف لاجرانج تقضي فرضية عدم وجود ارتباط تسلسلي بين البواقي، أما الفرضية البديلة تقضي بوجود ارتباط ذاتي بين البواقي، حيث أن عدم معنوية قيمة F المحسوبة في Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test ينجم عنه خلو ارتباط ذاتي للأخطاء، والشكل الموالي يبين نتائج اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي.

الشكل رقم(04-07): اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.981517	Prob. F(2,26)	0.3882
Obs*R-squared	2.246433	Prob. Chi-Square(2)	0.3252

المصدر: مخرجات برنامج EViews

8- اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج من حيث الشكل الدالي Ramsey
Reset Test: تقضي فرضية عدم في هذا الاختبار بأن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم التحديد وسوء التوصيف الرياضي، والشكل الموالي يبين نتائج اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج من حيث الشكل الدالي.

الشكل رقم(04-08): اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج من حيث الشكل الدالي

Ramsey Reset Test

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: $Y = Y(-1) + X(-1) + C$
Omitted Variables: Squares of fitted values

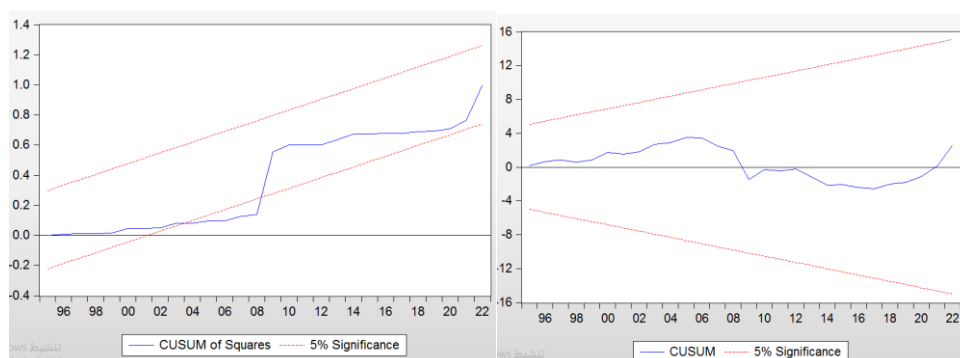
	Value	df	Probability
t-statistic	1.271159	27	0.2145
F-statistic	1.615844	(1, 27)	0.2145

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

9- اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL (Stability Test)

يتم التأكد من الاستقرار الهيكلي للنموذج المقدر من خلال اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجلين القصير والطويل، أو بمعنى آخر خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها عبر الزمن، ولمعرفة هذا يستلزم إجراء الاختبارين التاليين: اختبار المجموع التراكمي للبواقي ((Cumulative Sum of Residual (CUSUM)) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (Cumulative Sum of Square (CUSUMSQ)). Recursive Residual, (CUSUMSQ)، ومما تجدر الإشارة إليه أن الاستقرار الهيكلي بنموذج ARDL يتحقق إذا ما كان الشكل البياني لإحصائية كل من CUSUM و CUSUMSQ تتمحور داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، والشكل التالي يوضح نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL المقدر :

الشكل رقم (04-09): نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

نتائج اختبار التكامل المشترك وتحديد العلاقة في الأجلين القصير والطويل

عقب التأكد من صحة ومتانته القياسية، وكذا ملائمة النموذج لتفسير الظاهرة المدروسة، سوف نعرض على أهم الاختبارات المعتمدة في نموذج ARDL.

أولاً: اختبار التكامل المشترك

3- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج **Bonds test**: يجرى هذا الاختبار من أجل التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل في نموذج الدراسة سوف نقوم بإجراء اختبار Bonds test والذي يتم على اختبار الفرضية التالية:

$$\left[\begin{array}{l} H_0; \varphi_1 = \varphi_2 = \varphi_3 = 0 \\ H_1; \varphi_1 \neq \varphi_2 \neq \varphi_3 \neq 0 \end{array} \right]$$

حيث تمثل فرضية عدم وجود تكامل مشترك، في حين تمثل الفرضية البديلة وجود تكامل مشترك، وذلك عن طريق مقارنة F المحسوبة مع F المجدولة وذلك بعد تحديد عدد الفجوات الزمنية المناسبة للنموذج وفق معيار Schwarz. فإذا كانت قيمة F أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة نرفض فرضية عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، ونقبل الفرض البديل تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أما إذا كانت القيمة المحسوبة لـ F أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة فإننا نرفض الفرض البديل ونقبل فرضية عدم أي غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل وكانت النتائج المتحصل عليها كما يلي:

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	6.515634	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Finite Sample: n=35				
Actual Sample Size	32	10%	3.223	3.757
		5%	3.957	4.53
		1%	5.763	6.48

ثانياً: تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة القصيرة الأجل

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي و النفقات العامة نعرض إلى الخطوة التي تليها وهي خطوة تقدير نموذج تصحيح الخطأ في تحليل نموذج ARDL نريد من خلالها إظهار العلاقة بينهما ومختلف المتغيرات المفسرة المستخدمة في الدراسة في الأجل

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(X)	1.506312	0.122303	12.31624	0.0000
CointEq(-1)*	-0.524602	0.114633	-4.576364	0.0001
R-squared	0.830681	Mean dependent var		4.15E+09
Adjusted R-squared	0.825037	S.D. dependent var		1.81E+10
S.E. of regression	7.58E+09	Akaike info criterion		48.39517
Sum squared resid	1.72E+21	Schwarz criterion		48.48678
Log likelihood	-772.3228	Hannan-Quinn criter.		48.42554
Durbin-Watson stat	1.321855			

قبل تفسير معلمات الأجل القصير لنموذج النمو الاقتصادي، سوف نعرض على حد تصحيح الخطأ $CointEq(-1)$ فإذا كانت هذه الأخيرة سالبة ومعنوية فإن هذا يشير إلى وجود علاقة تكامل مشترك أي أن الانحرافات في الأجل القصير تصحح اتجاه أو اختلالات القيمة التوازنية طويلة الأجل خلال السنة نفسها حيث تأخذ معادلة حد تصحيح الخطأ $CointEq$ الشكل التالي:

CointEq =

ثالثاً: تقدير نموذج العلاقة الطويلة الأجل

عقب التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل وتحليل النموذج في الأجل القصير سوف نقوم بتقدير العلاقة الطويلة الأجل وفقاً لنموذج (ARDL)، والذي يتم بموجبه تقدير معلمات العلاقة في الأجل الطويل والجدول الموالي يوضح نتائج تقدير معلمات نموذج الدراسة.

Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X	0.907404	0.043323	20.94488	0.0000
C	1.21E+10	5.50E+09	2.208263	0.0356
C = Y - (0.9074*X + 12147751961.7095)				

يظهر الجدول السابق وجود علاقة طويلة الأجل معنوية إحصائياً لمعظم المتغيرات المدرجة في النموذج السابق.

3- تقدير العلاقة في المدى القصير والمدى الطويل :

3-1 : تقدير العلاقة في المدى الطويل

يوضح الملحق رقم : (1.11) نتائج تقدير العلاقة طويلة المدى بين المتغيرين. نلاحظ من خلال الملحق أعلاه أن العلاقة بين النفقات العامة و الناتج المحلي الإجمالي علاقة طردية ، كم أنها ذات معنوية إحصائية مقبولة جداً (Prob=0.000)، بحيث أن الزيادة في النفقات بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.88 وحدة.

3-2 : تقدير العلاقة قصيرة الأجل :

يوضح الملحق رقم : (2011) نتائج تقدير العلاقة قصيرة المدى بين المتغيرين. يتضح من خلال الملحق أعلاه أن متغير النفقات العامة معنوي عند مستوى 5% هذا يعني وجود علاقة بين النفقات العامة و النمو الاقتصادي في المدى القصير.

أما فيما يخص معلمة تصحيح الخطأ (-0.50) أي بإشارة سالبة و معنوية عند 5% مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل منطقية حيث أن معامل تصحيح الخطأ يشير إلى سرعة العودة إلى الوضع التوازني من الأجل القصير إلى الأجل الطويل بمعنى أن 50% تمثل سرعة العودة إلى التوازن من الأجل القصير إلى الأجل الطويل بين النفقات العامة الناتج المحلي الإجمالي في وحدة الزمن وهي سنة واحدة.

4- اختبار استقرار النموذج (Stability Test)

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل : مجموع التراكمي للبواقي المعاودة (Cusum)، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (Cusum of Square)، ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنهما يوضحان أمرين مهمين و هما مع تبيان وجود تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد المعلمات قصيرة الأمد وأظهرت كثير من الدراسات أن مثل هذه الاختبارات نجدها دائما المتعلقة مصاحبة لمنهجية (ARDL).

هذا ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ، إذا وقع الشكل البياني للاختبارات Cusum و Cusum of Square داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% يعني أن منحنى الأخطاء يقع داخل مجال انحرافين معيارين فإننا نرفض فرضية العدم عند مستوى معنوية 5% هذا يعني أن المعلمات مستقرة على طول فترة الدراسة.¹

¹ زقير عادل، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998-2012) ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر ،بسكرة، 2014-2015.

امن خلال الرسم البياني الموضح في الملحق رقم (1.12) نلاحظ أن المجموع التراكمي لبواقي المعادة (CUSUM) بالنسبة للنموذج هو عبارة عن خط وسطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيراً إلى استقرار النموذج عند حدود معنوية 5.0%.

الدراسة القياسية للعلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي

كذلك الحال بالنسبة للمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM SQ) المبين من خلال الملحق رقم (2,12) يقع تقريباً داخل المنطقة الحرجة باستثناء الفترة ما بين 2004 ما يمكن استنتاجه من هذين الاختبارين أن هناك استقراراً وانسجاماً في النموذج بين نتائج الأجل الطويل و نتائج الفترة قصيرة الأجل.

الفرع الثالث: دراسة السببية

نقوم في البداية بتحديد عدد الفجوات الزمنية المختارة في اختبار السببية على السلاسل المستقرة وندخل أقصى تأخير $P=1$.

لتحديد درجة التأخير نعتمد على المعيارين AIC و SCH بالاعتماد على مخرجات 12 EViews نجد أن أفضل فترة إبطاء عند قيمة 1 ومنه درجة التأخير للمتغيرين هي $P = 1$

بعد الحصول على التأخيرات نقوم بإجراء هذا الاختبار ونحصل على الملحق رقم (13)

* بما أن $\text{Prob} = 0.320$ وهي أكبر من 0.05 نقبل عدم وجود السببية بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 5% وبالتالي النفقات العامة لا تؤثر على النمو الاقتصادي.

بما أن $\text{Prob} = 0.003$ وهي أقل من 0.05 نقبل وجود السببية بين النمو الاقتصادي والنفقات العامة عند مستوى معنوية 05 ومنه نستنتج أن النمو الاقتصادي يؤثر في النفقات العامة وفي الأخير يمكننا القول أنه هناك سببية في اتجاه واحد وليست متبادلة.

مناقشة نتائج الدراسة التي توصلنا إليها

بعد القيم بالدراسة التطبيقية للبيانات والقيام بالاختبارات السالفة الذكر وباستعمال برنامج

Eviews12 و بعد قراءة المخرجات و تحليلها يمكننا استخلاص الآتي :

من خلال تقدير النموذج يتضح أن المعالم معرفة والنموذج مقبول إحصائياً.

*وجود علاقة ارتباط إيجابية قوية بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي.

*السلسلتين الزمنيتين لكل من النفقات العامة والنمو الاقتصادي غير مستقرتين عند المستوى

و مستقرتين عند الفرق الأول أي أنهما متكاملتين من الدرجة الأولى (1).

* النموذج لا يحتوي على مشاكل قياسية.

* وجود علاقة طويلة الأجل بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي.

* هناك علاقة سببية بين المتغيرين في أحد الاتجاهين بمعنى النمو الاقتصادي يسبب النفقات العامة.

* شهدت الجزائر سنة 2022 تحسناً في أدائها الاقتصادي نتيجة لعدة عوامل داخلية وخارجية.

* تحسن أسعار النفط بشكل ملحوظ في 2022 مقارنة بالأعوام السابقة، مما أدى إلى زيادة عائدات الجزائر من صادرات النفط والغاز. نظراً لأن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على قطاع الطاقة، ساعدت هذه الزيادة في دعم الميزانية العامة وتقليل العجز المالي.

* تطبيق عدد من الإصلاحات الاقتصادية بهدف تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط. شملت هذه الإصلاحات تحسين مناخ الاستثمار وتعزيز القطاع الخاص.

* شهدت بعض القطاعات غير النفطية مثل الصناعة والزراعة نمواً معتدلاً، مما يعكس الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد الجزائري.

* استمرارها في تعزيز علاقاتها التجارية مع شركائها التقليديين مثل الاتحاد الأوروبي، كما سعت لتوسيع علاقاتها مع دول أخرى لتعزيز صادراتها غير النفطية.

* اعتمدت السلطات المالية سياسات تهدف إلى تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، بما في ذلك ضبط الإنفاق العام وتعزيز الاحتياطات النقدية.

خلاصة الفصل:

خصص هذا الفصل للقيام بدراسة العلاقة التبادلية بين النفقات العامة و النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2022 ، حيث تم التطرق في الشق الأول من هذا الفصل إلى تحليل تطور النفقات العامة بشكل عام و بشقيها أي نفقات التسيير و التجهيز)، تطور نسبة نفقات التسيير و التجهيز من إجمالي النفقات العامة، إضافة إلى توزيع نفقات التسيير حسب طبيعتها و نفقات التجهيز حسب القطاعات كما تم استعراض النمو العام و تحليل نمو أهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1990 و 2022 ، فتم التوصل إلى النتائج التالية:

- التزايد المستمر لحجم الإنفاق العام وتسارع هذا التزايد خاصة بين سنتي 1999 و 2012
- أخذت نفقات التسيير و التجهيز نفس المنحى الذي عرفته النفقات العمومية في شكلها العام حيث تزايد حجم كل منهما بعد سنة 1999.

- تشكل نفقات التسيير النسبة الأكبر من إجمالي النفقات العامة حيث تبلغ أكثر 63% في حين لا تمثل 34% من النفقات العامة. نفقات التجهيز سوى تستحوذ التعويضات و النفقات بالنشاطات الاقتصادية و الاجتماعية على حصة الأسد من نفقات التسيير، متبوعين بكل من إعانات التسيير و الدين العمومي لتأتي كل من وسائل التجهيز و منح المجاهدين في المرتبة الأخيرة.

يحتل الإنفاق العام على البنى التحتية الاقتصادية و الإدارية الصدارة في نفقات التجهيز، متبوعا بالعمليات برأس مال قطاع السكن الفلاحة و الري قطاع التربية والتكوين المخططات البلدية للتنمية، البنى التحتية الاجتماعية و الاقتصادية لتحل مخصصات القطاعات المنتجة و الصناعة في آخر الترتيب.

- شهدت الفترة الممتدة بين سنتي 1990 و 1994 معدلات نمو عام سلبية أو ضعيفة ما انعكس على نمو القطاعات الاقتصادية خاصة في قطاعات الفلاحة الصناعة و الأشغال

العمومية، ليتحسن بين سنتي 2004 و 2007 لكنه تراجع بين سنتي 2007 و 2009 في حين شهد النمو خارج قطاع المحروقات خلال تلك الفترة تحسنا ضئيلا سيما في قطاع البناء و الأشغال العمومية، ليعرف النمو تحسنا بعد سنة 2009 سواء في مستواه العام أو في قطاعي الصناعة خارج المحروقات و الفلاحة.

اما في سنة 2022، كان للنفقات العامة دور كبير في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر ساهمت الاستثمارات الحكومية في البنية التحتية والتحفيز المالي ودعم القطاعات المختلفة في تعزيز النشاط الاقتصادي ومع ذلك، تبقى التحديات المتعلقة بالعجز المالي وكفاءة الإنفاق تحتاج إلى معالجة لضمان استدامة النمو الاقتصادي في المستقبل.

كما احتوى هذا الفصل على دراسة تطبيقية على حالة الجزائر، الهدف منها معرفة العلاقة بين النفقات العامة و النمو الاقتصادي وكذا العلاقة بين العمومية الكلية و النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2022)، من خلال تقدير نموذجين استخدمت في النموذج الأول متغيرة نفقات التسيير نفقات التجهيز و الناتج الداخلي الخام، أما في النموذج الثاني فقد استعملت متغيرة النفقات العمومية الكلية و الناتج الداخلي الخام. فاستخدمت لأجل ذلك تقنية شعاع الانحدار الذاتي باعتبارها من النماذج الديناميكية التي تعامل جميع متغيرات الدراسة دون إقصاء و تكشف عن إمكانية وجود علاقات مستقرة بين المتغيرات في الأجل الطويل (التكامل المشترك)، تسمح بمعرفة اتجاه السببية، كما تمكن من تحليل استجابة مختلف المتغيرات لصدمة عشوائية و تعطي تفكيكا لتباين خطأ التنبؤ لكل متغيرة، فجاءت النتائج المتوصل إليها كما يلي:

- نتائج التقدير مقبولة عموما و هذا ما أثبتته الاختبارات الإحصائية.

- فسرت نتائج تقدير النموذجين تأثير النمو الاقتصادي على كل من نفقات التسيير و التجهيز و إجمالي النفقات العامة.

صلاحية النموذجين الأول و الثاني الجود تهما الإحصائية المقبولة.

- وجود علاقة سببية باتجاه واحد من الناتج الداخلي الخام إلى كل من نفقات التسيير و التجهيز.
- وجود علاقة سببية باتجاه واحد من الناتج الداخلي الخام إلى إجمالي النفقات العامة.
- جميع المتغيرات تعود إلى نقطة التوازن في المدى الطويل بعد استجابتها القوية والمؤقتة للصدمات العشوائية المطبقة عليها.
- يساهم الناتج الداخلي الخام بنسبة ملحوظة في تباين خطأ تنبؤ كل و إجمالي النفقات العمومية بما يتوافق مع نتائج اختبارات السببية.
- رغم أهمية التقنية المستعملة متمثلة في نموذج "VAR" إلا أن النتائج المتوصل إليها تبقى رهينة صحة ومصداقية المعطيات المستعملة في الدراسة.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

يعتبر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ضرورياً لأنه يدور حول حجم هذا التدخل والمجالات التي يغطيها، حيث لم يعد النقاش حول جدوى تدخل الدولة في تنفيذ الحياة الاقتصادية موجوداً في هذا الوقت تعتبر النفقات العامة الشكل الرئيسي لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتظهر كميزات رئيسية في اقتصاديات العالم، لأنها تتعامل مع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

تعتبر النفقات العامة من أبرز وسائل السياسة النقدية لتحقيق النمو الاقتصادي، ويعتبر الأخير هدف أي سياسة اقتصادية، وذلك بفضل حقيقة أنه يعبر عن درجة تطور النشاط الاقتصادي وبالتالي فإنه يشير إلى مجموعة من المؤشرات التي تنعكس من الجانب النظري لهذه الدراسة. وفيما يلي:

تطور دور الدولة في الاقتصاد يؤدي بالضرورة إلى زيادة حجم الإنفاق العام.

لا يوجد هناك حد معين لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، دون الجزم المطلق بحد معين يتوقف عليه هذا التدخل.

تتجلى أهمية النفقات العامة من الناحية الاقتصادية في كونها أداة هامة لإعادة تخصيص الموارد، سواء بما تعلق بالاستهلاك أو الإنتاج، إضافة إلى كونها عاملاً مهماً في دعم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال مساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي والتخفيف من البطالة، أما من الناحية الاجتماعية فإن الإنفاق العام في شكل تحويلات حكومية وإعانات اجتماعية يعتبر أداة هامة في توزيع الدخل.

يبقى الناتج الداخلي الخام مؤشراً غير كافٍ للتعبير عن حجم النشاط الاقتصادي السائد خاصة في دول نامية مثل الجزائر أين يصعب الحصول على الإحصائيات والبيانات بدقة.

5 غياب الرشادة في الإنفاق العام، حيث أنه مساهمة سياسة الإنفاق العام التوسعية في الجزائر 1990-2022 في عودة الانتعاش للنشاط الاقتصادي في الجزائر.

التوصيات:

أما بالنسبة للتوصيات والمقترحات فهي كالآتي:

- ترشيد الإنفاق العام من خلال الاستناد إلى دراسات نوعية وتقنية في إعداد الميزانية العامة جانب النفقات العامة، وتفعيل دور أجهزة الرقابة المالية.
- وضع استراتيجية اقتصادية واضحة الأهداف وفق الأولويات التي يقتضيها الواقعين الاقتصادي والاجتماعي.
- الاعتماد في مثل هذه الدراسات على المعطيات المتعلقة بقانون ضبط الميزانية لأنه يوفر الإحصائيات الحقيقية لما تم إنجازه فعليا مقارنة بالتقديرات.
- الاعتماد على سياسة طويلة المدى تقوم على انتقاء للمشاريع ذات الفعالية والقيمة المالية المثلى قصد تجنب الدولة تبعات الارتفاع المفرط في الإنفاق.
- تنويع الاقتصاد تشجيع القطاعات غير النفطية يجب تعزيز الصناعات الأخرى مثل الزراعة، السياحة، التكنولوجيا، والخدمات اللوجستية لتقليل الاعتماد على النفط والغاز.
- دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة تقديم حوافز مالية وتسهيلات للحصول على قروض لتشجيع ريادة الأعمال.
- تقليل الروتين الإداري وتسريع إجراءات التراخيص والاعتمادات لجذب المستثمرين المحليين والدوليين.
- تحسين البنية التحتية اي الاستثمار في الطرق، الموانئ، والمطارات لتحسين كفاءة النقل والتجارة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

- امجدي شهاب، أصول الاقتصاد العام المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004.
- نوار بومدين، النفقات العامة على "التعليم" دراسة حالة قطاع التربية الوطنية للجزائر (1980-2008)، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2010.
- محمد الطيب ذهب، دور سياسة الإنفاق العامة على الاستثمارات العمومية في الجزائر دراسة حالة الجزائر (2001-2014)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي الجزائر 2015.
- سوزي عدلي ناشد أساسيات المالية العامة، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، 2008.
- بن عزة محمد، ترشيد سياسة الانفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تقييمية لسياسة الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990/2009 ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارية، جامعة في بكر بلقايد تلمسان، الجزائر 2010.
- عصفور محمد شاكر، اصول الموازنة العامة ط1، دار الميسرة، مصر، 2008.
- علي خليل سليمان أحمد اللوزي المالية العامة دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
- حامد عبد المجيد ودرار المرسى الحجازي، المالية العامة، بدون ذكر دار النشر، الإسكندرية مصر.

- سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام لمالية عامة مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، 12003 الإسكندرية، مصر.
- محمد خالد المهابني، محاضرات في المالية العامة، المعهد الوطني للإدارة سوريا 2013.
- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، مفهومها-نظرياتها-سياساتها، ط1، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 1988.
- د. كوبيبي حفصة و د. بوزيان العجال، النمو، التنمية، التنمية المستدامة مراجعة مفاهيم، مجلة مواقف للبحوث و الدراسات في المجتمع و التاريخ، مجلد 17، عدد خاص، مستغانم، 2022 .
- آدم سميث، " ثروة الأمم "1985، ترجمة حسني زينة معهد الدراسات الإستراتيجية، العراق، 2006.
- رمضان مقلد وآخرون [2004]: "اقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- صلاح الدين نامق [1986]: " قادة الفكر الاقتصادي " ، دار المعارف ، القاهرة .
- مالكوم جيلز، مايكل رومر وآخرون [1995]: اقتصاديات التنمية، ترجمة طه عبد الله. منصور عبد العظيم، مصطفى دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية .
- زكاري محمد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، جامعة بومرداس، 2014.
- *يعتبر معيار Schwarz هو العيار الأمثل لاختيار فترات الابطاء لعدد المشاهدات الصغيرة وذلك وفقا لـ :
- Ozturk, I., & Acaravci, A. Electricity consumption and real GDP causality nexus: Evidence from ARDL bounds testing approach for 11 MENA countries. Applied Energy, (2011). Vol 88(Issue8).

- تم تقدير تحديد فترة التأخير القصوى بقيمة (02)، كونه ينصح باستعمال قيمة (02) كحد أقصى في البيانات السنوية وذلك استنادا على:
- Narayan, P. K, Reformulating Critical Values for the Bounds F–statistics Approach to Cointegration: An Application to the Tourism Demand Model for Fiji, Monash University vol 2 issue 4, 2004.
- *يعتبر معيار Schwarz هو العيار الأمثل لاختيار فترات الابطاء لعدد المشاهدات الصغيرة وذلك وفقا لـ :
- Ozturk, I., & Acaravci, A. Electricity consumption and real GDP causality nexus: Evidence from ARDL bounds testing approach for 11 MENA countries. Applied Energy, (2011). Vol 88(Issue8).
- تم تقدير تحديد فترة التأخير القصوى بقيمة (02)، كونه ينصح باستعمال قيمة (02) كحد أقصى في البيانات السنوية وذلك استنادا على:
- Narayan, P. K, Reformulating Critical Values for the Bounds F–statistics Approach to Cointegration: An Application to the Tourism Demand Model for Fiji, Monash University vol 2 issue 4.
- زقير عادل، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998-2012) ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر ،بسكرة، 2014-2015.

الملخص

الملخص:

إن الجزائر وفي سعيها لتحقيق التنمية الاقتصادية طبقت عدة استراتيجيات تنموية متعددة تجسدت في شكل برامج تنموية وسياسات إصلاحية وذلك من أجل مواكبة حاجات المجتمع المتزايدة من جهة وتحسين الأداء الاقتصادي من جهة أخرى، كما يعتبر النمو الاقتصادي من أسمى الأهداف الذي تسعى إليه الدولة جاهدة لتحقيقه عن طريق مجموعة من السياسات التنموية والبرامج المختلفة الآجال بغض النظر عن الأجواء والظروف التي صيغت ونفذت فيها هذه البرامج والقوانين، حيث أثرت عدة متغيرات ومؤشرات اقتصادية على هذه التنمية ومن أبرزها الإنفاق العام للدولة والذي يعتبر من أهم الأدوات الرئيسية لتدخل الدولة في الاقتصاد وتحقيق الأهداف الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي - الإنفاق العام.

Summary:

In its quest to achieve economic development, Algeria has implemented several development strategies in the form of development programs and reform policies in order to keep pace with the growing needs of society on the one hand and improve economic performance on the other hand. Economic growth is also considered one of the highest goals that the state strives to achieve by A group of development policies and programs with different deadlines, regardless of the atmosphere and circumstances in which these programs and laws were formulated and implemented, as several variables and economic indicators affected this development, the most prominent of which is the state's public spending, which is considered one of the most important main tools for the state's intervention in the economy and achieving economic goals.

Keywords: economic growth - public spending.